AL-JAZEERA AL-ARABIA

# الجزيرة العربية

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ، السعوديّة ،

السنة الثالثة ـ العدد ٢٧ ـ شوال ١٤١٣هـ ـ أبريل ١٩٩٣م
NO. 27 APRIL 1993 YEAR .3

## من يحرّك عجلة الاصلاح: الشعب أم الغرب؟

## الاميركيون : السعودية حليف موقت والمشاركة السياسية خطرة!

## هاليداي: استقرار الخليج في تعاون دوله، والديمقراطية خياره النهائي

## العلاقة بين المجتمع والدولة: مخاض الخروج من زمن التأسيس

## تقرير الخارجية الاميركية: الداخلية السعودية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان

شعر

# سلاح بَارد

يا أيها الإنسان
يا أيها المجوَّعُ، المخوَّفُ، المهان
يا أيها المدفونُ في ثيابه
يا أيها المشنوقُ من أهدابه
يا أيها الراقصُ مذبوحا
على أعصابه .
يا أيها المنفي من ذاكرة الزمان
شبعتَ موتا فانتفض
آنَ النشورُ الآن
بأغلظ الايمان واجه أغلظَ المآسي
بقبضتيكَ حَطم الكراسي
أما اذا لم تستطع
فَجَرد اللسان
قُل : يسقطُ السلطان.
أمّا إذا لم تستطع
فلا تدع قلبك في مكانه
لأنَّه مُدان
فَدقةُ القلب سلاح بارد
يتركهُ الشجاعُ بعد موته
تحت يَد الجبان
لكي يداري ضَعفَهُ
بأضعف الإيمان!

أحمد مطر ـ لافتات ٢

بسم الله الرحمن الرحيم


# الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثالثة - العدد ٢٧ - شوال ١٤١٣هـ - أبريل ١٩٩٣م



رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047



**هاليداي : استقرار الخليج في تعاون دوله، والديمقراطية خيار نهائي للمنطقة** ٥

في مقابلة مع «الجزيرة العربية» عرض البروفسور البريطاني فرد هاليداي ، الخبير بشئون المنطقة ، آراءا في غاية الاهمية ، ومع هذا قد لايتفق القرّاء مع مواقفه ومتبنياته بسبب تباين المنطلقات الفكرية والسياسية، ولكن هذا لايمنعنا من عرض الآراء المخالفة، بل قد يكون في عرضها ضرورة في كثيرة من الاحيان.

**السعودية حليف مؤقت ، والمشاركة السياسية خطرة!** ٢٠

المقال الذي كتبه الباحثان الاميركيان دانييل بابيس وباتريك كلاوسون، في الشهر الماضي، ونشرته نحو ٦٠ صحيفة ومجلة في عموم الولايات المتحدة، قد حصل على اهتمام خاص وواسع كونه يتضمن بعض الآراء الجريئة، التي قيل بأنها تعبر عن رأي بعض اعضاء ادارة الرئيس الاميركي الحالي بيل كلينتون.

**من يحرك عجلة الاصلاح؟** ٩

من أكبر المشاكل التي تواجه أمة أن لا تكون حركة التغيير فيها مرتبطة بـ «أو ناتجة عن» تفاعل وتحول اجتماعي داخلي، الأمر الذي يجعل التغيير السياسي مرهونا ومعلقا بجهات خارجية أو بقرار من النظام الحاكم وأقطابه.
هناك من يعتقد بأن الاصلاحات الموعودة جاءت بضغط من أميركا، فيما يرى آخرون أنها جاءت هبة من النظام ، وقسم ثالث يرى بأنها كنتيجة طبيعية لحركة المجتمع، فما هي الحدود الفاصلة بين هذه الآراء.

**مخاض الخروج من زمن التأسيس** ٣٠

اتسمت الفترة بين وفاة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣م، حتى سيطرة الملك فيصل على السلطة في ١٩٦٢م، بانحسار في هيمنة السلطة بفعل غياب مؤسس المملكة الذي اتسم عهده بالخشونة ، في الوقت الذي بدأت تستقبل أولى الانعكاسات الاجتماعية للتطور الاقتصادي المترتب على تدفق الدفعات الرئيسية الاولى من أموال البترول، لقد حدث هذا في الوقت الذي كان المحيط العربي يتفاعل مع تطورات سياسية رئيسية.



سعر النسخة : في بريطانيا ( جنيه استرليني ) ــ في الولايات المتحدة ( ثلاثة دولارات )
الإشتراك السنوي : بريطانيا ( ٢٥ جنيهاً ) ــ أوروبا ( ٤٠ دولاراً ) ــ بقية دول العالم ( ٥٠ دولاراً )
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A


## قسيمة الاشتراك

الإسم Name.....
العنوان Adress.....
مدة الإشتراك One year Two years .....
عدد النسخ number of copies.....

# من أجل الملك

## الشعب السعودي لم يعد اليوم كثير الصبر بارد الاعصاب ، فثمة اجيال جديدة وحاجات جديدة وتحديات جديدة

انقضى الان عام كامل أو يزيد على الوعد الذي اصدره الملك فهد بتفعيل النظام الاساسي للحكم وتشكيل مجلس الشورى ومجالس المناطق «المقاطعات» ولم يظهر في الافق مايدل على ان الوعد اصبح قريب التحقق ، بل اننا لانجد انفسنا اليوم اكثر ايمانا بقرب قيام المجلس العتيد مما كنا عليه قبل ان يصدر الملك وعده في العام الماضي ، مع ان هناك الكثير من الاقاويل عن قرب قيام المجلس والصعوبات التي اعترضت قيامه ، مما يوحي بأن العملية في طور التقدم وليست متوقفة ، لقد وعد الملك بان ستة اشهر ستكون كافية لتنفيذ الوعود تلك ، لكن المدة تضاعفت ونخشى حقا ان يعمل الملك فيها التقليد الذي سار عليه سابقا وسار عليه اسلافه ، في اغفال الوعود ظنا بان الزمن ينسي الناس مواعيدهم ، ولاسيما تلك المواعيد التي تتصل بحقوق لهم قبل الحاكم .

والحق ان الشعب السعودي لم يعد اليوم كثير الصبر بارد الاعصاب كما كان في السابق ، ولانطلب من القاريء الركون الى قولنا ، بل نحيلهم ايضا الى الملاحظات الهامة التي ادلى بها مثقفون سعوديون خلال الاشهر الماضية ، ونشرتها الصحافة المحلية والاجنبية والتي تتلخص كلها في التنبيه الى ان الناس لم تعد تطيق الانتظار ، وأن اناء صبرها قد فاض بما فيه ، ولينظر القاريء المهتم بالامر مليا في المقالة المهمة التي كتبها الاستاذ راشد المبارك في ١٤ رمضان المبارك في صحيفة الشرق الاوسط ، وليتفكر في الاشارات الواضحة التي تضمنها ذلك المقال ، والتحذيرات المخلصة التي نبه بها الى عواقب الاغفال والتغافل عن الحقائق والتطورات الجارية على الاراضي الاسلامية ومنها بالطبع بلادنا ، بل لعل الخطاب كان موجها الى اهل البلاد وان اتكل الكاتب على التعميم لغرض لايخفى على كل ذي لب ، والمبارك مفكر يوجب عمق نظره الاطمئنان الى صواب تحليلاته ، ونحسب ان من الحري بالقائمين على أمر البلاد التأمل فيما قال الرجل ، فلعل ذلك يوجب انتباها من غفلة او عودة عن تغافل ، نخشى ان لايفيقون منهما الا وقد فات الاوان .

كل من سألناه عن أسباب تأخير قيام المجلس وجدناه مثلنا مصابا بالحيرة ، مندهشا للتفريط قلقا على مصير البلاد ، وبعض من سألناه ـ ممن هو قريب من المسألة مطلع على زواياها وخباياها ـ اعتذر عن هذا التأخير بالقول ان الملك لم يستطع ارضاء المشايخ الذين وجدوا انه يريدهم غطاء للمجلس لا قوة تقرر مساره ، والذي نعلم ان الملك يريد المجلس لجنة دعم شعبي للحكم لا شريكا فيه ، وحق لهم اذن ان يتشددوا ازاءه .

### من أجل الملك

والصحيح ان لايكون قدر المجلس بهذا المستوى ، ليس من اجل الوطن والشعب فقط ، وان كانا يستحقان ما هو اكثر ، بل من اجل الحكم والعائلة الحاكمة بصورة خاصة ، فمن الواضح لكل صاحب فهم في أمر السياسة ان وجود مجلس شورى قويا سيكون بالدرجة الاولى لمصلحة الحكم واهله ، وان بدا لهم لاول وهلة انهم يوشكون على التفريط في سلطاتهم اذا ما اعطوه قدرا من صلاحيات التقرير والرقابة والمحاسبة مشابها لما هو سائد في البلاد المجاورة ، فلننظر الى التجربة الحديثة لمجلس الشورى في عمان ، ولننظر الى التجربة المستأنفة لمجلس الأمة في الكويت ، ترى هل أدت الى اضعاف مكانة العائلة الحاكمة في النظام السياسي لكلا البلدين ، وهل اساءت الى سمعة الحاكمين فيهما ؟.

لقد استفاد كاتب هذه السطور من تحليل اقامه على المقارنة بين مناقشات شارك فيها عدد من السياسيين ـ بمن فيهم بعض رجال المعارضة ـ في البلدين قبل قيام مجلس الشورى في عمان ومجلس الامة في الكويت ، وكلام لهم بعد قيام المجلسين ، واستنتج ان هؤلاء اصبحوا اليوم اكثر ثقة بالعوائل الحاكمة واكثر اصرارا على بقائها في اماكنها ، وابعد عن فكرة التغيير الواسع النطاق الذي يشمل تقليص صلاحيات الامير او السلطان ، او استبدالهما بغيرهما ، بل لقد وجدنا ان هؤلاء اصبحوا أميل الى إعفاء العوائل الحاكمة من مسؤولية التقصير الواضح في العمل الحكومي ، وتحميلها للاجهزة الادارية التي يستطيعون محاسبتها والمشاركة في تقرير سياساتها ، اي بكلمة اخرى فقد اصبحوا اكثر ايمانا بمسؤوليتهم هم عن جوانب التقصير التي تظهر في اداء الحكومة ، بينما كانوا في الماضي يعتبرون الحكم وأصحابه مسؤولا وحيدا عن ذلك التقصير ، ويشيرون بصورة خاصة الى الحاكم الاعلى ـ الامير او السلطان ـ باعتبارهما يتحملان المسؤولية الاولى في السياسات التي جرت على البلاد المصائب ، بينما لم يعد الامر كذلك اليوم .

ثم هم الان يقفون في صف واحد مع الحاكم في مجابهة الدعوات المتشددة الى الاطاحة بالنظام او تغييره ، وهم يقفون مع الحاكم في

معظم سياساته ، بما فيها تلك التي سبق لهم ان عارضوها قبل قيام المجلس .

ثم لننظر الى نتاج عمل المجلسين ... لقد حاسب كل منهما وزراء ووزارات ودوائر حكومية على تقصير يعتقد انها مسؤولة عنه ، لكن من الذي طالب بمحاسبة الحاكم ، ومن الذي تجاوز الحدود المرسومة من قبله ؟.

ألا ينبغي ان يفكر الملك مليا في هذه النتائج ، ونحسب ان من صالحه ان يتابع هاتين التجربتين ، وان يعتمد معلومات وتحليلات الناصحين او على الاقل المحايدين الذين ينقلون الاخبار كما هي ، لا معلومات وآراء المتزلفين الذين يسيؤون الى الملك من حيث ارادوا الاحسان لانفسهم ، بتقديم مايظنون انه يرضي اهواءه وان كان غير صادق .

لقد اصبح النظام الكويتي اكثر استقرارا على الصعيد الداخلي ، واصبحت المعارضة تتوجه للوزراء والموظفين بدل ان تتوجه للحاكم ، وكذلك الشان في سلطنة عمان ، واصبح الجميع اكثر حرصا على استقرار الوضع السياسي واكثر املا في صلاح الاوضاع بالطريقة السلسة اللينة التدريجية ولو تأخر زمنا .

ثم لننظر الى الوضع في بلادنا في ظل غياب مجلس الشورى ، ان جميع الناس يحملون الملك شخصيا مسؤولية كل تقصير ، ولو كان على مستوى بلدية في قرية في اقصى اطراف البلاد ، وهم على حق في ذلك اذ ان السلطات قد علمتهم بأن الوحيد الذي يأمر وينهى ويقرر ويحاسب ويعاقب ويعين ويعزل في البلد هو الملك ، لانقول ذلك مبالغة ، فلينظر اصحاب الامر الى الرسائل والمعاريض التي تتوجه الى الملك والى امراء المناطق ، اليس معظمها يتعلق بقضايا صغيرة بسيطة يستطيع اي موظف في دائرة ان يحلها ويوصل صاحبها الى مقاصده ؟.

قد تجد بين اصحاب السلطة والقرار من يستأنس بهذه المعاريض ، ويظنها دليلا متجددا على قوة السلطة وتطلع الناس الى الملك والامراء ، لكن الحقيقة هي خلاف ذلك تماما ، فمعنى تقديم الرسائل الى هذه المقامات ليس الا اعلانا غير مباشر من جانب اصحابها ، بان المسؤول عن التقصير او مايعتبرونه تقصيرا هو الملك وكبار الامراء ، وليس الوزراء او المديرون ، فضلا عمن سواهم .

ونظن ان من الخير للملك وللعائلة الحاكمة ان تترك الناس وشأنهم ، يتحدثون في حاجاتهم ويسعون في حلها من خلال الطرق القانونية والادارات ، فان عجزت كان حسابها على مجلس الشورى ، الذي سيُنظر اليه باعتباره المسؤول عن التأخر في معالجة التقصير ، بدل ان تتوجه الأنظار دائما ولكل سبب الى الملك شخصيا والى الامراء كما هو الحال الراهن الان .

فالمجلس اذن وسيلة لتفريغ الضغط الشعبي ، بل وسيلة لمعالجته بالتي هي احسن ، مما يريح الحاكم ويجعله اكثر تفرغا لمعالجة الأمور التي تتناسب ومستواه ومسؤولياته ، بدل ان يعالج امورا صغيرة من نوع الاختلاف على حكم محكمة ، أو شكوى من رفض البنك العقاري اعطاء قرض لمسكن او تأخر الشرهة السنوية عن احد شيوخ القبائل ، فضلا عما دون هذه الامور وهي كثيرة وكثيرة.

## المجلس ضمان للوحدة والاستقرار

والمجلس هو اضافة الى ذلك وسيلة لضمان الاستقرار الداخلي اذا تمثلت فيه كل طبقات الشعب وشرائحه الاجتماعية ، غني عن القول ان المملكة في ايامها الحاضرة لاتشبه الدرعية التي كانت قبل قرنين من الزمان ، ولايشبه ظرف مجتمعها الراهن ايا من فترات تاريخه السابقة ، فهناك اجيال جديدة واكتشافات جديدة وحاجات جديدة ، وبالتالي مطالب وعناصر تحد جديدة ينبغي اخذها بعين الاعتبار .

لايمكن ان لايتمثل المثقفون في المجلس ، ولايمكن ان يغيب التجار عنه ولايمكن ان يغيب الشيعة عنه ، ولايمكن ان يغيب زعماء القبائل وممثلو الاقاليم ، نقول لايمكن لابقصد الامكانية المطلقة ولاسيما في معناها الفني ، بل بقصد ان غياب هؤلاء يجعل المشكلات التي ينبغي ان يعالجها المجلس أشد وأقسى.

وفق المنطق الطبيعي فان المساواة بين الناس تقتضي ان يكون الجميع متمثلا في المجلس ، من اجل ان يدافع عن حقوقه ويشارك في حمل المسؤوليات والتكاليف ، ووفق منطق الدولة فان مشاركة الجميع ضمان لترسيخ الوحدة الوطنية ، واذا غاب بعضهم فان رد فعله الاولي سيكون عدم اعتبار نفسه مسؤولا عما يجري ، وعدم المشاركة في حمل الاعباء التي يقيمها الانتماء الى دولة واحدة ، بما فيها الوحدة الوطنية والمساعدة في ضمان الاستقرار والامن الوطني ، فضلا عن حل المشكلات التي تعترض العمل الحكومي وهي كثيرة ويومية.

لقد نمي الينا ان الملك عازم على اغفال مشاركة بعض الاصناف الاجتماعية المهمة ، بذريعة او بأخرى ، ونحسب ان هذا ـ اذا صح ـ عين الجهل والغفلة عن عواقب هذا التدبير ، ونأمل ان بين القائمين على أمر البلاد من هو صاحب بصيرة نافذة وبعد نظر يعصمه من اقتفاء طريق الخطأ والغفلة عن العواقب ، فليكن ناصحا وليكن صديقا صدوقا ، فلعل الله يدفع بنصحه شرا يوشك ان يفسد على البلاد واهلها أسباب خيرآت ، ويقيها من سقطات هي في غنى عنها وراحة.

**مجلس الشورى القوي عون للحكم وسبيل لضمان الاستقرار والوحدة الوطنية**

***

**قيام مجلس الامة في الكويت ومجلس الشورى في سلطنة عمان جدد مصداقية العائلة الحاكمة وعزز ثباتها واشرافها على البلاد**

## اعتصام نسائي امام قصر امير الشرقية

نظمت ٢٥ سيدة من زوجات وامهات المعتقلين السياسيين في يوم الثلاثاء ٩ مارس الماضي اعتصاما عند قصر الأمير محمد بن فهد في مدينة الخبر. واستمر الاعتصام من الساعة الرابعة والنصف حتى الساعة السابعة مساء، وتطالب النساء المعتصمات بالافراج عن ابنائهن وازواجهن المعتقلين او الكشف عن مصيرهم.

وقد أثار الاعتصام انتباه المواطنين في مدينة الخبر وتسبب في حشد اعداد من الناس مما تسبب في احراج المسؤولين الذين دعوا المعتصمات للتفرق مع تقديم الوعود بالافراج عن المعتقلين.

كما طالبت المعتصمات، بمقابلة الامير محمد الذي كان موجودا في قصره، لكن الامير رفض مقابلتهن وارسل ضابطا برتبة رائد ليبلغهن ان الامير سيجيب على اسئلتهن عبر الهاتف ولكن اذا عادوا الى منازلهن. وفي نهاية الاعتصام سلّمت المعتصمات رسالة بمطالبهن الى المسؤولين تدعو للافراج عن المعتقلين وتوفير الضمانات الانسانية وتحسين ظروف اعتقالهم. وحذروا انهن سيعدن للاعتصام مرة اخرى اذا لم تلب مطالبهن.

## إجراءات طائفية جديدة

اختفى المواطن علي السيد عباس العلويات فجأة في منتصف فبراير الماضي ، ليكتشفه اهله معتقلا في سجن المباحث العامة بمدينة الجبيل في منتصف مارس الماضي.

وتبيّن ان السيد العلويات البالغ من العمر ٣٧ عاما ويسكن مدينة سيهات ، أعتقل في مقر عمله بمدينة الجبيل حيث كان يعمل في قسم التموين بالبحرية الملكية ، وفي حين لم تحدد سلطات المباحث التهمة الموجهة اليه الا ان مقربين منه يعتقدون انه اعتقل بسبب آرائه السياسية المعارضة.

من جهة اخرى، سحبت سلطات المباحث جوازي سفر المواطنين نادر الكسّار ، وجعفر عيد ، من مدينة سيهات ومنعتهما من مغادرة البلاد بشكل نهائي. يذكر ان نحو الفي مواطن شيعي ممنوعون عمليا من مغادرة البلاد بأمر سلطات المباحث. كما يتعرض المعتقلون والمشتبه بمعارضتهم السياسية الى سحب جوازات السفر ويمنعون من استصدار غيرها.

على صعيد آخر ، تدخلت ادارة المباحث وامارة الدمام خلال شهر رمضان الماضي لمنع المسابقات الثقافية التي ينظمها المواطنون الشيعة كل عام ، وترصد لها جوائز عينية ونقدية ، كما تسعى لمنع الاهالي من تنظيم حفلات الزواج الجماعي. حيث تهدف السلطات منع تكريس القوة الشعبية في المجتمع ، ومنع قيام نشاط مستقل عن رقابة الحكومة.

وفي هذا الصدد اعتقل المواطن جعفر السيف من قرية ام الحمام بعد ان وضع في محله التجاري صندوقا لجمع التبرعات لجهة تنظيم المسابقات الرمضانية. وفي حين أفرج عن المواطن فقد تمت مصادرة المبلغ الذي كان في الصندوق ويقدر بخمسين الف ريال.

ومنعت سلطات المباحث، الخطيب الشيخ عبد الحميد عباس ،من مدينة سيهات، من تنظيم هذه المسابقات او الاشراف عليها وهددته بالاعتقال اذا مضى قدما في مثل هذه النشاطات الشعبية. كما منعت الخطيب السيد منير الخباز من تنظيم اللقاءات الفكرية والندوات خارج مدينة القطيف، وهددته بسحب جواز سفره اذا باشر اي من النشاطات التي كان يمارسها في السابق كتنظيم الندوات والقاء الخطب في مدن مختلفة.

وفي حين تزعم السلطات السعودية، انها تحد من المضايقات التي يتعرض لها المواطنون الشيعة فإن اعمال الاضطهاد والتمييز اليومية التي تمارسها ضد المواطنين تؤكد بطلان تلك المزاعم.

## أمير سعودي يرتد عن الدين

كثر مؤخرا الحديث عن التنصير ونشاط المبشرين في المملكة ودول الخليج وأخذ الحديث ينحى منحى هجوميا على العائلة المالكة السعودية ودورها في جلب اعداد كبيرة من الجنود الامريكيين. وقد صدرت مؤخرا عدة كتب تهاجم التنصير وتنتقد دور الحكومة في تسهيل الطريق امام المبشرين الاجانب. كما ألقى عدد من خطباء التيار السلفي خطبا تهاجم دور الحكومة في تسهيل التبشي ، بينهم الشيخ سلمان العودة الذي القى ثلاث محاضرات عن التنصير في منطقة الخليج والجزيرة العربية واتهم الحكومة السعودية بالتساهل في تشجيع التنصير.

لكن تبيّن ان الحملة كان سببها قيام امير سعودي ،لم يكشف النقاب عن اسمه، ويعيش في باريس بالتحوّل الى المسيحية. وتتحدث اوساط مطلعة في الرياض ان الحديث عن الامير المتنصر بدأ يغزو المجالس هناك ، ويعيش الامير في باريس ويتلقى المخصصات الملكية التي تمنح عادة للامراء السعوديين.

كما تتحدث تلك الاوساط عن قيام فتاة سعودية، تعيش في حي الربوة بالرياض بتحويل دينها الى المسيحية بعد علاقات ربطت بينها وبين احد جنود التحالف الامريكيين. وكان هذان الحدثان هما المحرك الاساسي للهجوم على التنصير ودور السلطات السعودية السلبي في التصدي له.

## عقوبات جماعية ضد اللاجئين العراقيين في رفحا

تحدثت مصادر المعارضة العراقية في ١٩ مارس الماضي ان اضطرابات ومصادمات شهدها معسكر رفحا للاجئين العراقيين منذ الثامن من مارس، أدى الى مقتل احد العراقيين وجرح آخرين واعتقال بعضهم.

وقالت المصادر، ان الاضطرابات دفعت بالسلطات الأمنية المحلية الى طلب المساعدة من العاصمة الرياض ، مما استدعى ذلك تواجد اللواء عبد العزيز آل الشيخ.

وحدثت المصادمات بعد اشتباه السلطت الامنية بوجود عصابات ترويج مخدرات داخل المعسكر وقيام بعض اللاجئين بتنظيم نشاطات غير اخلاقية بالتعاون مع حرس المعسكر فتم احراق عدد من الخيام والاعتداء بالضرب على عدد من اللاجئين.

واتخذت السلطات عقب تلك المصادمات اجراءات من بينها ، منع تنقل اللاجئين عبر قواطع المعسكر ، وايقاف المساعدات المالية والحد من التسهيلات في المعيشة بشكل مؤقت ، وايقاف سريان جميع تشكيل التنظيم الداخلي للمعسكر الذي يعطي اللاجئين صلاحية ادارة انشطتهم.

ونتيجة لهذا التصعيد الجديد تقدم عدد كبير من اللاجئين العراقيين بطلب الخروج من الاراضي السعودية الى الغرب او ايران، وقالت تلك المصادر ان طلباتهم تم ايصالها الى سفير ايران في الرياض الدكتور محمد علي هادي.

البروفسور البريطاني فرد هاليداي في لقاء مع (الجزيرة العربية):

# استقرار الخليج في تعاون دوله ، والديمقراطية كفيلة بإنهاء النزاعات السياسية والحدودية

## أجرى الحوار : عبد الأمير موسى

**لقد عرض هاليداي، وهو خبير بشؤون المنطقة، آراءا في غاية الأهمية، ومع هذا قد لايتفق بعض القراء مع مواقفه ومتبنياته، بسبب تباين المنطلقات الفكرية والسياسية، ولكن هذا لا يمنعنا من عرض الآراء المخالفة، بل قد يكون في عرضها ضرورة في كثير من الأحيان. لقد تعرف الجميع خلال مشوار الجزيرة العربية، على سعة ساحتها للآراء المخالفة، دون أن تعلن تبنيها ، والدعوة اليها، تاركة للعقول المجردة تمحيصها وغربلتها، واستقبال ما تراه صالحا منها.**

### رب الخليج: انعطافة تاريخية

أزمة الخليج الثانية كانت انعطافة في تاريخ المنطقة، وجاءت الاحداث الداخلية التي رافقتها لتؤكد أن ثمة انعطافا كبيرا ظهر في مسار المجتمعات الخليجية، ونجد مثالها الواضح في دعاوى التغيير، والمطالبة بإقرار الديمقراطية، وإفساح المجال أمام المشاركة الشعبية في المنطقة. باعتباركم أحد المطلعين على شؤون هذه المنطقة، كيف ترون هذا الانعطافة؟.

الت النتائج السياسية لأزمة الخليج الثانية ملحوظة في المنطقة ،كما وأنه من المؤكد أيضا أن يكون بالإمكان تحديد نتائجها بشكل كامل في وقت قريب جدا ، لقد حاولت المجموعات الحاكمة للبلدان المعنية ، مثلها في ذلك مثل الحكام الآخرين في نهاية كل حرب ، إعادة تشكيل الأوضاع السابقة ورفض الضغوط المطالبة بالإصلاح الشعبي الذي أفرزته نتائج الحرب ،ولكن نتائج الحربين العالميتين (الأولى والثانية) في أوروبا ، أظهرت أنه من غير الممكن الإحتفاظ بالوضع السابق والعودة اليه ، لقد كان على الحكومات المعنية في الحربين إعطاء تنازلات في مراحل لاحقة وذلك لسببين:

أولهما: أن أخطاء الحكومات هي التي أدت الى نشوب الحربين ، وثانيهما: أن الانتصارات التي حققتها الحكومات ، كانت بسبب حشد دعم الحلفاء لها. لقد كان على حكومة بريطانيا الموافقة أو الإذعان لمطالب عالمية بعد الحرب العالمية الأولى ، الا أن ذلك تطلب مرور مدة عشر سنوات ـ أي حتى عام ١٩٢٨م ـ لكي ترضخ لتلك المطالب، كما أن الامبراطوريات الأوروبية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية ، كان عليها فسح الإستقلال لمستعمراتها ، الا انها لم تفعل ذلك بالكامل الا في الستينات

### البروفسور فرد هاليداي

ولد فرد هاليداي في الجمهورية الإيرلندية ، وهو بروفسور في حقل العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد، وكان يعمل لاكثر من ثلاثين عاما محللا لتطورات الوضع السياسي في الجزيرة العربية والخليج ، وقد زار اليمن، والعراق ، وايران ، والكويت، والبحرين ، كما انه وفي مناسبتين بعث بتقارير من منطقة ظفار في سلطنة عمان ، عندما كانت تحت سيطرة الثوار ، أما الاعمال التي قام بانجازها في مجال التأليف فهي : الجزيرة العربية من دون سلاطين ، وايران : الديكتاتورية والتنمية، وصناعة الحرب الباردة الثانية ، ويعتبر كتابه (دراسة الثورة والسياسية الخارجية : اليمن الجنوبي ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧) ، وكتابه ( العرب في المهجر : المهاجرون اليمنيون في بريطانيا ) من أحدث ما صدر له من كتب في الاونة الاخيرة ، وبالمناسبة لقد ترجمت له أربعة كتب الى اللغة العربية وهي : المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، ومقدمات الثورة في ايران ، السياسة السوفيتية في قوس الازمة ، أفغانستان .. حرب أم ثورة ، نهاية الحرب الباردة في العالم الثالث . والكتاب الاخير هو آخر الكتب الصادرة لهاليداي وقد ترجم الى اللغة العربية في نهاية عام ١٩٩٢.

من هذا القرن.

وفي الجزيرة العربية ، يمكننا أن نرى ضغوطا مشابهة للتغيير وبعض التحرك من قبل الحكومات ، وبطبيعة الحال ، أنهم ـ أي الحكام في المنطقة ـ لا يفضلون التغيير ، الا أنه وفي فترة ما بعد حرب الكويت ـ خلال سنتين ـ حدث تغيير أو تحرك ، وإن كان محدودا.

ففي الكويت حدثت إنتخابات حرة ، وفي السعودية والبحرين وجدت تغييرات دستورية حذرة جدا. بالطبع فأن ما حدث من تغيير لا يلبي الطموحات الشعبية في تلك البلدان ، و لكنه يمكن أن يكون بداية تحرك ، ينبغي حشد الضغوط المحلية والعالمية لدفعه الى الأمام ، فالنساء في الكويت لم يسمح لهن بالادلاء بأصواتهن في الإنتخابات في العام الماضي ، الا أن السؤال هو : هل سيكون لهن حق في الإنتخابات القادمة أم لا ؟.

وهناك تطور آخر ، بعيد عن نتائج أزمة الخليج الثانية ، وهو ما حدث من تغيير في مناخ الرأي العالمي ، فالعالم شهد نهاية الحرب الباردة ، وسقوط الديكتاتوريات في الأجزاء الأخرى من دول العالم الثالث ، فاختفت الحكومات العسكرية في أميركا اللاتينية ، كما أن هناك اتجاها لتشكيل نظام متعدد الأحزاب في جنوب أفريقيا. والأنظمة العربية ستجد من الصعب عليها أن تخفي نفسها عن كل هذا الذي حدث في العالم ، ولم تعد كل المبررات والمسوغات السابقة التي كانت تستخدم لرفض الديمقراطية وعدم القدرة على السماح بها وكذا الخوف من الشيوعية ، قابلة للتطبيق.

بالطبع ، إنهم يتخفون وراء مبررات تتركز حول الطبيعة الخاصة للمجتمعات العربية والاسلامية ، بيد أن الجميع يعلم بأن هذه المبررات هي وسائل للدفاع عن امتيازات الانظمة.

## الديمقراطية بين التدرّج والنفي المطلق

■ **ثمة اعتقاد في أوساط بعض قادة دول مجلس التعـــاون الخليجي والمسؤولين الحكـوميين هنـــاك مفاده أنه ليس بالامكان الانتقال الى النظام الديمقراطي في الحكم دون المرور بمرحلة وسيطة يتهيأ فيها المواطنون قبل الوصول الى النظام الديمقراطي الكـامـل، فيمـا تتبنى السعودية رأيا مخالفا وهو ما عبر عنـه الملك فهـد في مقـابلـة مـع صحيفة كويتية في العام الماضي، حيث قال أن الديمقراطية لا تناسب المملكة، فما هي نظرتكم لهذيـن الرأيين من وجهة نظر ثقافيـة وسياسية؟.**

ـ إن النقاش حول المراحل والمواءمة له وجهان ، أحدهما معقول والآخر غير ذلك ، فالوجه المعقول هو أن الديمقراطية في كل الدول تحتاج الى وقت لكي تنمو وتتطور ، وبمعنى آخر ، أنه لا يمكن فرضها ، أو ابتداعها في ليلة واحدة ، كما انها اذا ما طبقت من دون وضع الترتيبات اللازمة ، سوف تسقط تماما كما حدث في المانيا في نهاية العشرينات من هذا القرن وفي بعض الدول الأفريقية والعربية بعد نيلها للإستقلال ، وقد احتاجت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لثلاثمائة سنة لكي تصلا الى ما هما عليه اليوم ، وهي ديمقراطية غير مكتملة ، أما المانيا وايطاليا واليابان و اسبانيا ودول اخرى كثيرة ، فقد نجحت في أن لا تكون دولا عسكرية وفاشستية في النصف الأخير من هذا القرن على الأكثر.

إن الديمقراطية الفعلية ليست تلك التي تشتمل على إقتصاد مزدهر معقول فقط ، وانما التي تشتمل كذلك على ثقافة سياسية تسمح بالإختلاف ، وبحياة إقتصادية وإجتماعية مستقلة عن الدولة ، وبهيمنة اللادينية على الحياة السياسية ، وبقاعدة شعبية وهي في الغالب الطبقة الوسطى ، وكل ذلك لا يمكن حدوثه بين عشية أو ضحاها.

أما الوجه الآخر غير المعقول للنقاش والذي يجعل من تطبيق الديموقراطية أمرا غير ممكن في أي وقت ، هو القول بتميز أناس بصفات غير طبيعية ، مثلا العرب في الشرق الأوسط أو الكونفوشيوسيون في الشرق الأقصى ، إنه كلام لا معنى له ، إن السؤال ليس حول ما إذا كانت دولة ما هي دولة ديموقراطية بالكامل ، فليست هناك أية دولة كذلك ، ولكن السؤال هو : في أي اتجاه تتحرك تلك الدولة وهل أن القيود المفروضة على الديمقراطية السياسية هي قيود مؤقتة، أو هي جزء من إستراتيجية طويلة الأمد عند الحكام الذين يريدون البقاء في مناصبهم.

## نظرة غربية قاصرة

■ **كثيـرا مـا ينظـر بعض البـاحثين الغـربيين الى أن مـا يجـري في المنطقة من أنشطـة مطلبيـة هي محصورة في فئات محدودة لا تمتلك رصيدا شعبيـا، وهـو أمـر يلمس من خلال التحليلات التي نشرت في الغرب بعد وأثناء أزمة الخليج الاخيرة، وهناك من يعطي النفـط دورا وتـأثـرا على الفئات الشعبيـة يفـوق حجمـه، هـل تشاركون هؤلاء آراءهم هذه؟.**

ـ من الضروري التمييز بين التحليلات المختلفة التي تصدر في الغرب ، وعدم النظر اليها كليا باعتبارها جزءا من تفكير موجه أو مؤامرة. فأنا أعتقد بأن بعض الكتاب في العالم العربي ، يتحدثون عن الغرب باتجاهين عموميين ، دون وضع مفارقات فيما بينهما. ففي الماضي، كان هناك اهتمام بالحركات الوطنية والديمقراطية في المنطقة ، ولكن باعتبارها جزءا من الموجة الثورية القومية العربية في الستينات من هذا القرن ، وقد لفتت الثورة في كل من العراق واليمن وكذا الحركة الشعبية في البحرين والمقاومة في عمان إنتباه الغرب ، ولكن ومنذ أواخر الستينات كان هناك إهتمام أقل ، وأن أكثر ما كتب حول المنطقة تركز على الثورة الإيرانية.

إن الوضع بدأ يتغير مع أزمة الخليج الثانية ، وإن أغلب ذلك يرجع الى التطورات السياسية في الكويت نفسها ، اذ أنه وبالرغم من الحقوق الدستورية المحدودة جدا في مجال حرية الرأي النسبية، فان ما ينبغي فعله الآن هو الكشف عن نوعية التيارات والآراء في الخليج والدفع باتجاه المزيد من حرية التعبير في دوله ، كما وينبغي التعريف بالقواعد الاساسية للعدالة والحرية السياسية القائمة فعلا في العالم ـ بما في ذلك كثير من دول العالم الثالث ـ والمتمثلة في حرية الأحزاب السياسية وتشكيل النقابات وحق الانتخاب للمرأة ، وحرية التعبير وحكم القانون ،

وليس من المقبول توفير المظاهر المادية للحياة الحديثة في تلك الدول بسرعة ـ الفيديو ، والسيارات والطائرات ـ بينما لا يتم توفير الحاجات السياسية.

## لكيلا تكون أصوات الشيوخ والملوك مسموعة وحدها

■ **من وجهة نظر غربية، كيف تفسرون إحجام الدول الغربية عن النظر بعين الجد الى الأنشطة السياسية الداعية للحريات ودعمها؟.**

ـ إن دور الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية الأخرى في العالم الثالث لم يكن يوما ما ثابتا ، وإنما أخذ أشكالا مختلفة ، اقتصادية وسياسية وعسكرية، ضمن اطار السيطرة. وأثناء الحرب الباردة ، لم يشجع الغرب الديمقراطية في كثير من دول العالم الثالث ، بل وأكثر من ذلك قام بدعم مجموعة من الديكتاتوريات. لكن الوضع قد تغير نوعا ما في الوقت الراهن.

ففي السابق ، دعم الغرب صدام في حربه ضد ايران ، الا انه وقف ضده عندما قام بغزو الكويت ، وهناك ايضا ، دعم متزايد في الصحافة الغربية و منظمات حقوق الإنسان لتطبيق الديموقراطية في الخليج ، كما ان هناك تغييرا في السياسة تجاه فلسطين، ورغبة متزايدة في تشكيل دولة فلسطينية ، بالطبع يجب أن لا يُبالغ في ما يحدث ، وسوف يكون من الخطأ أن نفكر بأن باستطاعة واشنطن وبكل سهولة أن تفرض قرارا بإحداث تغييرات سياسية في هذه الدول.

نعم.. لقد تغيرت الأجواء قليلا ، وعلى القوى الديمقراطية في المنطقة ان تستفيد مما حدث ، تماما كما حدث لقوى المعارضة في جنوب أفريقيا والشرق الأقصى ودول أمريكا اللاتينية ، عليهم أن يوصلوا صوتهم لواشنطن والدول الأوروبية وأن يجعلوا نشاطاتهم معروفة ، وأن لا يسمحوا بأن تكون الأصوات العربية المسموعة في الغرب فقط هي أصوات الشيوخ والأمراء والملوك ، ولن يحدث أي شيء في عشية أو ضحاها ولكن ومع مرور الزمن يمكن أن تكون هناك تغييرات أكثر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارض وبشكل مكشوف حكام الخليج ، ولكن ينبغي أن يكون هناك نقاش ، فهم بحاجة الى ان يتعلموا .

## انتخابات اليمن مخيفة للرياض حقا

■ **ايران والسعودية، قطبان يتنافسان على زعامة العالم الاسلامي، وعلى الدور الاول في الخليج، هل يمكن تلاقيهما مصلحيا(أسعار النفط، أمن الخليج، موضوع العراق، الخ) وهل يؤدي التلاقي خدمة لشعوب المنطقة؟.**

ـ لقد قسمت الثورة الأيرانية وأزمة الخليج الثانية العالم العربي وأوجدتا تشعبات جديدة ، فالسعودية تريد أن تعاقب اليمن على موقفه من حرب الخليج وتعزل ايران وأصدقاءها ، وهنا ينبغي ممارسة معارضة عالمية واضحة ضد الضغوط الموجهة ضد اليمن ، لأن اليمن أدان الغزو العراقي للكويت وحاول أن يقنع العراق بالإنسحاب ، كما وأنه لم يفعل أكثر مما فعله الأردن ، الا أن اليمن ، لازال ضحية لضغوط الرياض التي طردت المهاجرين اليمنيين من السعودية بكل عنف ، وهناك تخوف مما يحدث في اليمن على المستوى السياسي، وهذا هو سبب آخر لممارسة الضغوط ضده من قبل السعودية.

إن الإنتخابات الحرة بين مليون من الكويتيين ـ بالرغم من كل محدوديتها وعدم مشاركة النساء فيها ـ تعتبر شيئا ذا قيمة، ولكن النقاشات والإنتخابات الحرة في اليمن ذي الخمسة عشر مليونا تبدو أنها مخيفة للرياض حقا.

## تجربة اليمن مهمة وعلى العرب الإستفادة منها

■ **قمتم مؤخرا بزيارة لليمن، كيف وجدتموها؟. وهل يمكن لها في المستقبل استنادا الى عوامل الكثافة السكانية، والنفط ، والتجربة الوحدودية الديمقراطية، أن تتبوأ موقع الريادة في الجزيرة العربية؟.**

ـ لقد زرت اليمن عدة مرات منذ عام ١٩٧٠م ، وحاولت دراسة تطورات النظامين السياسيين في شطري اليمن الشمالي والجنوبي سابقا، خلال فترتين متقابلين. وإنني أعتقد ان التجربة اليمنية مهمة جدا للمهتمين بدراسة أوضاع المنطقة، وأن على العرب وغير العرب أن يولوها اهتماما اكبر ، فتحقيق الوحدة اليمنية تعتبر تقدما رئيسيا لأنها ـ على الأقل ـ تحققت بالطرق السلمية وعلى أسس ديمقراطية ، أي على العكس مما فعله العراق من وحدة الكويت.

بالطبع ، يواجه اليمن مشاكل كثيرة، وليس من المعقول أن نتصور بأنه يمكن اقامة نظام ديمقراطي بالكامل في الغد، ولكن هناك رغبة وطنية قوية وقاعدة شعبية تدعمان التعددية وتطوير الحكم الدستوري، وقد خطى اليمن في هذا المجال خطوات اكثر مما خطت أية دولة اخرى من دول شبه الجزيرة العربية، فسبق العراق كثيرا في طريق الديموقراطية. ولا يمكن لأحد أن يتوقع نهاية التجربة، أو إذا حدث فيها تخريب داخلي أو خارجي سيؤدي الى تعطيلها، ولكن ما يمكن قوله هو أن ما حدث في اليمن سوف يؤثر في كل شبه الجزيرة العربية.

إن ثورة عام ١٩٦٢م كانت إنفجارا سُمع في كل المنطقة، ويمكن أن يكون لعملية التغيير في الفترة مابين ١٩٩٠ و ١٩٩٣م نتائج مماثلة.

■ **هل ترون بأن هناك إمكانية لتحقق المشاركة الشعبية في منطقة الخليج بشكل واسع؟.**

ـ من الواضح ان حركة الديموقراطية في الخليج قد دخلت مرحلة جديدة واكثر اهمية بعد ازمة الخليج الثانية ، وفي الوقت ذاته ، تحاول الأنظمة في كل الدول ، بما فيها إيران والعراق ، أن تحتوي هذه التغييرات ورغبة الشعوب الواضحة في تشكيل حكومات أكثر شعبية.

وهنا لا بد من ذكر ثلاثة أمور مهمة:

أولا: أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها الا عبر فصل الدين عن السياسة، فالخداع إنتشر من

الأصوليين وغيرهم ، وأن القول بإمكانية إرتكاز السياسة على الدين هو أمر خطير ، وما حدث في ايران والسودان هو دليل ذلك ، وعن طريق الفصل بين الدين والسياسة فحسب ، يمكن أن يحكم القانون ويتحقق التسامح وتحترم التعددية، أما الأصولية فانها تجعل فرصة تحقق الديمقراطية أقل ، كما وتعطي للحكومات القائمة فعلا في العالم الغربي ، والتي لا تريد إحداث تغييرات ، مبررات الأمساك بالسلطة وذلك بحجة منع الأصوليين من الوصول اليها.

ثانيا : أن أي تطور ديمقراطي في الخليج يجب أن يرتكز على أساس تعدد القوميات ، فمنطقة الخليج لا يسكنها فقط العرب وانما يسكنها الى جانبهم الأكراد والفرس ، وكثيرا ما عملت الأفكار الشوفينية والعرقية على تقسيم وخداع الشعوب وحكام هذه البلدان لصالح مبتدعيها ، وفي هذا المجال يمكن اعتبار البعثية التي تعتبر نفسها ضد القومية الفارسية مثال على ذلك.

ثالثا : يجب ربط عملية إجراء الديمقراطية في بلدان المنطقة بتلك التي تتم على المستوى العالمي ، في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبلدان الشرق الأقصى ، مثل تايوان وكوريا والبلدان الشيوعية سابقا. وأن النقاش العالمي والضغوط لن تأتي وحدها بالديمقراطية في منطقة الخليج ، وانما ستكون مساهمة في ذلك ، اما اولئك الذين يمسكون بالسلطة فسوف يعتبرون تلك الضغوط والنقاشات تدخلا خارجيا أو امبرياليا ، ولكن هذا لا ينبغي السماح له بأن يصرف الإنتباه عن الأمور الأساسية .

## افتعال المشاكل الخارجية للتغطية على ما يجري في الداخل!

■ **حدثت تبدلات كثيرة في العلاقات السياسية بين دول الخليج والدول المحيطة بها والدول العربية التي وقفت الى جانب العراق، فكيف تنظرون الى مستقبل هذه العلاقات على ضوء المواقف الراهنة لحكومات الخليج؟.**

- لا يمكن أن يكون هناك استقرار في الخليج من دون قيام تعاون فيما بين كل من دوله ، وبشكل خاص بين دوله الرئيسية - العربية السعودية وايران والعراق - ففي الماضي كانت هناك نزاعات بين دول المنطقة ، لأن الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة فيها كانت تستخدم نزاعاتها الخارجية للتغطية على مشاكلها الداخلية ، وفي هذا المجال ، عمل النظام الثوري الإسلامي على استمرار الحرب لمدة ست سنوات إضافية بعد عام ١٩٨٢م مع العراق لامتصاص الزخم الثوري ، ولقد كان الإستمرار في الحرب خطأ كبيرا. إنه أسوأ خطأ تمّ ارتكابه، أما الغزو العراقي للكويت فهو مثال آخر على الحاجة الى صرف الإنتباه عن المشاكل الداخلية.

وإذا ما كان هناك تعاون فيما بين البلدان فيمكن أن يكون قائما على أساس مصالح الأنظمة القائمة ، ويمكن أن يكون قائما على أسس أكثر شعبية ، لكن والى أن تأتي أنظمة أكثر ديمقراطية في هذه البلدان ، فلن تستمر حالة السلم التي بينها طويلا.

## لا غنى للعرب عن العراق

■ **أي دور تتوقعونه للعراق خلال السنوات القادمة، سواء كان صدام على رأس السلطة أم لا؟**

- من المهم جدا ، أن يبدأ التفكير حول مستقبل العراق بعد صدام والدور الذي يمكن أن يلعبه في الخليج والشرق الأوسط ، وفي الوقت الحاضر ، تحكم العراق ديكتاتورية بعثية امتدت أكثر من عشرين عاما ، بحيث وضعت هذا البلد العظيم على شفا كارثة ، كما وجلبت لامبالاتها وغزوها اللاشعبي للكويت تدميرا وعزلة دولية للعراق. لكن يجب أن لا تُنسى أهمية العراق البعيدة المدى ، فهو أول بلد حصل على استقلاله ، كما ويتمتع بمصادر نفطية وبشرية عظيمة ، ويعتبر مركزا ثقافيا تاريخيا في المنطقة ، ويمتلك قدرات لإحداث تطورات عظيمة ، سياسية واقتصادية ، ولا يمكن أن يكون هناك استقرار للعرب في منطقة الخليج أو العالم العربي من دون مشاركة وتدخل العراق بكل مصادره ، وأنها لواحدة من جرائم صدام ، الذي جعل من الصعب على العراق أن يلعب مثل هذا الدور.

لا يستطيع أحد ان يتحدث عما سيحدث في العراق، مادام صدام وحزبه في السلطة ، فبوجوده لن يكون هناك أي تطور إقتصادي وسياسي في العراق ، كما لن يكون هناك سلام بين العراق وجيرانه الأتراك والايرانيين والعرب. وبمعنى آخر ، ينبغي أن تكون في العراق سلطة تستجيب أكثر لحاجات الشعب داخل العراق - عربا وأكرادا - وقادرة على إيجاد مصالح مشتركة مع الشعوب المحيطة بالعراق.

## صراع الحدود

■ **صراع الحدود، هل يلعب دورا تخريبيا في المستقبل بين شعوب الخليج وبلدانه، وأين موقع الدول الكبرى من ذلك؟.**

- إن قضية الحدود في منطقة الخليج ليست مشكلة حادة في حد ذاتها، ولكن الحكام يصعدونها كذريعة لحشد التأييد الشعبي وصرف الإنتباه عن المشكلات الداخلية ، ونقطة البداية في حل المشاكل الحدودية هو في الابقاء على الحدود القائمة ، حتى وإن كانت غير شرعية في الأساس ، ومن ثم حلها سلميا عن طريق المفاوضات، واذا كانت الأنظمة الحاكمة تريد أن تستفيد اعلاميا من خلال المشاكل الحدودية ، فينبغي انتقادها - سواء كان ذلك غزو الكويت أو احتلال ابو موسى أو النزاع على الأراضي التي بين المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الصغيرة - إن السلام والحكم الشعبي هما اكثر اهمية من اجزاء صغيرة من الأرض ، وهناك استثناء وحيد في شبه الجزيرة العربية وهو النزاع بين السعودية واليمن ، حيث لا توجد حدود واضحة ، وقد أقترحت مجموعة من الأسس لحل المشكل الحدودي السعودي اليمني ، تاريخية وجغرافية وقبلية ، والسعوديون واليمنيون يتباحثون في الوقت الحاضر حول المشكلة ، الا أنني أعتقد بأن المفاوضات لازالت في بدايتها وأن الحل سوف يحتاج الى سنين عديدة، أما اذا كان الطرفان جادين في الوصول الى حل ، فانهما سوف يتمكنان من تحقيق ذلك.

# مـن يحرّك عجلة الإصلاح؟

## حمزة الحسن

من أكبر المشاكل التي تواجه أُمّة أن لا تكون حركة التغيير فيها مرتبطة بـ «أو ناتجة عن» تفاعل وتحول اجتماعي داخلي، الأمر الذي يجعل التغيير السياسي مرهونا ومعلقا بجهات خارجية أو بقرار من النظام الحاكم وأقطابه.

بلا شك فإن للعامل الدولي دورا في التحولات السياسية التي تشهدها العديد من مناطق العالم الثالث، وبلا شك أيضا فإن الحكومات تعتبر عامل تغيير مهم إن أرادت، ولكن المهم أن يأتي التغيير نتيجة تحول نوعي في المجتمعات لا أن يُفرض فرضا عليها نظرا لبطء حركتها، وبغية جذبها والقفز بها باتجاه تغيير سريع.

حين أعلن الملك فهد قبل أربعة عشر شهرا عن أنظمة الحكم الثلاثة، اعتبر معظم الباحثين والمحللين ذلك تنازلا من قبل العائلة المالكة، وخطوة الى الأمام ـ مهما كانت صغيرة ـ ولكنهم اختلفوا بشأن بواعث ذلك الإعلان، ودوافعه والمؤثرات الخارجية والداخلية الملتصقة به.

الكثير من أولئك قالوا بأن إعلان الأنظمة «الإصلاحية» جاء بقرار وضغط وإرادة أميركية، وذلك من أجل تأمين مصالح الولايات المتحدة في السعودية بشكل خاص، وفي منطقة الخليج بشكل عام. ومن وجهة نظر هؤلاء، فإن قرار اصلاح الوضع السعودي قد اتخذ منذ الأيام الأولى للغزو العراقي للكويت، حيث رأى مسؤولو البيت الأبيض أن المنطقة دخلت منعطفا حادا لا بدّ أن يتواكب معه تغيير ما في الهياكل والأشكال.

قسم آخر من المحللين، رأوا في اعلان الملك فهد عن أنظمته، دليلا على أن التغيير السياسي في المملكة مرهون بقرار النظام السياسي، أكثر مما هو مرهون بحركة المجتمع ونضاله من أجل التغيير.

القسم الثالث من الباحثين والمحللين، وبينهم عدد غير قليل من مثقفي المملكة والخليج، بل وعدد من الأمراء السعوديين، يرون بأن التغيير فُرض بالأساس بسبب التحول الداخلي في مجتمع المملكة. ويسوق هؤلاء أدلتهم بأن المملكة شهدت منذ الأيام الأولى للغزو العراقي للكويت وتدفق القوات الأميركية على اراضيها حركة عصيان واحتجاج واسعة النطاق شملت معظم فئات المجتمع السعودي، احتجاجا على سياسات العائلة المالكة التي بان عوارها وعجزها.

الهزة التي شهدها المجتمع في المملكة والتحول العميق الداخلي، كان واضحا للعيان في تلك الفترة ولازلنا حتى اللحظة هذه نشهد آثار فصولها اللاحقة.

ويرى هذا القسم، بأن الإدارة الأميركية وإن كانت قد ضغطت من أجل الإصلاح السياسي، فلأن الوضع الداخلي انقلب رأسا على عقب، وكذا الأمر بشأن العائلة المالكة، التي رأت ضرورة التنفيس بإعلان مجلس الشورى بعد مطالبات واسعة جاءت من علية المجتمع السعودي ونخبته، الأمر الذي يعزز الرأي القائل بأن الإدارة الأميركية كما العائلة المالكة كانتا مجبورتين ـ على الأقل ـ على مماشاة التحول الداخلي بقليل او بكثير من الإنفتاح، وكان إعلان الأنظمة ـ رغم ضحالتها ـ شاهدا على تلك الجبرية.

تجربتان مرتا على الخليج خلال العامين الماضيين، كانتا تمثلان بنظر البعض اتجاهين مختلفين لحركة التغيير..

التجربة الأولى في سلطنة عمان، حيث يعتقد على نطاق واسع أن السلطان قابوس تقدّم بمشروع إصلاحي متقدّم على حركة المجتمع، فلم يكن إعلانه عن مجلس الشورى عبر «الترشيح» ناشئا من ضغط داخلي، ومن هنا يمكن القول ان «الدولة» كانت عامل التغيير الحاسم.

ورغم أن السلطان قابوس كان مهتما أكثر من نظرائه حكام الخليج بالتحولات الدولية والتغيرات التي اجتاحت اوروبا الشرقية ودول عالمالثية كثيرة، ورغم أنه كان أكثرهم إصرارا على دراسة تلك التحولات والإستفادة منها، ورغم أن إقدامه على إنشاء مجلس الشورى عدّ خطوة متقدمة على حركة الشعب ـ في المجمل ـ نحو المشاركة السياسية..

إلاّ أن الخطر الذي قد يواجه التجربة العمانية، هو أن السلطات قد تفاجيء بتطورات محلية أو إقليمة تجعلها تتراجع عن خطواتها الإصلاحية قبل أن تنضج التجربة وتصبح حقا مكتسبا للشعب تدفعه للمطالبة بتطويرها. وحتى الآن، فإن السلطان قابوس أبدى وعيا شديدا بمكامن الخطر على عرشه، ضمن حدود ما يمكن أن تكون عليه الأوضاع في قادم السنين. والحقيقة فإن التجربة العمانية في التعامل مع المعارضة «كانت مسلحة في الغالب» من أنضج التجارب في الخليج وأحكمها، لا يدانيها في ذلك إلا التجربة الكويتية.

التجربة الثانية في الكويت، والتي ساهم في عملية التغيير التي شهدتها عوامل ثلاثة متداخلة بشكل شديد «حركة المجتمع والمعارضة، الضغط الخارجي، وقرار السلطات الحاكمة».

لقد لاحظ الكثيرون بوضوح العامل الدولي ودوره في دفع التغيير الذي أسفر عن إعادة الديمقراطية في الكويت، إذ لا ينكر أن ضغطا كبيرا أثقلت كاهل آل صباح وأقنعتهم بأن يعيدوا مجلس الأمة. من جهة ثانية لاحظنا أن المعارضة الكويتية التي فازت في الإنتخابات الأخيرة بأكثرية المقاعد، استفادت من العامل الخارجي الغربي لتوجيه ذلك الضغط وزيادته، وهي الان تريد بعد ان تحققت الديمقراطية أن تطمئن على ديمومتها والمحافظة عليها وتوسيع نطاقها، ولربما لاحظ أكثرنا أن وارن كريستوفر وزير الخارجية الأميركي استغل وقته القصير للغاية أثناء زيارته الأخيرة للكويت في ٢٠ فبراير ليذكر حكامها بضرورة منح المرأة الكويتية حق المشاركة السياسية، في حين أنه لم يأت ـ أثناء وجوده في المملكة ـ على وعود الشورى الهزيلة، بل امتدح الملك فهد على موضوع آخر، وهو موقفه من محنة «البوسنة والهرسك»!.

غير أن السؤال يكمن في الآتي: هل كان قرار إعادة الديمقراطية في الكويت قرارا أميركيا أوروبيا محضا أو يأتي في الدرجة الأولى من التأثير؟. نظنّ أن الغرب لعب دورا كبيرا في الضغط على آل صباح لأسباب لا يجهلها أحد، فقد توالت الإنتقادات للإدارة الأميركية أثناء أزمة الغزو لأنها تشجع عائلة ديكتاتورية ألغت الإنتخابات والبرلمان بجرّة قلم، وقد وعد الزعماء الغربيون في تصريحات علنية بممارسة الضغط على العائلة الحاكمة في

الكويت، بعد أن تتحرر البلاد. ولكننا نعتقد أن العامل المحلي كان الحاسم، ففي الكويت تقاليد ديمقراطية من الصعب تجاوزها، وكانت العائلة المالكة قد تعرضت لنقد قوي واتهام بالتقصير، بل لم يكن بإمكانها السيطرة على أزمة الأمور أثناء الغزو وبعده لولا وعودها بعودة الديمقراطية.

وقد لا يخطيء أولئك الذين يرون أن التغيير السياسي في الكويت كان ـ منذ زمن غير قصير ـ ناتجا عن تفاعل وتطور داخل المجتمع الكويتي نفسه، وأن السلطات الكويتية كانت ملزمة حتى لو لم يحدث الغزو على مسايرة ذلك التطور. مع أنه لا ينكر بأن أمير الكويت وولي عهده كانا يقدر ما يعتقدان بضرورة عودة البرلمان والتنازل عن بعض الإمتيازات، لكي يبقى لعائلتهما مصداقية في الحكم.

لكن ـ وكما رأينا ـ فقد التفت الكثير من المراقبين الى الضغوط الأميركية الغربية الواضحة في الكويت، الى درجة بدا معها قرار إعادة الديمقراطية قرارا غربيا محضا، وهو في الحقيقة ليس كذلك، مع أن أحدا لا يشك في تأثيره. ولربما انعكست هذه الرؤية على تحديدهم لإتجاهات التغيير في المملكة إثر إعلان الملك لأنظمة الحكم، وكذا الأمر بشأن البحرين التي ارتدّ حكامها عن التجربة البرلمانية السابقة بضغط سعودي.

وتأتي التجربة السعودية التي لم تدخل مرحلة التطبيق بعد، لتطرح الكثير من التساؤلات:

لماذا لم تتخطّ الإصلاحات السعودية مرحلة الوعود حتى الآن، في حين أننا نرى أربع دول خليجية «السلطنة ثم الكويت ثم البحرين ثم الإمارات» قد دخلت تجارب جديدة ـ كلها متطورة عدا البحرين ـ في حين أن الخامسة «وهي قطر» قد سبقت المملكة منذ أمد طويل في إعلان مجلس شورى ذي صلاحيات محدودة، وبالتالي بقيت المملكة تغرد خارج السرب، وتعيش على هامش التغيرات التي اجتاحت الجزيرة العربية كلها؟.

على أولئك الذين يضعون العامل الدولي في الدرجة الأولى من التأثير الإجابة على هذه الأسئلة: إذا كان الضغط الأجنبي المستند على المصالح هو العامل الحاسم في التغيير السياسي في المملكة، فلم لم يثمر هذا الضغط إلاّ القليل حتى الآن؟. مع ملاحظة أن العائلة المالكة استطاعت في عقود ماضية الإلتفاف على «النصائح» التي تقدمها لها حليفتها أميركا بشأن الإصلاح السياسي الى حد تهميشها؟.

ترى هل كان الضغط الأميركي على الأمراء السعوديين ضئيلا محدودا فلم يثمر في المملكة، في حين أثمر في دول الخليج الأخرى؟.

أم هل كانت مقاومة المملكة للضغوط الإصلاحية الخارجية أكبر منها في أي بلد خليجي آخر؟.

أم أن الإدارة الأميركية ـ إدارة بوش ـ لم تمارس بالفعل ضغطا على العائلة السعودية المالكة، لأن الوضع الموجود كان يناسب المصالح الأميركية تماما، أو لأسباب أخرى نجهلها. وبالتالي فإن هناك حاجة لمزيد من الوقت لمعرفة اتجاهات الديمقراطيين الجدد في البيت الأبيض تجاه الإصلاح السياسي الذي يقال أنهم يتبنوه أكثر من غيرهم؟.

الرأي السائد لدى عدد غير قليل من مسؤولي الإدارة الأميركية، كما يقول مطلعون، يتسم باليأس والإحباط، حيث يشير هؤلاء ان تلك الإدارة مارست ضغوطا سرية على الملك فهد لإصلاح الوضع، ولكن الملك تحمّل تلك الضغوط على مضض ورفض تطبيقها، وهي الآن ليست في وارد ممارسة المزيد من الضغط والتهديد «المكشوف» لأن الأوضاع لا تستدعي ذلك، فضلا عن أن سلبيات كثيرة ستفرزها الضغوط وستسيء للعلاقة مع المسؤولين السعوديين ككل وليس مع الملك فهد فحسب.

وخلاصة رأيهم يقول: إن الإدارة الأميركية في مرحلة يأس كامل من الإصلاحات في عهد الملك فهد!.

أما أولئك الذين يعتقدون بتطور المجتمع السعودي، فإنهم يواجهون أسئلة من نوع آخر: فهل كان التحول الداخلي في المجتمع السعودي ضئيلا فلم يؤد الى فرض التغيير على العائلة المالكة رغم إعلانها تبنيه، ومن ثم هل هناك حاجة لمزيد من الضغط لإجبارها على تطبيق وعودها المتكررة؟.

إننا نلاحظ بأن المطالبة بمجلس الشورى قد توقفت تقريبا، ورغم الإمتعاض الشديد من قبل شخصيات المجتمع والسخرية الشديدة بالملك وبوعوده والتي تطلق علنا على شكل نكات في المجالس العامة، إلاّ أن أحدا لم يقل له بأنّ وعوده تأخرت حتى هزلت!. والحقيقة فإن القليل من التعليق قيل حول الأنظمة حينما أُعلنت، وذلك كإشارة على عدم القناعة بالتنازل الملكي الضئيل.

لماذا لم تكتب العرائض ويمارس المزيد من الضغط من جديد على العائلة المالكة كي تنفذ وعودها؟. أين هو الشعب الذي يطالب بحقّه؟.

أين هم المثقفون ونخبة المجتمع الذين يفترض ـ التحليل ـ أن ضغطهم كان وراء إعلان الأنظمة.. لم لم يمارسوا ضغطا إضافيا كي تبدأ البلاد خطواتها الصغيرة الأولى باتجاه المشاركة والإصلاح السياسي؟.

هل لأن إعلان الأنظمة أحدث «التنفيس» المطلوب فانتهى كل شيء، كما كان يحدث في الماضي؟. لا يبدو أن الأمر كذلك، فلا تزال الأوضاع متوترة، ولا يزال الإحتقان الداخلي يلمس بوضوح.

هناك من المحللين من يعتقد بأنّ الحركة الداخلية تتجه للصدام مع العائلة المالكة، وليس للتوصل الى حلول على قاعدة ما أُعلن من أنظمة. بمعنى أن حركة المجتمع سبقت حركة النظام المتأخرة، ولا تزال تتقدّم عليه، وقد تفضي الى صدام مع النظام، حيث أن شعورا طاغيا يفيد بأن العائلة المالكة ونظامها أصبحا عقبة أمام الإصلاح لا يمكن أن يتم تجاوزهما بدون مواجهة من نوع مختلف.

وإذا كان هذان التفسيران غير مقنعين بما فيه الكفاية، أو غير مقنعين بالمرّة، فليس هناك حينئذ إلاّ القبول بالتفسير النهائي الذي يقول أن الملك هو صانع التغيير الأوحد، وهو في ظل غياب الشعب يبدّل قراراته بشأن الإصلاح دون أن يخشى شيئا أو أن يكون ملزما أمام الجمهور بشيء حتى بوعوده العلنية.

وقد وعد الملك للمرة العشرين تقريبا! في ١١ مارس الماضي بمجالس شورى أحدثت ضجة، ربما بسبب إساءة تفسير تلك التصريحات أو فهمها، حيث قال بأن «الاتجاه الآن ينصرف الى توزيع جديد تصبح لدينا بموجبه ١٤ منطقة وسوف يتشكل في كل منطقة مجلس شورى مصغر يختلف عدد المختارين له من منطقة لاخرى حسب طبيعة وحجم كل منطقة». وأضاف بأن عدد أعضاء كل مجلس سيتراوح بين ١٢ و٢٥ شخصا «من أبناء المنطقة الذين نتوسم فيهم الخير لخدمة منطقتهم وتقديم المشورة حول كل ما يخدم المنطقة ويرفع شأن مواطنيه».

أما مجلس الشورى الحقيقي فقال الملك عنه أنه «سيكون عونا حقيقيا للدولة في تقديم المشورة الصادقة لما فيه خير الوطن والمواطنين السعوديين». وغير ذلك من بارد القول!!.

هل ينتظر الشعب المزيد من الوعود الملكية؟. أم أن «سوء حظ المملكة» جعل الإصلاح فيها معلقا على قرار شخص واحد، قد يقودها الى مصير مجهول؟.

بعد أن أفتى إبن باز بحرمة استخدامها

# أطباق الستالايت تثير زوبعات مستمرة

## إعتقال سيدتين وزعتا فتوى التحريم وتفتيش منزليهما

منذ أزمة الخليج، التي بدأ معها تاريخ جديد للمنطقة، بدأ الكثير من المواطنين بجلب أطباق استقبال البث المباشر، أو ما يعرف في المملكة بـ «الدش»، وقد تولى تسويق الأطباق في المملكة أمراء العائلة المالكة وشركاتهم المتعددة الأشكال والألوان.

المؤسسة الدينية اعترضت على موضوع الأطباق هذه، لأنها تجلب المفاسد الكثيرة، نظرا لإمكانية استقبال محطات عالمية عديدة وبينها بلا شك محطات إباحية، وقد أصدر الشيخ عبد العزيز بن باز فتوى بهذا الشأن، وحرّم النظام استيراد الأطباق بناء على ذلك!.

وخلال الشهور العديدة الماضية، ولمحاربة هذه الأطباق، قامت بعض الأوساط المتطرفة ـ وفي سبيل تطبيق فتوى الشيخ ابن باز ـ بإطلاق الرصاص على تلك الأطباق لإسقاطها!، الأمر الذي جعل العديدين ـ خاصة في المناطق الوسطى من المملكة ـ يعمدون الى إخفائها عن الأنظار.

أما في مناطق أخرى من المملكة فإن الكثير من البيوت تنصب «الدش» واحدا أو أكثر حسب الإمكانات والمحطات التي يراد التقاطها.. فمن أين جاءت الأطباق إذا كانت محرمة الدخول الى البلاد؟!.

بإمكان المواطن أن يشتري «الدش» من خارج المملكة بمبلغ يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ ألف ريال، ولكنه لن يسمح له بإدخاله عبر مطارات المملكة ومداخلها الأخرى لأن هناك قرارا من وزير المالية الى الجمارك بهذا الأمر وهو أمر صريح لا لبس فيه!.

ومع هذا، بإمكان نفس المواطن أن يشتري نفس «الدش» من عشرات بل مئات المحلات في طول البلاد وعرضها، التي لم تتأثر مطلقا بمنع الإستيراد!، ولكن عليه أن يدفع ثمنا لطبق الستالايات يوازي قيمة خمسة أطباق أي نحو ١٢٥ ألف ريال فحسب!.

السؤال: من أين تأتي الأطباق هذه، إذا كان القرار بمنع استيرادها ساري المفعول؟.

الجواب: إنها تأتي عبر الأمراء، فهم أصحاب الإمتيازات دونما سواهم، وهم المستفيدون من المنع الرسمي، الذي أرادت به الدولة الضحك على ذقون مشايخها من جهة!، واستحلاب أموال المواطنين لصالح الأمراء عبر هذا المنع الشكلي.

وتذكرنا قرارات الحكومة هذه بما حصل للسجاير، فإلى سنوات قريبة كان المطاوعة يهاجمون محلات بيع السجائر المحرمة من وجهة نظرهم، وكانوا يجلدون المدخن لأنه ارتكب إثما مبينا!، ولكنهم لا يستطيعون فعل شيء أمام استيراد الدخان نفسه، لأن الإستيراد كان يدخل لخزينة الملك المؤسس ملايين الريالات. وهكذا تفسح الحكومة استيراد الدخان المحرم من وجهة نظر المؤسسة الدينية الرسمية، وتستمر في الحصول على الضرائب غير الشرعية أساسا منه، ويستمر أيضا إيقاع العقاب بالبائع والمدخن من المواطنين!.

لقد أصبح المواطن بين المطرقة والسندان، فالدش من وجهة نظر رجال الدين الحكوميين حرام، وتتم محاربته بالمنشورات والخطب، وبالرصاص أيضا، ويفترض من الحكومة أن تنفذ فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز، وأن تعين رجال الهيئات على «إسقاط!» الأطباق الطائرة!. ومن جانب آخر هناك أمراء العائلة المالكة وقرارات حكومتهم، حيث المنع الشكلي، وحيث يجبر المواطن الذي ضاق ذرعا بالرقابة الحكومية، على دفع خمسة أضعاف قيمة ثمنه للأمراء المبتزين، ويفترض أن يحمي الأمراء المواطنين طالما يبتزونهم، وطالما هم يحكمون البلاد بإسمهم.

ترى هل هناك حكومة تحترم نفسها تتخذ مثل هذه القرارات، أو هل هناك حكومة تحل الأمور بعقلية كهذه، خاصة وأن الملك أعلن أن مملكته أصبحت دولة قانون ودستور؟!.

كان بإمكان الملك الذي أوصى بنفسه تحريم استيراد «الدش» أن لا يلجأ الى مثل هذه الحلول الغريبة، لو كان لديه مجلس شورى حقيقي أو صوري ـ ولأن (لو) تفتح عمل الشيطان، فقد أجل الملك افتتاح مجلس الشورى! ـ يرمي بثقل المسؤولية على كاهله ويخلصه من وضعه الحرج الذي يقضي بعدم مخالفة المشايخ الرسميين فيما يفتون فيه. كان يمكن للملك حينها أن يوصي المجلس بأن يبحث أمر «الدش» ويبين للناس منافعه وأضراره، وان يتخذ أعضاؤه في النهاية القرار على بصيرة من الأمر، وحتى إذا ما اعترضت السلطات الدينية الرسمية فإن قدرة الملك على مواجهة فتاواهم ستكون أكبر، خاصة وانه يفترض أن يكون بين اعضاء مجلس الشورى عددا منهم.. أما والحال هذه فإن الملك عقد الأمور فلم يرض المشايخ من جهة

لأنه لم ينفذ فتواهم بحذافيرها، ولم يرض المواطنين من جهة ثانية لأنه أسس قانونا جائرا يشرّع الإستغلال والإبتزاز الى حد فظيع.

وإذا كان المواطن المخالف لرأي المؤسسة الرسمية الذي ينصب «الدش» يلقى التوبيخ في الحدود الدنيا، فإن المتحمس لفتوى الشيخ بن باز ومحاضرته حول موضوع استقبال البث المباشر من الخارج يلقى العنت من الحكومة.

وقد اعتقلت السلطات الأمنية في الخامس عشر من ربيع الثاني الماضي «الموافق للثالث عشر من أكتوبر الماضي» زوجة الدكتور حسن حكيم، وزوجة الدكتور حسن باكلا، عضوا هيئة التدريس في جامعة الملك سعود بتهمة «توزيع» فتاوى الشيخ بن باز في هذا المضمار، كما جرى تفتيش منزل السيدتين للبحث عن أدلة إدانة إضافية!،

ومنع الزوجان من الإتصال بزوجتيهما مدة يومين، ولم يطلق سراحهما إلا بعد وساطات من قبل رجال الدين.

تجدر الإشارة الى أن الشيخ عبد العزيز بن باز استلم رسالة احتجاج ضد الحكومة في الثاني والعشرين من ربيع الثاني، سلمها له أتباعه الذين شرحوا له الواقعة وتقدموا له بمقترحات هي رد اعتبار لمن انتهكت حقوقهم.

## ٢٦ مليار ريال صرفت حتى الآن على مشاريع التوسعة

# شقق فاخرة لأميرات العائلة المالكة في الحرم المكي!

■ من حق المرء أن يندهش أن توسعة الحرمين الشريفين كلفت حتى الآن ٢٦ مليار ريال ولايزال الصرف قائما!، فلو أرادت دولة من الدول ان تبني مدينة كاملة لابتنتها، ولكن يبدو أن توسعة الحرمين الشريفين تتسع لكل المشاريع الخاصة للعائلة المالكة، فباسم التوسعة صرفت مئات الملايين على مشاريع طيبة السكنية التي يملكها الأمراء الكبار، وباسم التوسعة ابتنيت الفنادق واشتريت الأراضي أو صودرت. وفي شهر رمضان المبارك الماضي، اكتشف المواطنون أمورا أخرى تتعلق بالتوسعة الملكية هذه. فقد اقتطع الملك مساحة غير قليلة من الدور الأعلى للمسجد الحرام، وابتنى فيها فيلات وشققا فخمة للغاية تحوي كل منها ٤ ـ ٥ غرف نوم، وصالون مساحته بين ٣٠٠ متر مربع و ٦٠٠ متر مربع، وحمامات متعددة، وغرفة طعام. وقد تمّ تأثيث الشقق بـ «أثاث ملكي فاخر»، وجهزت الشقق بمصاعد كهربائية من خارج الحرم الشريف.

ولقد سلّم الملك فهد هذه الشقق جميعا بدون استثناء الى المقربين من أمراء وأميرات البيت السعودي، باعتبارها ملكا خاصا، رغم أنها جزء من الحرم المكي، وبين من أعطوا فيلات فخمة كل من: زوجة الملك المفضلة الجوهرة بنت ابراهيم (والدة إبنه الأصغر والأثير لديه عبد العزيز)، والجوهرة بنت سعود الكبير، ووالدة الأمير ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة، وغيرهن.

طيلة شهر رمضان كانت هذه الفيلات والشقق جديث رواد الحرم وسكان البلد الحرام، فقبيل المغرب وأيضا قبيل السحور تأتي الموائد الضخمة، وبينها الخراف المشوية، التي يحملها قطار من الخدم، لتنقل عبر المصاعد الكهربائية الى الدور الأعلى، حيث وصل الترف حتى داخل المسجد الحرام، وأصبح بيت الله ليس محلّ العبادة وإنما محلا للترفيه وتمضية الوقت، دون مراعاة الأحكام الشرعية المتعلقة بتواجد النساء داخل بيوت الله.

هذه بعض المشاريع الملكية! التي ألحقت بمشروع توسعة الحرمين الشريفين.

من جهة أخرى، فإن قرار الحكومة السعودية بهدم ما يعرف بـ «المسجد القديم»، وهو ما يشمل أول توسعات في تاريخ الإسلام، لايزال ساري المفعول. وتقول أوساط شبه رسمية، أن الضجّة التي أثيرت ضد قرار الملك فهد بالهدم غير المبرر، سواء داخل المملكة أو في العالم العربي والإسلامي قبل نحو تسعة أشهر، أدّت الى تأجيل القرار وليس الى إلغائه. مع أن الحكومة قامت في الآونة الأخيرة بطلاء البناء القديم بألوان فاقعة، لتوهم الناس ـ كما قيل ـ بأن قرار الهدم قد تخلي عنه، في حين قال آخرون بأن تشويه المبنى بالألوان هذه ما هو إلا تمهيد للهدم!.

وأضافت تلك الأوساط أن أعمدة الأروقة القديمة في الحرم المكي الشريف، والتي كان على كل عمود لفظ الجلالة «الله»، ويقابلها أعمدة أخرى تحمل إسم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه «محمد». وقد عمدت جهات معروفة بالتطرف الى إزالة إسم الرسول من الأعمدة الرخامية بحجة أنه لا يجب أن يقترن إسم الرسول مع إسم الله سبحانه، مع ان الشهادتين اقترنتا مع بعضهما.

## حرب الغرب للاصولية الاسلامية!

# مشاركة المملكة بين الحسابات الدينية والسياسية

فؤاد ابراهيم

هل قررت المملكة فعلا، مسايرة الغرب في حربه المفتوحة ضد الحركات الاسلامية تحت مظلة محاربة التطرف والاصولية والارهاب ؟ وبالتالي هل ستلتزم المملكة بالمقررات الصادرة عن اجتماعات وزراء الاعلام والداخلية العرب في نهاية العام الماضي، والقاضية بمحاربة الاصولية واعتماد موقف أمني واعلامي موحد، مواز ومنسجم مع نظيره الغربي؟ والى أي مدى سيكون بمقدور المملكة الاسترسال في تلك الحرب ؟.

قد تبدو الاجابة على هذه التساؤلات ، سهلة لأول وهلة، ولاتحتاج حتى الى مجرد التفكير فيها، ولكنها في واقع الامر ، تساؤلات على درجة كبيرة من الصعوبة والحساسية، كونها ترتبط بأصل الدولة السعودية وركيزتها الأساسية وهي الركيزة الدينية.

وتعود حساسية وصعوبة هذه التساؤلات الى أن البحث فيها لايدور في اطار الشأن السياسي فحسب، بل البحث في واقع الامر ينتقل بصورة أتوماتيكية الى اطاره الطبيعي وهو الاطار الديني ، وهكذا ستكون النظرات والحسابات حيال أي موقف يمكن للملكة أن تتخذه لجهة المشاركة أو خلافها في هذه الحرب.

ومع قبول بعض ماقالته الحياة في الثاني عشرمن مارس الماضي ، ومنه القول «أن كثيرا من الانظمة العربية على استعداد للدخول في مواجهة مع الاسلاميين الذين ينافسونها على السلطة»، فإننا لانظن أن المملكة هي من هذا الكثير الوارد في المقال ، مما يستدعي - بالضرورة - اخراج المملكة من طائفة الدول المشاركة في الحرب الغربية ضد «الاصولية» ، لأنها بمعنى اخر اعلان حالة الحرب على أقوى ركيزة تستند عليها الدولة السعودية.

كما لايمكن القبول بكلام الصحيفة المصرية حين ذكرت في الشهر الماضي أن المملكة هي وراء الارهاب الاصولي في مصر، وهو كلام ورد على لسان بعض ، الساسة والمثقفين المصريين في ندوة أعدّتها محطة إذاعية بريطانية قبل نحو ثلاثة شهور.

وتأسيسا على ماسبق ، تبدو الاجابة على التساؤلات الواردة صعبة ، وبالتالي فنحن إذن امام قضية خلافية لم تحسم بعد، وأن النقاش في مفرداتها يبدو ضروريا للوصول الى نتائج موضوعية. فبالنسبة لمسألة مسايرة المملكة للغرب في الحرب ضد الحركات الاسلامية، فهناك من يقول أن المملكة بالفعل بدأت عملية المسايرة ، بدليل أن اعلامها يردد نفس مفردات الحرب الاعلامية الغربية، بل يكاد المراقب للصحف السعودية في الخارج «الحياة» و «الشرق الاوسط» ومجلاتها «المجلة» و «الوسط» ، وهكذا محطة تلفزيون الشرق الاوسط «إم بي سي» يحدد سلفا طبيعة المناشيتات والعناوين والمقالات الرئيسية في الصحف والمجلات ، وهكذا بالنسبة لطبيعة اختيارها للصور، وهي طريقة مشابهة تماما لطبيعة تناول الاعلام الغربي لهذا الموضوع.

### مقارنة : للبوسنة ٥ مليون دولار وللديدان ٧،٦ مليون!

**في الحملة التي قامت بها محطة تلفزيون الأم بي سي ، لصالح مسلمي البوسنة تبرع الملك فهد بخمسة ملايين دولار، فحصل على إطناب لا نظير له، كان ذلك في الثاني والعشرين من مارس الماضي.**

**في المقابل، أعلن في الثالث عشر من مارس الماضي أن الملك فهد سيمنح ٧،٦ مليون دولار، على مدى السنوات الاربع التالية لبرامج صحة دولية للمساعدة في مكافحة الدودة الغينية، وهي طفيل يعيش في الماء في أفريقيا، وينمو في اجسام الاشخاص الذين يشربون هذا الماء.**

وسياسيا، فإن المملكة لازالت تزايد في معارضتها للسودان والحركات الاسلامية في المغرب العربي وتحديدا في الجزائر وتونس، فمن جهة التزمت الحكومة السعودية موقفا عدائيا من الحكم في السودان ، كونه يمثل إنموذجا اسلاميا منافسا، وساندت العسكر في الجزائر لاجهاض المشروع الاسلامي المتمثل في جبهة الانقاذ ، وهكذا الحال بالنسبة لتونس.

ولكن يبقى السؤال، هل هذه الحالات تعبر فعلا عن مسايرة سعودية للغرب ، خصوصا وأن العائلة المالكة اعتمدت هذه السياسة منذ سنوات، أي قبل أن يختار الغرب الاسلام والحركات الاسلامية العدو رقم واحد ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وإذاكانت حرب الغرب حاليامع العدو الجديد قد أظهرت جانبا من سياسة السعودية، فلا يعني مطلقا أنها لم تكن موجودة فيما مضى من السنوات ، هذه السياسة التي تنطلق من محاربة الاسلام السياسي في الشرق الاوسط.

على أن القول بأن العائلة المالكة، تشارك الغرب الآن في مقاومة الاسلام السياسي، هو صحيح أيضا، ولكن ماهو حجم المشاركة السعودية، وهل هي قصيرة الامد أو استراتيجية دائمة، وما المصلحة في ذلك كله؟

بداية، يمكن القول أن العائلة المالكة ومن منظور سياسي خالص تشارك الغرب في حرب

الاسلام السياسي ، لأنها تجد أن الاخير يشكّل في الوقت الحاضر خطرا جديا عليها، وبالتالي يهدد مشروعها الديني الخاص بها، فمن جهة يفتح الاسلام السياسي أبوابا عدة على احتمالات بروز مشاريع دينية منافسة ومتطورة أيضا على المشروع الديني السعودي، مما يعني باختصار تعويم المشروع السعودي .

ومن جهة ثانية، فالمملكة التي كانت تسعى لأن تكون محورا دينيا في الشرق الاوسط، وخيمة تستوعب داخلها مختلف التيارات الدينية الاخرى، فإن مجرد انهيار المحور وظهور مشاريع دينية من داخل تلك الخيمة، يعني أن الوصاية التي كانت تتمتع بها المملكة على المشاريع والانشطة الدينية تبقى عرضة للضياع ،بل أن تعدد المحاور وبروز مظلات دينية جديدة ومتقدمة بالتأكيد سيهز بعنف الخيمة السعودية لأنها لاتستند في الغالب على ركيزة فكرية راسخة.. إذن المملكة ومن أجل الحفاظ على اعتبارها الديني ، ستحاول اجهاض أي مشروع ديني يسرق الاضواء منها.

وثالثا، فإن المملكة ستشارك الغرب نسبيا في محاربة الاسلام السياسي، لأنه أصبح قضية داخلية ، منذ الانقلاب العظيم في المؤسسة الدينية الرسمية في الايام الاولى من أزمة الخليج الثانية، وتبلور اتجاهات سياسية داخل المؤسسة الدينية، تطالب باعادة النظر في كل أنظمة الدولة ومؤسساتها وسياساتها، وبالتالي التشكيك في شرعية الحكم، سيما وأن هذه الاتجاهات السياسية / الدينية لايخفى تأثرها بالنماذج الدينية في الخارج سواء في دول مثل أفغانستان والسودان أو حركات اسلامية مثل تونس والجزائر، مما يدعو للقول أن الاسلام السياسي ، أصبح هما داخيا شديد التأثير والخطورة على الحكم.

فالخطورة إذن تكمن في الشكل الجديد والمتطور للنشاط الديني، وهو شكل يستهدف التبشير بالاسلام السياسي الذي يعد من أبرز ملامحه قيام «الدولة الدينية»، وهو ملمح ليس مقبولا بأي حال بالنسبة للحكومة السعودية، كونه يستدعي المقارنة ثم التشكيك وباقي التداعيات الاخرى الخطرة على نظام الحكم القائم.

وهنا تجدر الاشارة الى أمر هام ، فالعائلة المالكة كانت فيما مضى توظف الانشطة الدينية لمشروعها السياسي، بعد أن تقوم بافراغ هذه الانشطة من مضامينها السياسية الخاصة بهذه الانشطة، فالمملكة وظفت الانشطة الدينية لمشروعها السياسي تارة في صراعها مع عبد الناصر خلال عقدي الخمسينات والستينات ـ في فترة صراع الولايات المتحدة مع الشيوعية في العالم ـ ووظفتها ثانية في صراعها مع ايران طيلة عقد كامل ، ووظفتها ثالثة في الموضوع الافغاني، حين تقاسم الحصص السياسية بين الحركات الافغانية، فكانت تسعى لأن يكون حلفاؤها الاوفر حظا في مشروع الدولة الافغانية.

ولكن مكمن الخطر، هو في بروز مضامين سياسية لتلك الانشطة، وهو ماكانت العائلة المالكة تحاول كبته وإخماده.

ولذلك لم يظهر في تاريخ المملكة الحديث، ان ساندت المملكة حركات دينية تستهدف تحكيم الاسلام، أو بمعنى أوسع إقامة دولة دينية، والسبب يبدو الآن واضحا لأنها شديدة الحساسية من المنافسة على الزعامة الدينية في العالم الاسلامي، وهو جوهر خلافها الحالي مع السودان وايران ، كما هو سر معارضتها لقيام «حكومة اسلامية» في افغانستان ، أو في أي مكان في العالم.

من هنا فإن القول بأن المملكة وراء مايجري في مصر ، أو في غيرها من انشطة دينية سياسية ليس صائبا، لأنها من المتمسكين بشدة بفكرة فصل الدين عن السياسة ، وهو ما قاله صراحة الملك فهد في خطبة له امام حشد كبير من العلماء في المدينة المنورة في التاسع عشر من ديسمبر الماضي، حيث دعى الى اقصار دور رجال الدين والخطباء على «توضيح أمور العقيدة ، وعظمة العقيدة الاسلامية ، وما فيها من الخيرات.. أما الخروج عن هذا الشيء فلا أعتقد أنه يفيد ولا بنّاء ولايستفيد منه أحد لا من بعيد ولا من قريب»، وهذا الكلام قاله الملك في سياق موضوع تناول الخطباء ورجال الدين للشأن السياسي.

ويبقى السؤال حول ما اذا كانت مشاركة المملكة في الحرب ضد الاسلام السياسي، تأتي في سياق استراتيجية جديدة تنوي المملكة اقرارها في المرحلة القادمة ؟.

والجواب كلا، لعوامل موضوعية عديدة، فمن جهة يرتكز نظام الحكم في المملكة على قاعدة دينية ، الى جانب رعايته للمقدسات الاسلامية بما يفرض عليه التزامات دينية ، تجاه الانشطة الاسلامية بصرف النظر عن مضامينها.

ومهما بلغت حساسية نظام الحكم في السعودية من الانشطة الدينية المسيّسة، فإنه لن يغامر في دخول حرب طويلة الامد الى جانب الغرب لحساب أهداف سياسية غير مضمونة، خصوصا في ظل تنامي حجم الحركات الاسلامية السياسية ، واتساع دائرة انتشارها وقواعدها الشعبية، حتى في المملكة ذاتها.

ومن جهة ثانية، إن وجود مؤسسة دينية قوية ومؤثرة يشكّل كابحا قويا لموقف المملكة في هذا الشأن يمنعها من الاصطدام بالحركات الاسلامية ، خصوصا وأن هناك تيارا دينيا واسعا في المملكة متعاطف مع هذه الحركات.

فقد سبق أن استنكر بعض قادة التيار السلفي أمثال الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة مهاجمة الامراء السعوديين للحركات الاسلامية في السودان وتونس والجزائر وعدّوها حملة متعمدة تخدم اهداف الغرب ، فكيف اذا كانت قيادة الحرب ضد الحركات الاسلامية، هي دول التحالف الغربي ، فإن المشكلة ستبدو أكثر تعقيدا وستصدق توقعات قادة التيار الديني السلفي بأن قدوم القوات الغربية الى المملكة في بداية أزمة الخليج الثانية، كان يستهدف القضاء على الصحوة الاسلامية في المنطقة، وأن بلادنا ستستخدم قاعدة لمحاربة الصحوة الاسلامية.

وثالثا، مهما بلغ حجم قوة وقدرة المملكة، فإنها ستظل عاجزة عن أداء دور معوّق للنشاطات الاسلامية السياسية ، بالخصوص في هذه المرحلة التي اتسع فيها الفتق على الراتق، فكيف اذا عرفنا أن قوتها المالية الضاربة قد تقلص دورها الى حد كبير إثر المشاكل الاقتصادية الحادة التي تمر بها في الوقت الراهن، بما يشل جزءا كبيرا من حركتها وهكذا الحال بالنسبة لما أصاب أذرعتها في الخارج من تململ عن الحركة وأقعد بها عن متابعة الانشطة الدينية في كثير من مواقع العالم.

وتبقى كلمة في الاخير، أنه ليس في صالح المملكة، الاسترسال في الحرب الغربية ضد الاسلام والحركات الاسلامية، لأن الحسابات في هذه الحرب ليست دائما سياسية، وأن حسابات المسلمين لدور المملكة في هذه الحرب ستكون دينية أولا وأخيرا.

## الإتجاه الشعبي يرفض التراجع عن التجربة النيابية الإنتخابية

# في البحرين: مجلس الشورى المعيّن يفاقم أزمة العائلة الحاكمة

كريم المحروس

أشارت مصادر رسمية في البحرين إلى أن الحكومة البحرانية عاقدة العزم على تدارك أزمة الثقة التى تصاعدت أخيرا بعد صدور المرسوم الأميري رقم «٩» لسنة ١٩٩٢م، القاضي بإنشاء مجلس للشورى بأعضاء يعينهم أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ليكون بديلا عن المجلس المنتخب الذي نص دستور البحرين على وجوب إعادته وفق انتخابات عامة.

وتظاهرت الحكومة بتحشيد كل إمكانياتها المادية والمعنوية لدعم المقترحات بمشاريع مقدمة من قبل مجلس الشورى وذلك لإثبات مدى جدية إنشائه، بعد شكوك شعبية بعجز الحكومة عن إنجاح هذا المشروع الذي جاء خلافا للمادة الدستورية رقم (٦٥).

وذُكر أن هناك العديد من المشروعات المعلقة، كانت المعارضة قد تقدمت بها إلى الحكومة خلال السنوات العشر الماضية، قد أحيلت إلى مجلس الشورى لتدارسها وتقديم مقترحات بشأنها، من قبيل أزمة البطالة، ومأساة المبعدين عن البلاد، والأحكام غير العادلة للسجناء السياسيين، والكساد الاقتصادي الخانق، والفساد الاداري الذي عم مؤسسات الدولة، والإجراءات الأمنية الصارمة التي أضحت محط سخط المواطنين، وموضوعات أخرى غيرها.

وهناك إشارات واضحة تفيد بأن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان يعتزم إعادة تنظيم مؤسسات الحكومة بما يتناسب ومواجهة صعوبات المرحلة الجديدة، ويشمل التنظيم إجراء تعديل وزاري في شؤون الخدمات العامة من قبيل الأشغال والماء والكهرباء وكذلك الإسكان والبلدية.

وقد جرت مؤخرا بعض التغييرات الوزارية لم تؤثر على هيمنة العائلة الحاكمة إن لم تكن قد أضافت اليها المزيد من الهيمنة، فقد تسلم الشيخ علي بن خليفة وزارة المواصلات، في حين تسلم مدير مكتبه وزارة شؤون مجلس الوزراء، وذلك بغرض إعادة ترتيب التوازنات في العائلة الحاكمة بعد تضخم مشكلاتها. وبهذا الإجراء يكون رئيس الوزراء قد أنهى تنظيما جامدا استمر أكثر من عشرين عاما، ليفتح صفحة جديدة يكون همها الأول إعادة تسييس الأوضاع الداخلية باتجاه كسب ولاءات مختلفة لقوى مستقلة برزت بعد تطورات سياسية واجتماعية داخلية وخارجية عصفت بالبلاد والمنطقة.

قد يكون بمقدور سلطات البحرين إيجاد مبررات مختلفة لاستجداء قناعات من هنا وهناك تسلم بالخطوة الأخيرة - إنشاء مجلس الشورى المعيّن - والتي كانت محور مواجهات متصاعدة بين السلطات والمواطنين. وقد يكون باستطاعتها أيضا إعتماد مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتثبيت قناعة مماثلة وسط الجهات الرسمية على الأقل، وبعدم جدوائية مبدأ المشاركة الشعبية في تنظيم الشؤون العامة.

ولكن إقناع الحكومة للشعب بمشروعها التغييري يبدو صعبا للغاية، فالشعب البحراني بمختلف فئاته خالط العمل السياسي منذ أن وطأت أقدام آل خليفة جزيرة البحرين في العام ١٧٨٣م.

فما أن اشتدت المواجهة بين حكومة البحرين والكتل النيابية في العام ١٩٧٥م حول مشروع قانون أمن الدولة سيء الصيت، الذي يجيز لوزير الداخلية إعتقال أي مواطن لمدة ثلاث سنوات بدون إذن قضائي أو محاكمة، حتى ادعت الحكومة - في خطوة إحترازية - أن المجلس الوطني المنتخب هو عقبة أمام إنجازات ومشروعات الحكومة فضلا عن أنه يهدد الوحدة الوطنية ويعرضها للخطر. وأعقب هذا الإدعاء نشاط حكومي واسع لإقناع المواطنين بمقدرة العائلة الحاكمة على الإرتفاع بهم إلى حيث الحياة الإجتماعية المستقرة المدعومة بوفرة مالية، وعلى نقل المواطن إلى حيث السعادة والرفاه.

واستطاعت الحكومة أن تنجز بعض المشاريع التنموية خلال فترة زمنية ليست بالطويلة، وهي انجازات في شكلها تمس حاجات المواطن اليومية، من قبيل توفير الوحدات السكنية بشروط وتسهيلات مالية مغرية، وتنظيم المؤسسة التعليمية، ودعم بعض السلع الإستهلاكية، والشروع في تطبيق مشروعات لتطوير الشؤون الخدماتية في المدن والقرى، وغير ذلك من المشروعات التي كان المواطن يطمح اليها. ويقول رئيس الوزراء في هذا الصدد: «إننا اتجهنا الآن لحل المجلس وأنا أعد المواطنيين خلال الشهور العشرة القادمة، عملا يفوق وعود المجلس الوطني خلال السنين الماضية وسيرى الناس هنا أن الوضع إختلف وسأتولى بنفسي الأمر، وسأشكل لجانا للمتابعة وأهم ما سأتفرغ له هو حل مشكلة الإسكان، وتحديد الأسعار، وإيجاد السكن للمواطن المحتاج».

ورجوعا إلى مضابط جلسات المجلس الوطني، يتضح لنا أن المجلس الوطني لم يكن عقبة حقيقية أمام إنجازات الحكومة كما ادعت من خلال استقالتها التي تقدمت بها إلى أمير البحرين في ٢٣ اغسطس ١٩٧٥م، فالحكومة لم تتقدم للمجلس إلا بقوانين غير عادلة كقانون أمن الدولة، وقانون العقوبات، وقانون الصحة، وقانون الجوازات والبطاقة الشخصية، وكلها تصب في خانة الإحتياطات الأمنية فقط، بينما كانت تعترض على تناول الأمور التي تهدف مصلحة المواطن كقانون الضمان الإجتماعي، وقانون العمل، وقانون تحديد الأسعار وغيرها.

وإما من حيث ادعاء الحكومة بعدم استطاعتها إنجاز ما كانت تأمله من التشريعات والمشروعات بسبب معوقات المجلس الوطني، فذلك ادعاء تدحضه مضابط الجلسات، فخلال الدورتين الأولى من المجلس فقط، ناقش أعضاؤه الكثير من القضايا التي تهم المواطن ومنها: مشكلة غلاء المعيشة، وتدني الأجور وارتفاع الإيجارات، ومشاكل السكن والتعليم

وقانون التقاعد، ووجود الشركات الأجنبية والبنوك، وإهمال الزراعة ، وأزمة الحريات العامة وإطلاق سراح المعتقلين ، وقد أوجد المجلس الحلول اللازمة للكثير من المشكلات والقضايا ، فتحسنت أوضاع موظفي الدولة المعيشية ، ودُعمت قضايا العمال العادلة عبر المطالبة باعتماد المال اللازم للسكن لدعم فروقات الأسعار ، كما طالب أعضاء المجلس بإشراك الرأسمال الوطني في بعض الشركات الأجنبية، والإستيلاء الكامل على الشركات الأخرى بهدف خلق إقتصاد حر ومتين يكفل للأجيال القادمة بديلا عن النفط.

وقد لمس المواطن البحراني من خلال سعي الحكومة لإنجاز مشروعات مؤقتة ، محاولة كسب ولائه للتغطيه على مطالبه بالمشاركة السياسية. وقد أكد رئيس الوزراء خليفة بن سلمان في لقاء صحفي عقد معه في ١٢ أغسطس ١٩٧٤ على هذا الأمر وأشار إلى أن الإهتمام بالإزدهار الإقتصادي يجب أن يكون أساسا للعملية الديمقراطية ، وعلى المجلس الوطني أن يجمد الإشتغال بالإمور السياسية ليصب جلّ همه على البناء الإقتصادي، ثم وجه تهديدا مبطنا لاعضاء المجلس الوطني بعدم السماح لهم بالمساس برؤية السلطة التنفيذية في هذا الصدد.

واعتبر رئيس الوزراء العمل السياسي من المزالق التي تهدد الحياة الديمقراطية، ولذلك كان انصب مسعاه على الكيفية التي يمكن بها جذب رؤوس الأموال واستقدام الإستثمارات الأجنبية. كما اتهم خليفة بن سلمان المجلس النيابي بأنه يدعو بشكل مكشوف لشل السلطة التنفيذية، وادعى أنه بذل محاولات شتى لإقناع البرلمانيين بموقفه ، وأشار إلى أن الحكومة كانت أكثر خبرة مما يطلبه المواطنون من الحكومة من خلال المجلس.

السيد محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة «الأهرام» الأسبق ، راقب جانبا من جلسات المجلس الوطني في الأول من فبراير للعام ١٩٧٥م، وكانت تلك الجلسات حافلة بنقاش حاد بين أحد أعضاء المجلس ووزير الإعلام السيد طارق المؤيد حول الصحافة المحلية وتابعيتها للحكومة، وكيف أنها لا تعبر عن واقع البحرين ولا عن القضايا الوطنية ، وقال هيكل في حديث أجرته معه إذاعة البحرين في معرض جوابه على سؤال من مذيعة البرنامج السيدة بهية الجشي ، حول رأيه في التجربة الديمقراطية في البحرين ممثلة بالمجلس الوطني ومجرياته: «أنا لو قلت أن التجربة الديمقراطية في البحرين تجربة كاملة أكون باضحك عليك وعلى الناس وهذا لا أرضاه، ولو قلت أن هذا برلمان بالطريقة المثالية أو بالطريقة المعتادة في مجتمعات ديمقراطية متقدمة سوف أضحك عليك، ولكن أنا أقيس التجربة بمكانها وفي زمانها فأقول أنها من حيث أنها وسيلة للتعبير المنظم جيدة، وأما من حيث قدرتها على صياغة السياسات أو صنع القرار السياسي فأنا أشك في هذا».

ورغم القمع الشديد الذي رافق الإنجازات الخدماتية الحكومية في أعقاب حل المجلس الوطني، كان هناك شبه إجماع لدى المثقفين البحرانيين بأن الحكومة تريد أن توصل المواطنين بمختلف فئاتهم، الى قناعة غير سليمة تفيد بلاجدوائية الإنتخابات والمجالس النيابية والمشاركة السياسية، وكذا التدخل فيما تعتبره العائلة الحاكمة من خصوصياتها.. وكان الشعور السائد يومئذ يفيد بأن الحكومة لن تكرر تجربة المجالس النيابية المنتخبة مرة أخرى مهما كانت درجة التحديات ، وأن المعارضة السياسية ستبقى في نظر الحكومة مجرد إتجاهات انشقاقية لا تستهدف سوى مشاطرة العائلة الحاكمة القرار، وهذا ما لا ترضاه.

لقد كان مرسوم إنشاء مجلس الشورى

## الأفراج عن ١٥ سجينا سياسيا

**أفرجت سلطات البحرين في ٢٣ مارس الماضي عن ١٥ من المعتقلين السياسيين المتهمين بمحاولة الانقلاب المزعوم في ١٤ ديسمبر ١٩٨١ بعد ان انتهت احكام سجنهم قبل نحو عام.**

**واتخذت السلطات البحرينية اجراءات امن متشددة ولم يتم اخطار المعتقلين بموعد الافراج عنهم بالرغم من ان ذويهم احيطوا علما قبل فترة قصيرة من الافراج عنهم ، وحذرت السلطات ذوي المعتقلين من مغبة الاعلان عن موعد الافراج عنهم. وفي يوم العيد المصادف ٢٣ مارس استدعي السجناء الخمسة عشر الى وزارة الداخلية وهناك تم اخبارهم بالافراج عنهم. وتتوقع مصادر مطلعة ان يكون الافراج بداية لانفراج أمني وتخفيف حدة القمع في البحرين.**

وكذلك تعيين أعضائه بمثابة الطامة الكبرى في البحرين ، فلم يكن في حسبان أحد أن تستمر السلطات في التعاطي مع المواطنين بهذه السياسة الأحادية التي تستهدف كحد أقصى تهميش إرادة شعبية متحضرة مثلت إمتدادا طبيعيا لتفاعلات إيجابية شملت مجتمعات العالم أجمع. وقد توصلت جهات بحرانية اجتماعية وسياسية وبحسن نية الى أن الحكومة ستتجاوز موقفها السلبي الذي اتخذته عند منتصف السبعينيات تجاه المشاركة الشعبية ، وذلك بحكم المتغيرات التي طرأت على المنطقة والعالم بشكل مفاجيء.

وبخيل للمراقب للأوضاع السياسية في البحرين بادء الأمر أن هنالك إرادة حكومية مخلصة لإخراج البلاد من مأزقها الجمة وتحسين الأوضاع اليومية المتعلقة بالمواطن البحراني ، وتمثلت هذه الإرادة بتعيين شخصيات ليبرالية معتدلة لعضوية مجلس الشورى، ولكن يبدو من جانب آخر أن التغاضي عن الحقائق التي تبدو جلية على الصعيد الشعبي من الأمور المستحيلة.

فحتى اللحظة الراهنة لم تستطع السلطات رسم موقف شعبي إيجابي من المرسوم الأميري رقم (٩) ، خصوصا وأنه جاء تحديا لتوقعات شعبية كانت تنتظر خطوة حكومية جريئة بإجراء انتخابات عامة ، وصيغت نصوصه لإلغاء مسيرة سياسية قدرت المعارضة السياسية على تكريسها في البلاد من خلال تضحيات وجهود شتى.

وهناك أمر جدير بالإهتمام والتقدير فيما يتعلق برؤية المعارضة السياسية البحرانية لمستجدات الوضع المؤسسي والإداري ، فهي على قناعة تامة بأن الإنتخابات ليست الهدف الأساس من الحياة التشريعية المرجوة ، بل وسيلة لتحرير إرادة الشعب قبل كل شيء، واشراكها في المجريات السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، لضمان إستمرارية العملية التنموية الشاملة بشكل مطرد.

فإشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في انتخابات تشريعية.. طموح قابل للتحقيق دون عقبات أو تحديات يتوقع لها أن تعترض هذا الطريق ، فالبحرين ليست بلدا ناشئا في حياته الإجتماعية أو السياسية حتى نجزم بأن إقامة مشروع ديمقراطي قائم على الإنتخابات قد يهدد

الوحدة الوطنية كما تدعي السلطات. ذلك أن جميع فئات الشعب راغبة في إيصال الحياة السياسية الراهنة بامتدادات الحياة النيابية التي أقرت في السبعينيات لأن في ذلك دلالة على استمرارية وتقدمية في الوسط المجتمعي البحراني. وإن السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في هذا البلد ذي المساحة القليلة (٦٦٩ كيلومترا مربعا) وعدد سكان لايتجاوز النصف مليون ، هو سعي سليم للأخذ بالبلاد إلى حيث الإنسجام مع المنظومة الدولية والتطور الديمقراطي المعاصر الذي بدأت ملامحه بمراحل طفولية في منتصف القرن التاسع عشر.

وأمام التطورات المتسارعة على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، في المفهوم كما في الممارسة، تبدو التجربة السياسية في البحرين وكأنها دخلت مرحلة تراجعية عن مسيرة المجتمع الدولي لتدخل في مرحلة ما قبل أنظمة القرن الثامن عشر. وإذا ما علمنا أن المجتمع الدولي قد وصل إلى نسب عالية من أصوات المقترعين نتيجة لنمو فكر الديمقراطية والحريات وحاجة الأنظمة السياسية إلى غطاء شعبي لدعم خططها التنموية ، فلنا الحق بالجزم بأن حكومة البحرين قد جرت مجرى غير سليم ، وذهبت مذهبا بعيدا إلى حيث التخلف السياسي حين استبعدت الأخذ برأي المواطن في الشؤون العامة ، وتجاوزت المسيرة الديمقراطية التي بدأت بعد الإستقلال لتقوض المشاركة الشعبية بدلا من التباهي وسط المجتمع الدولي بتنامي أعداد المقترعين البحرانيين ونمو المستوى الثقافي والسياسي في البحرين.

لقد وجهت بعض الجهات السياسية المعتدلة في الخليج النصح للحكومة البحرانية قبيل عزمها الإعلان عن مجلس الشورى ، بعدم التراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي حققتها البحرين منذ السبعينيات بشكل مميز، ولكن رد الحكومة كان سلبيا تجاه تلك النصائح، وتذرعت بأنها استمزجت رأي عدد من المواطنين أجرت الإتصال بهم قبل أن تثبت المرسوم الأميري بتعيين أعضاء مجلس الشورى ، وادعت أن حصيلة آراء الأكثرية ترى قيام مجلس بالتعيين.

وقد أثار رد الحكومة ذاك حفيظة الفئات البحرانية المثقفة واعتبرته ردا غير واقعي أو منطقي ، فالحكومة نفسها ادعت قبل اتخاذها قرار إقامة مجلس ١٩٧٣م بأنها قلبت وجوه الآراء حول إجراء انتخابات لإنشاء مجلس نيابي، وكانت حصيلة أكثرية الآراء تتجه الى رفض إجراء انتخابات عامة، وفضلت تعيين مجموعة من الوجهاء لإقامة مجلس للشورى، لكن الحكومة ـ حسب ادعائها ـ تجاوزت ذلك وأجرت انتخابات عامة، لكنها أعقبت الإنتخابات بعمليات تسقيط للنواب والإيحاء بعدم حسن المواطنين في الإختيار فضلا عن عدم كفاءة النواب وبرامجهم. وادعت الحكومة أيضا بأن هناك لا منطقيات سادت العملية الإنتخابية السابقة، ومنها أن بعض النواب جاء بـ ١٥٠ صوتا وبعضهم جاء بحملة وعود براقة غير منطقية، وبعضهم جاء أصغر من سنه، وبعضهم أعطى ما لا يملك، وبعضهم جاء بـ ١٧٠ صوتا لدائرة تعداد الناخبين فيها ما يقارب الألف ناخب.

ولم تكن الحكومة نفسها مقتنعة حتى بنصوص الدستور الذي شرع من قبل مجلس تأسيسي في العام ١٩٧٢م قبل إنشاء المجلس الوطني ، فقد أعلن رئيس الوزراء في بيان عبر الإذاعة عن كتاب تقدم به إلى أمير البحرين قبل يوم واحد من حل المجلس اقترح فيه بإعادة وضع دستور جديد للبلاد ، وجاء في البيان: «أن الضرورة باتت تقتضي إصدار مرسوم بحل المجلس الوطني، ونقترح إجراء انتخابات لمجلس جديد حتى تقوم لجنة من أهل الرأي بوضع مشروع دستور للبلاد.. وقد تداولت مع زملائي في الوزارة وتدبرنا الموقف ورأينا ضرورة الإتجاه لهذا الحل».

مصادر المعارضة السياسية البحرانية أشارت إلى أن حكومة البحرين قد حققت غرضا كانت تصبو إليه من خلال تعيين ودعم أعضاء مجلس الشورى ومشروعاته ، ولم تعد الآن بحاجة مثل أي وقت مضى إلى بذل جهود سياسية أخرى لضمان الأهداف التي أقيم من أجلها المجلس ، بينما الإستمرار في العملية الديمقراطية وإقامة مجلس منتخب على هيئة مجلس ١٩٧٣م بحاجة إلى جهود مضنية للدخول في لعبة الإستقطابات. فالبرلمانيون كانوا صعبي المراس على عكس ما أشارت إليه الحكومة في تقييمها لهم، وبذلت جهودا جبارة في سبيل إقناع بعضهم بعدم ممارسة الصراحة في تقييم نشاط الحكومة ، ودعت بعضهم الآخر إلى طرح أقوالهم فيما يتعلق بالحكومة في لقاءات جانبية مع رئيس الوزاء مقابل تبني الحكومة مشروعاتهم ، لكن البرلمانيين كانوا يفضلون الساحة البرلمانية لطرح آرائهم ، ورفضوا إفساح المجال للتجاوزات الحكومية ، فضاعت الكثير من أوقات المجلس بسبب مناقشات حكومية نابعة من حساسيتها من نقد أعضاء المجلس الوطني.

أحد أعضاء البرلمان السابق أشار مؤخرا إلى أن هناك العديد من الهموم المعيشية التي تثقل كاهل المواطن، وهناك إستياءا عاما بسبب عجز الحكومة عن إيجاد حلول لهذه الهموم ، فضلا عن أنها وجدت نفسها عاجزة على الدخول إلى الساحة الشعبية لاستقطاب الإتجاه المعارض للمسار السياسي والأمني الذي اعتمدته منذ بداية الثمانينيات.

لهذا رأى رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان نفسه معنيا بالقصور الحكومي، بالإضافة إلى أن هناك اتهاما موجها له من قبل ولي العهد حمد بن عيسى بالتعمد في خلق أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية في البلاد ستنفجر في وجهه بعد أن يتولى الحكم، الأمر الذي دعا خليفة لممارسة سياسة تجعل منه شخصا فوق الإتهامات والمنازعات العائلية، وجاء وجاء مجلس الشورى ليكون مؤسسه تابعة له ، تستقطب أكبر عدد من الشخصيات الليبرالية ، ولتتمكن من فرض هيمنتها وتجميد الفكر الحر والحركة السياسية على الصعيد الشعبي.

## المخابرات تمنع انعقاد ندوة عامة في البحرين

**تدخلت المخابرات العامة في البحرين ومنعت انعقاد ندوة عامة يوم السبت ٦ مارس ١٩٩٣ في مسجد الخواجة بالمنامة العاصمة كان من المقرر ان يشارك فيها الشيخ عبد الأمير الجمري والشيخ عبد اللطيف المحمود. وقد توجهت المخابرات الى منزلي الشيخين وابلغتهما بالاتصال باحد ضباط المخابرات المدعو : فاروق المعاودة ، الذي أمر بإلغاء الندوة بحجة أن القائمين عليها لم يحصلوا على اذن مسبق من وزارة الداخلية ، وعندما أجيب بان هذه الندوات تعقد بدون الحاجة الى اذن مسبق قال : أن قوات الامن سوف تمنعها بالقوة .**

## وسائل ملكية جديدة لإرضاء أمراء العائلة المالكة الكثيرين

# تشريع الإحتكارات بعد احتكار المناقصات والأراضي ونهب الميزانية

في عهد الملك عبد العزيز كانت الخزينة العامة لا تفي بمتطلبات العائلة المالكة، فضلا عن أن تفي بمتطلبات البلاد!!. وقد حاول وزير المالية آنئذ ـ والذي عرف عنه بين العامة بأنه وزير كل شيء! ـ عبد الله السليمان، أن يوفر النقود للملك وعائلته بالحيلة والغصب، وهو أمر معروف ومنشور أيضا!، لكي تتمتع العائلة المالكة بكل ما تريد. وفي الأحيان القليلة التي يرفض فيها الوزير طلب أمير صغير، أو إحدى زوجات الملك فإنه كان يتعرض للإهانة والضرب والشتم، حتى من الملك نفسه في بعض الأحيان إرضاءا لأبنائه وزوجاته الكثر!.

ذلك زمان ونحن في زمان آخر!

في عصر النفط فتح الملك سعود أبواب الخزينة ـ وعلى طريقة والده ـ لإخوته ولأبنائه ونسائه، ورغم إيرادات النفط الضخمة التي تصاعدت بعد وفاة الملك المؤسس في نوفمبر ١٩٥٣، إلا أنها لم تسدّ شهيّة أمراء العائلة المالكة للمال، الى حد خواء الخزينة بل والى حد إفلاس البلاد وتدهور عملتها وأصبحت مدينة لبنوك أجنبية في مطلع الستينات الميلادية.

وجاء فيصل الى الحكم، فوجد صعوبة في التخلّص من طلبات العائلة المالكة، وحاول ضبط الإعتداءات على الخزينة، وأهم عمل قام به فيصل أن وضع بعض الضوابط، ووجّه الأمراء الى الأراضي الحكومية ـ البيضاء ـ فمنحهم إقطاعات بعشرات الكيلومترات إن لم يكن بالمئات، ليبيعوها على أفراد الشعب، فصار احتكار الأراضي منذ ذلك اليوم، حيث لم يبق موقع في صحراء او غيرها إلا وتحول ملكا للأمراء، بل أن البحر لم يسلم بعد أن احتكروا الصحراء، فراحوا يدفنونه ويقتلون الحياة فيه ـ خاصة في مناطق الخليج ـ وذلك لزيادة رقعة اليابسة في بلد تزيد فيه الصحراء عن نصف مساحة البلد بأكملها!، ولكي تباع الأراضي بالملايين.

أما في عهد الملك الحالي، فقد تحول الأمراء إضافة الى ذلك باتجاه المناقصات الحكومية وعقد صفقات التسلح، واحتكار الوكالات جميعا، وطرد المنافسين من التجار المحليين خارج الحلبة. وتعددت وسائل النهب وتزايد نطاق الإحتكارات، وفي كل يوم يظهر تشريع جديد يقرّه الملك بنفسه دونما سواه ليعطي الأمراء امتيازا جديدا، الى حدّ أصبح يحرم على المواطنين ـ شركات أو أفراد ـ إستيراد الماشية والأبقار من الخارج إلاّ برخصة من «الديوان الملكي!»، والرخص لا تعطى إلاّ لأمراء العائلة المالكة والحاشية المنافقة.

فإذا ما منح الديوان الملكي أميرا رخصة باستيراد مائة ألف رأس من الغنم من الخارج، فإنه يبيع الرخصة على شركات المواشي والأشخاص بمليوني ريال، حيث يستلم عن كل رأس من الأغنام ٢٠ ـ ٢٥ ريال، وعن كل رأس من الأبقار ١٠٠ ريال، ومن الطبيعي أن يدفع المواطن ما يحصل عليه الأمراء بسبب ارتفاع الكلفة، فهل هناك استغلال للبلاد والعباد أسوأ من هذا؟!

ذات الأمر ينطبق على الهواتف السيارة وعلى بيع التأشيرات وحتى الجنسية

## سعود بن نايف واحتكار المشاريع الصحيّة

بتوصية من السلطات العليا في الحكومة، وقعت وزارة الصحة والأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز (عبر شركته: الدولية للتطوير والنمو) على عقد بإدراة مستشفيين في مكة هما مستشفى النور التخصصي، ومستشفى حراء العام لمدة ثلاث سنوات، وقالت مصادر موثوقة أن قيمة العقد هي ٨٣٦ مليون ريال.

وقالت المصادر آنفة الذكر، أن شركة الأمير سعود بن نايف هذه منحت نوعا من السيطرة على أعمال وزارة الصحة وهي تدير العديد من المستشفيات الحكومية في أبها والباحة. والأمير سعود بن نايف هو إبن وزير الداخلية، كما أنه يشغل منصب نائب أمير المنطقة الشرقية بعد استقالة الأمير فهد بن سلمان.

ويتوقع مراقبون أن تسوء إدارة المستشفيين لأن الأمير قرر ابتداءا الإستغناء عن طاقم المتخصصين والدكاترة لتوفير المزيد من المال، وأعلن خلال الشهرين الماضيين في الصحف المصرية والبنغلاديشية عن أخصائيين جدد برواتب ضئيلة للغاية. ففي حين احتسبت وزارة الصحة راتب كل أخصائي نحو ١٨ ألف ريال شهريا رغم أنها تدرك أن الراتب لايزيد بأي حال عن ١٣ ألف ريال، فإن وكلاء الأمير وقّعوا عقودا مع عدد من الأطباء غير المختصين برواتب يصل الى خمسة آلاف ريال فحسب. وتشير المصادر الى أن مستشفى النور التخصصي الذي قامت جمعية خيرية محلية ببناء معظمه ولكنها لم تستطع إكمال المشروع فاستلمته وزارة الصحة وأدارته، ويحوي نحو ٤٠٠ شقة و ٣٠ فيلا تتبع المستشفى يسكنها الأطباء (سعوديون وغير سعوديين)، ويبدو أن الأمير رأى أمامه استثمارا آخر فأمر على الفور بطرد الأطباء والبحث لهم عن سكن داخل مكة المكرمة.

السعودية وخطوط الهاتف في مدن معينة من المملكة، وأيضا على أطباق استقبال البث المباشر وغيرها. ويبدو واضحا أن الملك يريد أن يبقي العائلة المالكة موحدة خلفه، وهذا لا يتم إلا بالحفاظ على تميزها ومنحها المزيد من الإمتيازات، وكلما زاد عدد أفراد العائلة المالكة، زادت وطأتهم على البلاد والعباد وعلى الخزينة التي خوت في السنوات الثلاث الأخيرة بشكل ينذر بالخطر!.

ويرجع المحللون سبب تصاعد هيمنة الأمراء السعوديين على كل مرافق الحياة الإقتصادية في البلاد، واعتمادهم وسائل الإحتكار البشع الى أمرين: الأول، هو أن الخزينة لم تعد رغم المليارات تلبي طلبات الأمراء ومخصصاتهم، وبالتالي لا بدّ من فتح أبواب مغلقة وغير شرعية أو قانونية أمامهم. والثاني، أن الملك يرى ان العائلة المالكة تعيش في الوقت الحالي تحديا خاصا وصراعا مع الشعب المسعود!، وهذا يقتضي الحفاظ على وحدتها وضبط الإنشقاقات فيها، وإرضاء الرؤوس البارزة، حتى تخرج من التحدي وهي منتصرة، وهذا يعني القضاء على التذمر والذي يعتبر أحد أهم أسبابه: «عدم العدالة في توزيع الثروة المنهوبة بين أمراء العائلة المالكة بمختلف أجنحتها»!!.

وهناك نقمة حقيقية بين الأمراء الجدد الذين يرون أن آل فهد استولوا على معظم امتيازات الدولة واحتكروها لأنفسهم، وهناك من يصرح بشكل علني بأنه مجرد أمير على الورق، وأنه لا يصله سوى مضار الحكم من نقمة الجمهور دون منافعه، بل وشكا الكثيرون من حفدة الملك المؤسس - أبناء الملك سعود - بأنهم أقل من «خدم» آل فهد من الناحية المالية، وأن إخوة الملك وأبناءه يعاملونهم كما يعاملون الخدم، مضيفين بأن السنوات الخمس عشرة الأخيرة شهدت تصاعدا في استحواذ جناح الملك فهد بالحكم والثروة، وتزايدت الفوارق المادية بين عامة الأمراء وبين أعضاء الجناح السديري الذي يرأسه الملك.

إن مشاعر السخط والغضب والإستياء هذه لا تتناقل سرّا، بل لربما سمع الكثيرون من «عامة الشعب» شتائم أمراء للجناح السديري الحاكم، والتحريض ضدّه الى حدّ الترحم على الأمير القتيل فيصل بن مساعد - قاتل الملك فيصل - وتمني وجود سبعة من أمثاله أو ستة على الأقل - إشارة الى عدد السديريين السبعة باستثناء الأمير تركي المعارض لإخوته -!.

ولأن الجناح السديري يدرك حقيقة المشاعر داخل الأسرة الحاكمة، وبدل أن يقاسم الأمراء الخيرات المنهوبة، فإنه جرى توجيه بعضهم على الأقل الى جوانب يبتزون فيها الشعب بتشريعات قانونية، إضافة الى المنح التي يسبغها الملك على شخصيات من العائلة لإرضائها.

وفي هذا الصدد أفادت مصادر مطلعة أن الملك فهد منح مؤخرا الأمير سعود بن محمد بن عبد العزيز بن سعود الكبير المعروف بالعرافة، وأبناءه الـ ٥٣ مبالغ ضخما من ميزانية الدولة، حيث تم رصد أربعة ملايين ريال لكل واحد منهم. وجناح العرايف قاده سعود الكبير الذي تزوج أخت الملك المؤسس، وتمرد عليه بالسلاح وانضم الى الشريف حسين بن علي في الحجاز، وكان الخلاف يدور حول أحقيته بالحكم من الملك عبد العزيز وأبيه عبد الرحمن، باعتبار أن الحكم كان بيد عم الملك عبد العزيز وأبناء عمه وهم العرايف، قبل أن يصير اليه، وبالتالي هم على أقل التقادير مشاركون في الحكم إن لم تكن لهم الأسبقية فيه.

ويبدو أن منحة الملك الأخيرة على علاقة بتذمّر زعيم العرايف - أو العرافة - الحالي وهو الأمير سعود بن محمد من الملك فهد لأن النظام الأساسي الذي أقره الملك فهد في مارس ١٩٩٢، حصر المُلك في أبناء وحفدة الملك المؤسس عبد العزيز دون غيرهم، وبالتالي قضى على ما تبقّى من آمال واحتمالات بعودتهم الى الحكم أو المشاركة فيه.

وقالت المصادر، أن الأمير لم تكفه مخصصات الدولة الشهرية له ولأولاده كبقية الأمراء، ولم تكفه أيضا منح الملك، بل تقدم مؤخرا - وكما يفعل الأمراء الكبار! - بادعاء أن الأرض التي أقيمت عليها مدينة الجبيل الصناعية ملك له، وقدّم - وكما يفعل الأمراء ايضا - بصكوك استحصلها وجلب له بعض الشهود ليثبت ذلك، أما المبلغ الذي طلبه من الملك، فهو ٣٧٠٠ مليون ريال فقط. ومن يدري فقد يمنحه الملك ما طلب من خزينة الدولة كما فعل من قبل ودفع قيمة أو أجار مطار الرياض لأمير الرياض!، وكما دفع مليارات الدولارات كقيمة أراضي الهيئة الملكية بالجبيل لشقيقه الآخر وزير الدفاع.

**إبن سبيل يعين إبنه إماما في الحرم المكي ويطرد آخر لأنه «حجازي»!**

من المعلوم، أن بين إثني عشر إماما اختارتهم الحكومة لإمامة المصلين في صلاة التراويح في شهر رمضان، اختير حجازي واحد من مدينة الطائف هو عبد الباري السبتي. وقد لاحظ المتهجدون في الحرم في شهر رمضان المبارك الماضي، غياب الإمام الحجازي هذا، وقد أشيع أن السبيتي مريض هذا العام، وبعضهم قال أنه مسافر، ثم تبين للمصلين أن الرجل يصلي كل يوم في الحرم المكي نفسه، وأن الشيخ محمد بن سبيل الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وهو عضو هيئة كبار العلماء، قد قرر إزاحة السبيتي، وأتى بولده الدكتور عمر ليصلي مكانه، وقد اعتبره المصلون صاحب صوت سيء ولا يجيد التجويد.

وقد انزعج المصلون - خاصة الحجازيين منهم - من إزاحة السبيتي الذي يمتاز عن غيره بصوته العذب والخشوع ونبرة الحزن.. ويبدو أن الإستخبارات الحكومية قد رصدت هذا الإنزعاج، فقرر الأمير سلطان وبطريقة لا تثير الشيخ ابن سبيل أن يكون إبن الأخير عمر إماما له!، كما طلب بإعادة الشيخ السبيتي الى الحرم، فكانت ليلة الحادي والعشرين من رمضان الماضي أول ليلة يأتم المصلون بالسبيتي.

مقال يعبّر عن رأي عدد من أعضاء إدارة كلينتون

# باحثان أميركيان: العائلة المالكة موتورة، وعلى واشنطن أن تنظر لها كحليف موقت

## توسيع المشاركة السياسية قد يجعل السعودية أكثر أصولية!

**كتب دانييل بابيس، مدير معهد أبحاث السياسة الخارجية في مجلس الشرق الاوسط بولاية فيلاديلفيا، وباتريك كلاوسون من المعهد المذكور، وهو عضو أيضا في معهد واشنطن للسياسة الاميركية في الشرق الادنى.. كتبا مقالا نشرته نحو ٦٠ صحيفة ومجلة في عموم الولايات المتحدة أواخر فبراير الماضي.**

تواجه ممالك النفط مشاكل عدة، تناقض التصورات حولها بكونها دولا غنية قانعة. ففي عام ١٩٩٢م، لم تحرز كل من الكويت والسعودية أي تقدم في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية.

فمازالت السلالتان الحاكمتان في كلا البلدين تعتمدان على الحكم العائلي الوراثي وتوزيع الثروات، ولكن المال وحده لا يمكن التعويل عليه في شراء الدعم السياسي.

إن أفراد الطبقة الوسطى المتعلمة والآخذة في الزيادة في السعودية، تريد صوتا في الحياة السياسية، وبينما تتواصل المطالب على الخزينة العامة، تتعرض المداخيل للانخفاض.

لقد كلّفت عملية عاصفة الصحراء الخزينة السعودية نحو ٦٠ مليار دولار، في حين بلغ العجز المالي ٨ مليار دولار في موازنة ١٩٩٢م، وتمثل هذه ٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو جزء جوهري من معدل النمو السنوي.

وقد اتخذ السعوديون خطوات لتقليص العجز بتخفيض الإنفاق من ٣٨ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٨ بليون دولار عام ١٩٩٢، ولكن المؤشرات الحالية مدهشة كما يبدو، حيث ستصبح المملكة السعودية عما قريب دولة مدينة رئيسية.

وفي واقع الامر، إن كافة أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» بحاجة الى المال بصورة ملحّة وعاجلة للحفاظ على مستويات معيشية عالية.

ففي الكويت مثلا، تسببت حرب الخليج، وتكاليف اعادة الاعمار الى انخفاض الموجودات الكويتية البالغة قبل الحرب نحو ١٠٠ بليون دولار الى ١٥ بليون دولار، كما ساهمت الادارة المالية السيئة في هذا الانخفاض، فالاستثمارات الكبيرة في أسبانيا قد تكبدت خسارة ما يقارب ٥ بليون دولار، كما أن انقاذ البنوك الكويتية قد كلّف عدة بلايين أخرى من الدولارات.

لقد أُعيد بناء الجزء الاكبر من الحقول النفطية الكويتية، بانتاج يصل الى ١،٥ مليون برميل يوميا، ولكن لكي تعدّل الكويت من ميزانها المالي فإنها ستجد ضرورة للعودة الى مستوى من الانتاج ما قبل الحرب والبالغ ٢ مليون برميل يوميا، وهو هدف يعتمد بصورة أكبر على صناعة القرار من جانب الأوبك، وأسواق العالم منه على طاقة حقول النفط الكويتية.

وفي السعودية، فإن الموجودات الرسمية بلغت نحو ٢٢٥ بليون دولار عام ١٩٨١م، فيما تصل الموجودات الخارجية حاليا نحو ٥٠ بليون دولار، وهذه متعادلة مع الدين الوطني - وهو الدين الرئيسي - البالغ ٦٠ بليون دولار.

إن الاعانات الحكومية تستنزف الثروة فيما تبقى قاعدة الضريبة صغيرة جدا.

وتعتمد قدرة الاوبك على انتاج النفط عند مستويات معينة بالحفاظ على اسعار مرتفعة أكثر مما هي عليه قبل غزو الكويت، على ظاهرة قد لا تستمر في غياب العراق بشكل خاص من سوق النفط العالمية، وانتكاس الانتاج في الاتحاد السوفيتي سابقا.

وأيا يكن الحال، فإن الثلاث أو الخمس سنوات القادمة قد تدفع بأعضاء الاوبك لأن يتنافسوا أكثر مما يتعاونوا إذا أصبح السوق ضعيفا.

وهناك أربعة عوامل ستودي في الغالب بأسعار البترول الى الإنخفاض وهي: عودة العراق الى السوق، واعادة الجمهوريات

### اختلاس !

**لا تزال قضية مروان القصيبي تتفاعل بعد اعتقاله في اواخر يناير الماضي بتهمة اختلاس مبلغ وقدره ١٥٠ مليون دولار من فرع البنك الاهلي في منطقة العليا بالرياض. ويعمل القصيبي وهو ابن اخ للسفير القصيبي في قسم الاستثمار بالبنك الاهلي واستطاع اختلاس المبلغ عبر تزوير اختام خاصة بالبنك.**

**وقد ازدادت منذ ازمة الخليج عمليات السطو على البنوك والاختلاسات التي ينفذها مسؤولون ومتنفذون في الدولة وغالبا ما يتم غض الطرف عنها من قبل الجهات المسؤولة في المملكة.**

### .. وسطو مسلح !

**قام أربعة مسلحين في ٢٧ فبراير الماضي بالهجوم على سيارة كانت تقل اموالا من البنك الفرنسي الى مؤسسة النقد العربي السعودي في احد شوارع الرياض وتم تبادل اطلاق النار حيث تمكن المهاجمون من سرقة المبلغ الذي كان في السيارة ويبلغ اربعة ملايين ريال ولاذوا بالفرار دون ان يتمكن احد من تعقبهم.**

**وقامت السلطات الامنية بتفتيش منطقة الهجوم (!) لكن دون نتيجة.**

السوفيتية السابقة لمستويات انتاجها السابق، الركود الاقتصادي العالمي، والضرائب المرتفعة على النفط في الدول الصناعية «بدون الاهتمامات البيئية أو لأسباب مالية معينة».

إن الإنتاج الواسع من النفط في مقابل انكماش الطلب في الأسواق العالمية، قد يضر بالإيرادات في كل الكويت والسعودية، وقد تضعف الاوبك، كما قد تتزايد التوترات بين ايران ودول الخليج بشأن الموقف من السعر الذي تقترحه طهران والذي قد يقلل من الناتج المتزايد.

وبالعودة الى القضايا السياسية ، فإن النزاعات الحدودية بين ممالك النفط استمرت في التقيح عام ١٩٩٢م، دون حلحلة للمشاكل الرئيسية. ففي الخريف الماضي كان للسعودية وقطر نزاع مقرف.

ومن جهة ثانية، بقيت السعودية في حالة عدائية مع اليمن بسبب المنافسات التاريخية القديمة، وبسبب موقف وروابط اليمن مع العراق في عام ٩٠ ـ ١٩٩١ والتي أعقبها طرد أكثر من نصف مليون يمني يعملون في السعودية. كما أصبح السعوديون غير سعداء بانتخابات التعددية الحزبية في اليمن.

وبينما تمسك العوائل الحاكمة في الخليج بالسلطة بقوة في عام ١٩٩٢م ، أخذت ـ هذه العوائل ـ خطوات صغيرة لجهة توسيع المشاركة السياسية.

لقد فازت المعارضة ـ بخلاف ما كان متوقعا ـ في انتخابات اكتوبر بالكويت ، حيث حصلت على ٣١ مقعدا من أصل ٥٠ في المجلس الوطني. ولكن رغم انتصار المعارضة ، فإن الامير عيّن اعضاءا من عائلة آل الصباح الحاكمة في المناصب الرئيسية «في الدفاع، والخارجية ، والداخلية».

أما حاكما عمان والبحرين ، فقد عقدا العزم لانشاء مجالس استشارية ، فواحد وسّع عضويته ، والآخر جدّد وعد ١٩٨٨م، لاعادة المجلس الملغي في ١٩٧٥.

وفي الاول من مارس ١٩٩٢م، أصدر الملك فهد سلسلة من الاوامر الجديدة ، يؤمّل عليها في اقامة نظام سياسي لامركزي ، وحماية حقوق الافراد. ويمكن عن طريق النظام الاساسي للحكم تنظيم وترتيب الاجراءات التي كانت فيما مضى تعود بشكل كبير الى العائلة المالكة. يضاف الى ذلك أن الملك أعلن بأنه في الاخير يود اقامة مجلس للشورى الموعود طويلا، رغم أنه احتفظ لنفسه بالمدد القصوى المفتوحة في تحقيق هذا الامر!.

وكما في الدول الاسلامية الاخرى «مثل الاردن والجزائر» ، فإن توسيع المشاركة السياسية قد يجعل من السعودية دولة أكثر أصولية، وذلك كونها تهدد استقرارها السياسي.

ومن الناحية العملية، فقد أصدر ١٠٧ من رجال الدين في عام ١٩٩٢م مذكرة حول النفوذ الثقافي الغربي مثل برامج التلفزيون «والتي تتجلى بأنماط الحياة الغربية المتفسخة»، كما عارضت المذكرة تحالف الرياض مع الغرب ، متمثلة في ذلك بدعوة القوات المسيحية للدفاع عن المملكة والفشل في محاربة العدو اليهودي.

ومازالت الرياض في حالة توتر حيال الديمقراطية في المنطقة ، ودليل ذلك رد فعلها تجاه الانتخابات البرلمانية في اليمن، والضغط على الشركات النفطية بعدم التنقيب في منطقة تعرّف عموما بأنها تابعة للجانب اليمني في الحدود المتنازع عليها.

وفي السنوات القادمة، فإن الاميركيين يفترض أن يكونوا حذرين جدا حيال رؤية السعودية على أنها «جزيرة الاستقرار» في منطقة من أكثر مناطق العالم اضطرابا ، كما كان يصف الرئيس جيمي كارتر ـ بدون حكمة ـ ايران قبل اسبوع من اندلاع الثورة الايرانية.

وبدلا من أن يوظف التحالف الاميركي مع الرياض لايجاد سياسة اميركية في المنطقة، فإن واشنطن يجب أن تنظر الى السعودية على أنها حليف مؤقت تبقى لها اختلافات كثيرة معه، وأن تبقي الخيارات الاخرى مفتوحة.

## مجلة القبلة

صدر في رمضان الماضي العدد الأول من مجلة القبلة وهي ـ كما أوضح مصدروها ـ مجلة شهرية تعنى بشؤون الجزيرة العربية.

لا تحوي المجلة عنوانا أو جهة صريحة تصدرها، ولكن من الواضح أنها تعبر عن أحد خطوط التيار السلفي في المملكة، وتستخدم أسماء مستعارة، والأقرب أنها تصدر في بريطانيا وتوزع من دولة أوروبية أخرى.

حوى العدد الأول مواضيع مختلفة، بينها مقال حول خطاب الملك الشهير في ديسمبر الماضي، والذي انتقد فيها ظاهرة استخدام الكاسيت والمنابر للتعريض بالحكومة، وكان عنوان المقال: هل قررت الدولة كشف وجهها العلماني؟.

وحوى العدد نشر رسالة تضمنت موقفا للشيخ عبد العزيز بن باز من مذكرة النصيحة يتسم بالتأييد. فقد كتب اليه الشيخ عبد الله الجبرين والشيخ حمود العقلا وعبد الله سليمان المسعري ـ رئيس ديوان المظالم سابقا ـ بشأن نقد هيئة كبار العلماء لمذكرة النصيحة فرد الشيخ في الثالث عشر من ربيع الثاني الماضي بقوله: «ولا يخفى على مثلكم أن الموضوع محل اجتهاد، ونسأل الله جل وعلا أن يضاعف الأجر للجميع على ما قصدوه من الحق وأرادوه من النصيحة. ولا يخفى أيضا أن كل مجتهد طالب للحق إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، فجميع المجتهدين ـ من الموقعين على النصيحة، ومن أعضاء الهيئة ـ نرجو لهم ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من الأجرين للمصيب والأجر للمخطيء».

وهذه المرة الأولى التي يبين فيها الشيخ عبد العزيز بن باز تأييده لمذكرة النصيحة والموقعين عليها.

كما حوى العدد إضافة الى الأخبار مقالات تحت العناوين التالية:

- تدويل الحرمين.
- الهزة الثانية في السعودية.. مذكرة النصيحة.
- رفيق الحريري والمهمة المستحيلة.
- الحكومة السعودية تخطط لضرب الصحوة الإسلامية ورموزها.
- التعيينات الجديدة في هيئة كبار العلماء.. الدوافع والآثار.
- الحكم السعودي وورطة الدين.

## الشيخ أحمد زكي يماني وحديث عن:

# حرب الخليج وآثارها على المملكة السعودية ودول المنطقة

**في محاضرة أمام حشد من خبراء الصناعة النفطية وصانعي سياساته الدولية، ألقى وزير النفط السعودي السابق الشيخ أحمد زكي يماني محاضرة في فرنسا حول حرب الخليج وآثارها على دوله والدروس التي يمكن لمختلف الأطراف أن تستخلصها منها. وقد نشرت مجلة خاص جدا، نصوصا من تلك المحاضرة في عددها رقم ١٢ مجلد ٤.**

**ومما جاء في تلك المحاضرة:**

في ضوء ما ترتب على حرب الخليج من نتائج نلقي مجموعة من السمات والخصائص الفريدة ميزت هذا الصراع فجعلت منه واحدا من أهم منعطفات التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية، لذا يجدر بنا أن نمعن مليا في ما نجم عن هذه الحرب على صعيدي السياسة والنفط.

## البعد النفطي

لا ريب أن الصلة بين الحرب والنفط وثيقة. وهي تستقي أصولها من اجتراح فعل يتسم بنزعة عدوانية بيّنة، وبه هدد مرتكبوه ما للغرب من مصالح اقتصادية حيوية في المنطقة موضع البحث. فغزو الكويت لم يقتصر على أنه قد وضع في حوزة الرئيس العراقي صدام حسين ٩٠ مليار برميل من ذُخر النفط المتاح في هذا القطر العربي.. وإنما انطوى عمله أيضا على تهديد وحدة أراضي العربية السعودية.

والولايات المتحدة وحدها ستحتاج في الأعوام الثمانية القادمة الى استيراد كميات كبيرة من نفط الخليج، وكانت في عام ١٩٩١ قد استوردت من الخليج ٢٤ في المائة من احتياجاتها النفطية، وجميع هذه الكمية تقريبا «مليون و ٧٩٥ ألف برميل يوميا» جاء من العربية السعودية.

إن الولايات المتحدة في تقديرات «مركز دراسات الطاقة الشاملة» ستحتاج عام ٢٠٠٠ الى استيراد كميات إضافية من النفط تصل الى ٥،٦ مليون برميل يوميا، والأرجح أن يأتيها معظم هذه الزيادة من الخليج فيما يأتيها الباقي من فنزويلا.

## نتائج ودروس

أسفرت حرب الخليج اللئام عن حقيقة بسيطة، فقد أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم قادرة على تأكيد قوتها العسكرية الجبارة خارج حدودها عبر آلاف من الأميال.

وأفضت حرب الخليج ـ تبعا لذلك ـ الى وقوع بلدانه، إجمالا، في براثن الهيمنة الأميركية، ومن الراجح أن تبقى كذلك ما دامت روسيا في شغل شاغل بتأسيس بنيانها القومي. ثم إن النجاح في الحرب قد منح الولايات المتحدة ثقة بالنفس تمكنها من انتجاع أغراضها الرائدة في هذه المنطقة من دون كبير مبالاة بما تشعر به القوى الأخرى.

على أن أهم ما تتجلّى عنه الحرب من دروس هو أن الغرب، بقيادة أميركا، قد بات مستعدا من حيث المبدأ أن يوفر ما يلزم من موارد للدفاع عما يرى انه يشكل مصلحة حيوية من مصالحه في منطقة الخليج، وأن يتحمّل في سبيل ذلك ما ينجم من مخاطر قد تقع على حياة أفراده.

ولايزال من المسائل التي فيها نظر ولا يُتاح البت فيها ما إذا كان الغرب سيهرع ثانية للنهوض بمثل هذه المهمة إن استدعى الأمر ذلك.

لقد أسهمت العربية السعودية والكويت بـ ٤٨ في المائة من التكاليف العسكرية «المباشرة» التي تكبدتها الولايات المتحدة فضلا عن جميع تكاليف الحلفاء الإضافية، دون ذكر لما منحته هذه البلدان من معونات اقتصادية للأقطار التي عانت الأمرين جراء وقوع الأزمة.. ومن المشكوك فيه أن تحوز العربية السعودية والكويت في المستقبل ما يلزم من موارد مالية لدعم مثل هذا المجهود العسكري الى حد يضاهي ما جرى للحرب.

وللمرء أن تخامره الريبة أيضا في إمكان توفر الإرادة السياسية واهتمام الرأي العام في المانيا واليابان لدعم مشروع من هذا القبيل. فلئن تقيض للولايات المتحدة أن تبقى لها القدرة على النهوض بعملية كهذه فمن المستبعد أن تلقى في مجالسها التمثيلية ما يكفي من أصوات لتقرير الأموال التي تلزم لأداء هذا العمل، ما لم يتوقع في الوقت نفسه إسهام أجنبي وعون مالي شأن الذي جرى فعلا في حرب الخليج.

إن الولايات المتحدة ستحجم في المستقبل عن أن تنهض ثانية بمجهود مماثل لعملية عاصفة الصحراء أو بالأحرى أنها فقدت القدرة على القيام بمثل هذا المجهود. والرأي العام الأميركي يبدو ـ في الواقع ـ وقد فقد سلفا الإهتمام بالخليج وأضحى أكثر حرصا على التقوقع، فيما الكونغرس بات عازفا عن «التصويت» على الأموال اللازمة لإنتحاء أهداف أجنبية مهما حسُنت في أنظار الآخرين.

(على الصعيد العسكري) أفضت الحرب الى تحقيق تغيير جذري في المواقف الخليجية، فلم تعد دول مجلس التعاون تخشى الحضور العسكري الأجنبي في بلدانها، لا بل إنها رفضت مجرد الإقتراح بأن تقوم، هي وكل من مصر وسورية، بتوفير حماية نفسها بنفسها! وفوق ذلك حرصت الكويت على أن تضطلع الولايات المتحدة وحدها بتقديم ما يلزم من مساعدات عسكرية وضمانات الحماية!

## آثار الحرب على السعودية

عززت حرب الخليج المكانة النفطية التي تشغلها المملكة، أهم قوة نفطية في الخليج، على الأقل في غضون السنوات القليلة القادمة. فعشيّة تفجّر أزمة الكويت كان للمملكة ما يكفي من فائض من السعة الإنتاجية ثلاثة ملايين برميل يوميا، تستطيع ان تتجنب به ارتفاع أسعار النفط الى مستويات أعلى مما عُرف في السابق. ومنذ انتهاء الحرب كسبت المملكة ثقة بالنفس أكدت بها منزلتها في أوبك فأرغمت شقيقاتها الأعضاء خلال مؤتمر منتصف فبراير ١٩٩٣ على أن تشاركها خفض كميات الإنتاج.

على أن ما يكشف عن حقيقة القوة والأهمية اللتين تستشعرهما العربية السعودية في نفسها من جديد، إنما سيأتي بعد عودة الكويت والعراق الى الإنتاج عما قريب، ففي ذلك الظرف، سيظهر في أوبك مرة أخرى مستوى من فائض السعة الإنتاجية عظيم، وستوضع على المحك قدرة العربية السعودية على صياغة سياسات نفطية مناسبة والعمل على تنفيذها.

ومن نتائج الحرب التي لها وقع مباشر ما كشف عنه الصراع في أوبك من أبعاد الوهن الشديد الذي أصاب المملكة على الصعيد المالي. فلقد جاءت كلفة الحرب المرتفعة بالنسبة للسعودية، في وقت والمملكة تعاني أمسّ الحاجة الى توسيع طاقتها الإنتاجية. وقد قدّر مركز دراسات الطاقة الشاملة أنها تحتاج الى خمسة مليارات دولار كي ترفع طاقتها الإنتاجية بمقدار ٥،١ مليون برميل يوميا، ليبلغ الإنتاج عشرة ملايين يوميا.

ثم إن استمرار العجز في ميزان المملكة الجاري قد صحبه لجوؤها الى الإقتراض من أسواق المال الدولية، مما يوحي بأن المملكة في حاجة الى انتهاج سياسة تتوسع بها في الإنتاج لتحصل على المزيد من الموارد المالية.

على ان العربية السعودية ليست الدولة الوحيدة التي تعاني صعوبات مالية حادة، فالحرب

قد أضعفت الكويت الى حد كبير وشلت اقتصاد لعراق. وبالتالي فإن هناك حاجة مسيسة الى ستثمارات جديدة في جميع أرجاء المنطقة.. وذهب مركز دراسات الطاقة الشاملة في تقديره ما يلزم الخليج من استثمارات الى أن بلدانه تحتاج لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط بمقدار خمسة ملايين برميل ان تنفق سبعة مليارات دولار.

ونظرا الى ما يحد من مصادر التمويل الداخلي في المنطقة ويعتقلها، ينبغي لبلدانه ان تفيد أعظم الفائدة من انتجاع المصادر التي تتاح للشركات، وإذ كانت هذه في الماضي تحجم عن الإستثمار في منطقة مضطربة كمنطقة الخليج، فلعلّ الحرب قد أسهمت في تغيير هذا الموقف، فبات صانعو السياسات في الغرب يميلون الآن الى الإعتقاد بأن الخليج أضحى أكثر استقرارا من ذي قبل.

وما يتاح لنا أن نقوله من غير أن نلقى كبير اعتراض هو ان الحرب في الخليج قد اتاحت لبلدانه فترة من الزمن تعكف فيها على إعادة ترتيب منازلها إن استقام التعبير. فالسؤال الأساسي إنما هو: أتقدم بلدان الخليج على الإفادة من هذه الفرصة إفادة ناجعة؟.

---

### في ندوة بواشنطن تحت رعاية اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية

# القوانين الاساسية أغفلت خصوصيات المواطن ، وضاعفت من هيمنة السلطة

عقدت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية في يوم الأربعاء الموافق «١٧ – ٣ – ١٩٩٣م» ندوة برعاية رئيس اللجنة الاستاذ جعفر الشايب، بمناسبة مرور عام على إصدار انظمة الحكم الثلاثة في المملكة، وقد تحدث في هذه الندوة كل من الأساتذة ، الدكتور عزيز أبو حمد المدير المساعد لمنظمة «ميدل إيست ووتش لحقوق الإنسان»،الذي عمل سابقا في جامعة نيويورك كأستاذ في الأقتصاد والمال ، وفي جامعة «بيس» ، وكان أبو حمد نائب مساعد وزير العمل في المملكة العربية السعودية ، والمحاضر الدكتور أسعد أبوخليل الذي يعمل في معهد الشرق الأوسط ويدرّس سياسة الشرق الأوسط في جامعة جورج تاون بواشنطن، والمحاضر الثالث هو الدكتور مأمون أفندي، ويعمل مساعد أستاذ في العلوم السياسية ومن الصحافيين البارزين في جريدة كريستيان ساينس مونيتور الشهيرة في الولايات المتحدة الأميركية.

تحدث الدكتور أبو حمد في محاضرته عن تأثير االقوانين الاساسية، التي أعلن عنها الملك فهد في العام الماضي، وقال: بأن السعودية من الدول القلائل في العالم التي رفضت حتى الآن التوقيع على ميثاق حقوق الإنسان الدولي، والذي وضعت بنوده في سنة «١٩٤٧ – ١٩٤٨» ،إضافة الى مواثيق وقرارات دولية أخرى ، وعلق أبو حمد على ماجرى للوعد الذي قطعه الملك عبد العزيز إبن سعود في سنة ١٩٣٢ م ، من أجل وضع قانون أساسي للبلاد،.. وقال بأنه بعد ٦٠ سنة ، جاءت الأصلاحات أو الإقتراحات التي عرضها الملك فهد في أذار من العام الماضي لتشمل القانون الأساسي للحكومة والذي كان يفترض فيه إحترام خصوصيات الإنسان في السعودية ، كحرية الصحافة والتعبير عن الرأي ، ولكن هذه القوانين وضعت الصلاحية الأخيرة في يد السلطة.

وقال بأنه تقدم الى الحكومة السعودية بطلب رسمي من مؤسسته في مدينة نيويورك عشر مرات ، وذلك من أجل إرسال وفد أو طاقم من الباحثين والمحققين لمراقبة حقوق الأنسان في السعودية ، ولكن هذه الطلبات لم تحصل على رد إيجابي، وأشار الى مشكلة أخرى في رصد حقوق الإنسان في السعودية، وهي إنعدام الرغبة لدى السلطات الأميركية بمراقبة حقوق الإنسان والممارسات اللاإنسانية في السعودية.

أما الدكتور أسعد أبو خليل فركز حديثه في مجال تأثير أموال النفط ، التي تمتلكها السعودية لإغراء الإدارة الأميركية لكي تصرف نظرها عن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية ، لأن المملكة تمتلك المقدرات الأقتصادية الضخمة ، لهذا فالإدارة الأميركية لاتريد أن تعير موضوع حقوق الإنسان في السعودية أية أهمية.

وتحدث الدكتور مأمون فندي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في السعودية ، وقال بأنه يوجد عدم إنسجام بين الإسلام وحقوق الإنسان حسب الإسلام الأميركي ، وأن هناك تفسيرا عصريا للإسلام في مصر وليس في السعودية ، وأضاف أن من الضرورة توجيه الضغط من الخارج على السعودية من أجل إحترام حقوق الإنسان.

في نهاية الندوة جرى الحديث خلال فترة الاسئلة عن إيجاد السبل والوسائل لإلزام السعودية بإحترام حقوق المواطن فيها.

وفي اليوم التالي من إنعقاد الندوة أجرت إذاعة صوت أميركا مقابلة مع كل من : الدكتور عزيز أبوحمد الذي تحدث للإذاعة حيث قال: في الواقع أن هذه القوانين التي صدرت في مارس من العام الماضي لم تقدم أي حماية كافية أو رئيسية لحقوق الإنسان في السعودية ، وهذا موضوع مهم جدا في السعودية بشكل خاص، لأن المملكة لم توقع على أي من الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، كما لم توافق على الإعلان العالمي لحقوق الأنسان ، فهي من ضمن الدول القليلة التي لم تصادق على هذه الأتفاقيات.

وأضاف أبو حمد: ولهذا فإن صدور القوانين، يمكن أن يحرز تقدما نوعيا في مجال حقوق الأنسان في السعودية ، لكن بعدما حللناها وجدناها لم تقدم الحماية الكافية ، بل على العكس من ذلك فإن بعض النقاط الأساسية قلّصت بعض الحقوق التي كانت موجودة في القوانين السعودية.

كذلك تحدث الدكتور أسعد أبوخليل للإذاعة، وركّز على أهم النقاط التي تناولها في الندوة ، إذ قال : هناك دلائل مختلفة حول تعطش الشعوب العربية الى مزيد من الإنفتاح ديمقراطيا واقتصاديا ، وهناك مزيد من المطالب عبر مختلف قطاعات الشعب العربي لإتاحة المجال لقطاعات مختلفة من الشعوب ، من النساء والرجال ، بحد سواء للتعبير عن آرائهم حول مختلف الأمور ، وأنا أعتقد أن أمام الإدارة الأميركية الحالية فرصة تاريخية قد لاتتكرر، نتيجة زيادة الإستياء العربي الشعبي نحو السياسة الأميركية على أثر حرب الخليج. هناك فرصة تاريخية لوضع موضوع حقوق الأنسان والديمقراطية على جدول اعمال الحكومة الأميركية الحالية ، وهناك بعض الدلائل عبر تصريحات مختلف المسئولين في الحكومة الأميركية للإهتمام بموضوع حقوق الأنسان.

أما عن دور الإدارة الأميركية في الفترة الماضية بالنسبة لحقوق الأنسان في منطقة الخليج والجزيرة العربية .. فالجواب: ليس هناك من إهتمام تاريخي سابق في هذا الموضوع. فهناك العديد من التصريحات والكثيرمن التعابير والشعارات الرنانة حول هذا الموضوع، الذي لم يتبعه أي تنفيذ، ولهذا يأمل المرء في المنطقة العربية أن تكون هذه الحكومة مختلفة ، وأن يكون الإهتمام عمليا أكثر منه لفظيا.

وأشار المذيع في محطة صوت أميركا الى أنه: نظرا لعدم وجود أي مسئول سعودي في هذه الندوة ، فقد التقيت بعدها بالمسئول عن هذه الندوة والمشرف عليها ، وهو الأستاذ جعفر الشايب رئيس اللجنة الدولية لحقوق الأنسان في الخليج والجزيرة العربية ..وسأله عن سبب عدم حضور أي شخص يعبر عن الموقف الرسمي السعودي في هذه الندوة ، فقال : حاولنا دعوة مجموعة من المسئولين ، والذين يمكن أن يتبنوا وجهة النظر الرسمية ، ولكنهم إعتذروا عن الحضور ولم يردوا على طلب المشاركة ، فالمحاضرون لايمثلون وجهة نظر المعارضة ، وهم ممثلون لمؤسسات حقوقية ولجامعات أميركية أكاديمية ومتخصصون في قضايا الشرق الأوسط.

وتحاول اللجنة أن تقدّم وجهة نظر معتدلة ومتوازنة حول الموضوع ، ولكن مع غياب الطرف الآخر فإنه لابد من إبداء وجهات النظر المختلفة ، فقد حضرت بعض وكالات الأنباء منها، وكالة الأنباء السعودية ، التي حضرت بصفة غير رسمية.

# سباق التسلح وأسئلة الأمن المعلقة في الخليج

عبد الرحمن محمد النعيمي

■ **بعيدا عن الاوهام والرياء السياسي والعضلات والتصريحات الكاذبة لعدد من المسؤولين الخليجيين، فإن هذه المنطقة من العالم التي يطلق عليها الغرب بالاقليم النفطي، لن تشهد الاستقرار وضبط التسلح فيها والمنازعات والتدخلات الاجنبية، لأن هناك عاملا أساسيا لا يمكن طرده من المنطقة، وهو النفط، يجذب اليه كل راغب في المزيد من الثروة والنفوذ، سواء من القوى المحلية «الخليجية والعربية، أو القوى الاجنبية.**

فإذا كان النفط هو العامل المحرك لكل هذا الزخم الهائل من التحولات العسكرية والسياسية والمالية وغيرها، فإن من العبث الحديث عن الاستقرار في الوقت الذي لم تصل المنطقة الى حلول للمعادلات الصعبة من الدرجات العليا، سواء على الاصعدة الداخلية لكل دولة والاقليمية أو العربية أو الدولية.

ويصبح البحث عن سباق التسلح في هذه المرحلة ضروريا من زاوية جدوى هذا السباق من جهة، ونوعية التوجه لهذا السلاح أو ذاك، لهذا البلد أو ذاك، على أرضية، أوسع وأشمل وهي كيفية ضمان مصالح الاطراف المعنية في هذه المنطقة، ومدى «الحق» الذي يتمتع به أي طرف، وبالتالي شجب أو تأييد ادعاءاته.

ولا بد من الاعتراف أولا، بأنه لا يمكن الغاء حق أي طرف خليجي في معالجة كل قضايا المنطقة بحكم الانتماء الجغرافي، وبالتالي المصلحة القومية أو الوطنية، والدليل على ذلك أن حرب الخليج الاولى لم تنه اشكالية الدور الايراني في المنطقة، كما لم تنه حرب الخليج الثانية اشكالية الدور العراقي، بل إن هاتين الحربين قد سلطتا الاضواء على المشاكل الحدودية ـ النفطية التي لعبت دورا أساسيا في الحربين المذكورتين، وأكدتا بأن الحروب لا تحل مشاكل المنطقة، بل تزيدها تفاقما، وتفتح المزيد من الجراحات.

ولا بد من الاعتراف بأن منطقة الخليج النفطية، أصبحت ضرورية للكثير من دول العالم، وأن دول الخليج نفسها لا تستطيع أن تشرب هذا النفط ـ أيا كان النظام السياسي الذي يحكم هذا البلد أو ذاك ـ فهي دول مصدرة لهذه المادة الخام، ولا تستطيع احتجازه لتسبب الضرر للاخرين بأكثر من الضرر الذي يسببه الآخرون لها في تحديد الكميات والاسعار والضرائب وما شابه.

هذا الصراع على النفط للحصول على الكميات الاكبر، من قبل دول المنطقة أو من قبل الدول الكبرى «عبر شركاتها النفطية» هو الذي يفسر هذا الصراع والتسابق على امتلاك الاسلحة بأنواعها. ويصبح معرفة حجم التسلح لكل طرف، وكيفية الحفاظ على أمنه وأمن المنطقة هو الشغل الشاغل لأصحاب المصالح فيها.

على أرضية هذه المقدمة، نجد بأن الولايات المتحدة هي التي تقود سباق التسلح في منطقة الخليج منذ أن اعلنت بريطانيا عن نيتها على الانسحاب من منطقة الخليج عام ١٩٦٨م، باعلانها عن مبدأ نيكسون للمزيد من السيطرة على حقول النفط وامداداته، أو تسويقه عالميا، وتدوير عائداته.

وسباق التسلح الاميركي يسير في اتجاهات متعددة أبرزها:

١ ـ تزويد دول المنطقة بكافة أنواع السلاح حسب استراتيجيتها الدفاعية التي رسمتها أو ترسمها بين الفترة والاخرى.

٢ ـ السعي لضبط تدفق الاسلحة من الدول المعادية لها أو تلك التي هي خارج دائرة نفوذها.

٣ ـ الحضور العسكري المباشر وجلب المعدات والعتاد والقوات التي تراها ضرورية على أرضية «أن أمن الخليج هو جزء من الأمن القومي الأميركي» كما عبّر عنه كارتر في بيانه الشهير عام ١٩٨٠م، أو كما عبر قائد حاملة الطائرات الاميركية الكابتن يونيغ في لقائه مع مندوب «صوت الكويت ٩٢/٤/٢٨» بأن «أفراد الطاقم سعداء بزيارة الكويت لأنها بالنسبة لهم مياه الوطن»!!.

ويمكن لأي مراقب سياسي أن يرى بوضوح أن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الاولى في منطقة الخليج، بشكل مباشر أو غير مباشر منذ السبعينات، وأنها القوة التي تملك أحدث الاسلحة وأكبرة قوة نيران بل وأكبر الجيوش منذ الاجتياح العراقي للكويت، ولا يمكن لأحد ينظر من زاوية المصالح القومية لأي بلد من بلدان الخليج والشرق الاوسط عموما، الا أن يرى في هذا التدفق العسكري الاميركي خطرا حقيقيا عليه، وأن هذا التدفق هو أساس السباق على التسلح في المنطقة.

تسمح الولايات المتحدة لنفسها أن تضع استراتيجية عسكرية لمنطقة الخليج على أرضية «الحفاظ على مصالحها النفطية والاقتصادية الكبيرة»، وتحدد على ضوء هذه الاستراتيجية ما يجب على الآخرين أن يعملوه للتناغم مع هذه الاستراتيجية، والا فإنهم يشكلون خطرا على أمن واستقرار منطقة الخليج!.

في مرحلة الحرب الباردة، بررت واشنطن هذه السياسة باعتبارها أحد مكونات الصراع الدولي بين المعسكرين، وأنها لن تسمح للسوفييت أن يسيطروا على نفط الخليج، أي أنها فقط صاحبة الحق في السيطرة على نفط الخليج الذي «لا أهل له!»، لأنهم حسب تعبير وزير المالية الاميركي عام ١٩٧٣، يجلسون فوق مستودعات النفط ولا يملكونها! وفي أحسن الحالات حراسا على هذه الخزانات الضخمة.

أما في المرحلة اللاحقة فإن واشنطن ترى أن هناك باستمرار أعداءا يجب كبحهم وضبط

حركتهم، سواء ايران أو العراق، وهذا يتطلب استمرار حضورها لتكون الشرطي القادر على ضبط حركة سير الجميع!، تحت بافطة التحالف الدولي والامم المتحدة أو مجلس الأمن.

واذا كانت الترسانة العسكرية الاميركية هي الاضخم والاكثر خطورة في هذه المنطقة، فإن من السخرية أن يكون الانفاق عليها من قبل دول المنطقة نفسها، وبالتحديد من المملكة السعودية والكويت ، كما كشفت عن ذلك حرب الخليج الثانية، وكما أكدت كافة التقارير بأن الدول الخليجية هي التي تدفع نفقات طلعات الطيران الغربي وقيمة الاسلحة التي تدمر العراق!.

إن كل التقارير الصادرة عن الادارة الاميركية أو مراكز البحث الاميركية تؤكد هذا الخطر، وأبلغ دليل على ذلك أن القيادة المركزية الاميركية التي تم الاعلان عنها في ١٩٨٢ وهي تسمية أخرى لقوات التدخل السريع، قد حددت مجال عملها في المنطقة الممتدة من باكستان الى المغرب، أو بشكل أدق الاقليم النفطي، ويمكننا الاستشهاد بتقرير معهد واشنطن حول السياسة الاميركية في الشرق الاوسط الذي تم نشره في ذروة الحملة الانتخابية الاميركية ليكون دليل عمل ادارة بوش.

يقول التقرير «فعقب حرب الخليج أشار الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر الى أن الامور لن تعود الى سيرتها الاولى بعد الآن، إذ بدلا من ذلك ستكون ثمة محاولة حازمة تقودها أميركا لبسط السلام الاقليمي في الخليج، وايجاد تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفرض قيود جديدة على تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط».

ويضيف التقرير «ومع ان نفرا من فريق الدراسات قد شكك في الحكمة من وضع سياسة أميركية واسعة النطاق تهدف الى تغيير الشرق الاوسط، فإن الجميع اتفقوا على وجود فرصة لجعل المنطقة آمنة للمصالح الاميركية». وتشتمل الخطوات الاميركية على:

١ ـ الامن الاقليمي.

* تعزيز الوجود العسكري الاميركي «البحري»، تخزين الامدادات مسبقا، إجراء مناورات مشتركة.

* ضمانات أميركية لدول الخليج ومزيد من التعاون الامني مع مجلس التعاون الخليجي.

* تخفيض مبيعات الاسلحة التقليدية، وحصرها في الاسلحة المصممة لتحسين الدفاع الدولي وتسهيل قدرة الولايات المتحدة على التدخل.

* التطبيق الصارم لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بنزع الاسلحة العراقية ومراقبتها «السفير اللبنانية ٩٣/١/٩».

أما مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، إدوارد دجيرجيان، فقد حدد في كلمة ألقاها في مركز ميريديان الدولي في واشنطن في ٤ يونيو ١٩٩٢، أهداف السياسة الاميركية التي لم تتغير في ظل الادارة الجديدة حيث يقول:

«في خضم هذه التغييرات تبقى الاهداف الاساسية للسياسة الخارجية الاميركية ثابتة وواضحة، ويبرز في هذا المجال هدفان رئيسيان، أولا: أننا نسعى الى سلام عادل ودائم وشامل بين اسرائيل وكل جيرانها بمن فيهم الفلسطينيين. ثانيا: نسعى الى ترتيبات أمنية حيوية تضمن الاستقرار والوصول التجاري دون عراقيل الى احتياطات النفط الضخمة في شبه الجزيرة العربية والخليج. «الخليج ٩٢/٦/٥».

ضمن هذا السياق يمكن فهم سباق التسلح.. فالولايات المتحدة قد شطبت على «عدو» وجعلته تحت «الرقابة الدولية» لسنوات قادمة.

وتحت شعار «تحرير الكويت» حشدت أكبر قوة عسكرية اميركية ودولية تحت رايتها وواصلت تنفيذ خططها في التمركز والتخزين المسبق والوجود العسكري البحري، وباتت المنطقة الممتدة من البحر الاحمر والقرن الافريقي والخليج العربي تحت الاشراف والرقابة والحماية والسيطرة الاميركية.

وبات من الضروري أن تدار اللعبة بين الاطراف الخليجية والعربية، أو مع جيرانها حسب المصالح الغربية.

وهكذا شهدنا سباق تسلح لا مثيل له بين الدول الخليجية لاقتناء أحدث الطائرات والدبابات وأنظمة الدفاع الجوي وغيرها، على ضوء ما كشفت عنه تجربة الحرب ضد العراق وأصبحت الدول الغربية تتباهى بسلاحها الجوي والبري والبحري على ضوء «انجازاتها» التدميرية في العراق!.

وعلى أرضية الخطر القادم من العراق، تعهدت الولايات المتحدة اعادة بناء القوة العسكرية الكويتية، فتدفقت الطائرات والدبابات والمدفعية والصواريخ الاميركية الى الكويت، مقابل مليارات الدولارات الى الشركات الاميركية وكان آخر الصفقات ما قيمته ٤،٥ مليار دولار لشركة ديناميكس الاميركية مقابل شراء ٢٥٦ دبابة من طراز ابرامز إم ١ أيه ٢.

وعلى أرضية هذا الخطر المزعوم ـ على الاقل حاليا ولسنوات ـ فقد بلغت مخصصات الدفاع في الميزانية الكويتية لعام ١٩٩٣ مبلغ ١١،٨ مليار دولار!!.

واذا صحت الاخبار القائلة بأن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد اتفقت على اقتسام طلبات الاسلحة الخليجية بحيث يكون السلاح الجوي من نصيب فرنسا، والسلاح الجوي من نصيب بريطانيا، فإن صفقة الدبابات الاميركية للكويت قد شطبت هذا الاتفاق، لتفتح المنطقة أمام سباق محموم بين الشركات المنتجة للسلاح من مختلف البلدان الغربية، وليصبح معرض إيديكس ١٩٩٣ في أبوظبي حلبة الصراع بين أكثر من ٣٥٠ شركة تنافست على بيع أسلحة بلغت قيمة ما بيع منها أكثر من عشرة مليارات دولار خلال أيام المعرض فقط، والله أعلم بما لم ينشر!

وحيث فتح الباب على مصراعيه، فقد وقعت الامارات المتحدة عقدا لشراء ٤٣٦ دبابة فرنسية بقيمة ٣ مليار دولار.

ودخلت روسيا على الخط مفتشة عن العملة الصعبة من خلال مبيعات السلاح فوقعت مع أبوظبي صفقة لشراء صواريخ إس ٢٠٠ المضادة للصواريخ كبديل عن صواريخ الباتريوت التي سعت واشنطن للترويج الواسع لها.

أما طائرات ستيلث فكل امراء الخليج يريدون الحصول على أكبر عدد من هذه الطائرات العجيبة، وبأي سعر!

ومن المفارقات التي تحتاج الى سبر كنهها، حديث الولايات المتحدة عن ضرورة ضبط التسلح والحدّ منه، في ذات الوقت الذي تتدفق الاسلحة على دول المنطقة الواقعة تحت سيطرتها واشرافها العسكري، وتخصيص دول المنطقة النسبة الكبرى من الميزانية لبنود الدفاع والامن.

فقد أعلمت الكويت أنها ستخصص مقدار ١٣،٥ مليار دولار لموضوع الدفاع من ميزانية

١٩٩٣م، بينما بلغ الانفاق العسكري السعودي ١٦،٤٤ مليار دولار للعام نفسه. أما سلطنة عمان فقد أعلنت عن تخصيص ١،٦٣٨ مليار دولار للاغراض الدفاعية لهذا العام. ولم تعلن الامارات ميزانيتها السنوية، لكن صفقات الاسلحة التي عقدتها في معرض أبوظبي الدولي قد تجاوزت ٤ مليار دولار.

وتشير التقارير الى أن دول الخليج قد انفقت منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ٢٥ مليار دولار على صفقات السلاح من الدول الغربية، إضافة الى ٥٠ مليار دولار دفعتها حكومات الخليج الى الولايات المتحدة ضمن فواتير حرب «تحرير الكويت»!.

كما تشير هذه التقارير الى أن الدول الخليجية الست تنفق حتى عام ٢٠٠٠ مبلغا سنويا قدره ١٠ مليار دولار على التسلح!

ولا شك أن الانظمة الخليجية تفتش دائما عن الجديد في السلاح، تماما كما تفتش عن الجديد في أي بضاعة غربية، حتى لا يتفوق عليها أحد في اقتناء هذه البضاعة بغض النظر عن الحاجة الى استعمالها أو القدرة على استعمالها أو كونها ستكون قديمة عندما توضع في الخدمة!

المرجعية في كميات ونوعية السلاح المطلوب للدفاع عن أمن المنطقة هي الولايات المتحدة، ومرجعية الولايات المتحدة هي مصالح شركاتها المنتجة للسلاح، ومصالح حلفائها الغربيين، ومرجعية هذه جميعا هو المال، وضرورة تدفقه الى الغرب، وتشغيل شركات السلاح وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات. واذا اقتضت السياسة فرض حظر على تصدير السلاح لبلد ما «كالعراق وايران مثلا» فإن المرجعية العليا «المال» تقدم للمخابرات وعبر السوق السوداء قنوات التصريف حتى لو كشفت لاحقا عن ايران جيت أو عراق جيت، فبالامكان ـ دائما ـ تقديم كبش فداء على مذبح مصالح شركات السلاح.

والولايات المتحدة «الحريصة» على ضبط التسلح والسباقه الى تصريفه في منطقة الخليج، تستطيع ضبط ذلك من خلال بيعها هي أو حلفائها للسلاح، ومن خلال خبرائها والمستشارين والفنيين العسكريين الذين يرافقون كل صفقة، بحيث يكون السلاح بأيد أمينة حقا تابعة لوزارة الدفاع او يمكن معرفة أدق التفاصيل عن توجهات هذه الدول أو تلك ومستوى مايشكله تسلحها من خطر «ليس على جيرانها» وإنما على المصالح العليا للولايات المتحدة ، بما في ذلك الكيان الصهيوني كمصلحة أميركية.

ولا يجب خداع النفس، فالنظام القائم على التنافس والسباق واللهث وراء المال، لا يملك اخلاقية الحد من التسلح، لأن السلاح يدر الارباح أكبر مما تدرة أية بضاعة أخرى الى منطقة الخليج، ومن خلاله يمكن تدوير عائدات النفط، ولعل تخصيص ثلث الميزانيات في غالبية الدول الخليجية يكشف بوضوح عن هذا الدور الذهبي لتجارة السلاح.

إنها دوامة يجب ايقافها بسرعة، فأموال النفط يجب أن تذهب الى الغرب من خلال البضائع التي يشكل السلاح أربحها، والسلاح سيجر تسابقا قد يجر الى الحروب المدمرة.

وبالتالي لابد ان تكون الحروب تحت السيطرة، أو لابد أن يكون السباق برمته تحت السيطرة ، لتحقق الولايات المتحدة سيطرتها على النفط والعائدات والتسلح في الوقت ذاته.

وهذا ما يجري عمليا منذ بداية حرب الخليج الاولى وللوقت الحاضر.

هل يحقق التسلح الخليجي أهدافه الاستراتيجية؟

قبل الاجابة على هذال السؤال يجدر بنا أن نتساءل إن كان ثمة استراتيجية لدول الخليج للحفاظ على أمنها وثروتها وقرارها المستقل؟!

وإذا تمعنا الاحداث التي مرت على المنطقة خلال العشرين سنة المنصرمة في الميادين النفطية والاقتصادية والمالية والعسكرية والاجتماعية والتنموية وسواها، يمكننا القول بأن دول الخليج لا تملك الاستراتيجية الواضحة المتكاملة التي تشكل المسألة العسكرية الامنية أحد جوانبها.

فالامن بمعناه الشامل لا يستند فقط على القوة العسكرية، بل يستند على المجتمع وتركيبته وطريقة تنميته، وعلاقة الحكم بالشعب، وعلاقة الدول بالجيران، مما يجعلنا نقول، بثقة بأن هناك قصورا كبيرا في الرؤية الشاملة يترك بصماته على المسألة العسكرية، ويفقد دول المنطقة قدرتها على رسم الاستراتيجية الصحيحة للدفاع والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة؟.

فانعدام الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والتركيبة السكانية المتوترة، والتمايزات بين أبناء البلد أنفسهم من مواطنين درجات وبدون، وحرمان نصف المجتمع من كافة الحقوق السياسية «إن وجدت» والاستعانة بعمالة أجنبية حتى في الجيش وأجهزة الامن، وعدم وجود سياسة وفاقية تعاونية جيدة بين دول المنطقة، والتذبذب بين المحلي والقومي والاقليمي في كافة المسائل، كل ذلك يجعل المنطقة عرضة للانكشاف الخارجي، ليس فقط للغرب المتغلغل في مفاصل هذه الانظمة، وإنما أيضا للدول المجاورة سواء الصديقة او العدوة.

ويصبح الشأن الدفاعي والوطني مرهونا بالقرار الخارجي، تماما كما هو شأن بقية القضايا في المجتمع، بما في ذلك أوجه التطور التي ترسمها الدوائر الخارجية.

وأمام هذه الوضعية يصبح تماما ما تضمنه التقرير المشار اليه آنفا: «حصرها في الاسلحة المصممة لتحسين الدفاع الاولي وتسهيل قدرة الولايات المتحدة على التدخل»، رغم أن الاجتياح العراقي للكويت قد حوّل التسلح في المنطقة، وضرورة كشف بجلاء أن التسلح الكويتي ـ رغم ضخامته ـ لم يكن قادرا على «الدفاع الاولي» وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول الخليجية.

إن مشكلة الدفاع عن منطقة الخليج هي مشكلة جدية، ويبدو أن الولايات المتحدة ومن ورائها الغرب هي الوحيدة الجادة في الدفاع عن هذه المنطقة بينما يردد «أصحاب القرار» المحليين بأن أمن المنطقة يقع على عاتق أبنائها، وأن الامن الخليجي لا يتجزأ من الامن الاقليمي ..الى آخر المقولات الصائبة التي لا تجد طريقها للتطبيق، وليس فقط لأن الولايات المتحدة لا تريد ذلك، وإنما لأن النهج الذي يسير عليه حكام المنطقة لا يوصل الى ذلك، اضافة الى عدم رغبتهم وجديتهم في خلق أمن مشترك يعتمد على درع الجزيرة مثلا، أو على اعلان دمشق أو على اتفاقيات اقليمية مع العراق وايران مثلا.

ولأنهم قد رهنوا قرار الدفاع عن المنطقة بيد الولايات المتحدة، كشرطي دولي وكدولة امبريالية لديها مصلحة أكيدة في السيطرة على النفد، فإن الدول الخليجية تفتعل المعارك بين بعضها البعض، وتكدس السلاح لردع بعضها البعض، مع الثقة الأكيدة بأن الشرطي الدولي سيحل المشاكل أو سيرسل من سيحل المشاكل.

وبالنسبة للخلافات الحدودية بين أقطار شبه الجزيرة العربية، لا يجب التعميم، بل يجب

التأكيد بأن السياسة السعودية ليست حكيمة في هذا الشأن، فإذا كانت خلافات الحدود هي المحرك لكل المخاوف ، وهي المحفّز لسباق التسلح بين دول الخليج ، فإن من شأن السياسة الحكيمة للسعودية الا تكرر الحماقة العراقية، والا تكون مشكلة الحدود مع اليمن عامل توتر في المنطقة ، ويمكن القول بأن العلاقات العربية ـ العربية في شبه الجزيرة العربية تتوقف على مدى استعداد السعودية لتلبية مطالب الاخرين العادلة وتهدئة مخاوفهم من الابتلاع، والاقتداء بالنموذج العماني ـ اليمني في حل مسائل الحدود بالطرق السلمية، وعلى أرضية التوجه الجدي لتوحيد المنطقة انطلاقا من الاعتراف أولا بما هو موجود للسير في طريق التعاون وتذليل الصعوبات والعقد للوصول الى وحدة ترضي جميع الاطراف ولا يخسر فيها أحد.

## □ النموذج الاوروبي

من المفيد، ونحن بصدد الحديث عن اشكاليات الامن وسباق التسلح في منطقة الخليج أن نلفت الانتباه الى التجربة الاوروبية، فالحروب التي نشأت على الساحة الاوروبية قد هدرت طاقات وامكانيات كبيرة، حتى توصلت الدول الاوروبية الى صيغة السوق الاوروبية المشتركة ثم تطورت الى الوحدة الاوروبية.

وهذه العملية تبرهن بأن الانظمة الديمقراطية التي تعتمد على شعوبها وتحترم الرأي العام فيها تستطيع أن تذلل الصعاب فيما بينها، وتفتش عن القواسم المشتركة وسط التناقضات والمصالح المتضاربة، لتوفير الامن لشعوبه،، بدلا من جر الشعوب الى متاهات الحروب.

ويحتاج الامر بالنسبة للدول الخليجية ، أن تؤسس منظومتها على قاعدة شعبية سليمة ، وأن تكون جميع القضايا المصيرية مكشوفة للناس ، لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الامن والاستقرار وابقاء المنطقة بعيدة عن الهيمنة الاجنبية ، معتمدة على علاقاتها مع بعضها البعض ومع جيرانها وفي محيطها القومي والتاريخي!

هل نحن واهمون؟

أتمنى الا يكون الجواب بالايجاب.

رغم العلاقات المتوترة بين المملكة وايران

# توقع موسم حج هادىء لهذا العام

■ **رغم التوتر الذي لايزال يسود العلاقات بين المملكة وايران، والتي يرجعها محللون سياسيون الى المنافسة الشديدة بين البلدين على زعامة العالم الإسلامي، والى الخلاف حول دور ايران في موضوع أمن الخليج.. والى مواضيع أمنية وسياسية أخرى.. على الرغم من هذا فإن موسم الحج هذا العام لن يتأثر بسبب توتر العلاقات، إذ أن كلا البلدين حريصان على تمضية موسم حج هادىء، وعلى عدم إقحام الخلاف بين البلدين في موضوع الحج الذي تمت معالجته والإتفاق بشأنه بعد جهود مضنية بذلها الطرفان.**

وفي الأول من مارس الماضي، وجريا على العادة السنوية، أعلنت المملكة أنه سيتم العمل خلال موسم الحج لهذا العام بنفس النسب،التي تحددت على أساسها أعداد الحجاج العام الماضي، ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن بيان لوزارة الحج والاوقاف السعودية قوله: «نأمل أن تلتزم جميع الدول بنسبة الحصص التي حددت على أساس واحد بالألف من عدد سكان كل دولة».

ويبدو أن ايران لا تشعر أنها معنية بموضوع الحصص هذا، رغم ان إقرار نظام الحصص تم عام ١٩٨٨ تحت مظلّة عربية وإسلامية هدفها تقليص عدد الحجاج الإيرانيين الذين تعرضوا لهجوم دموي من قبل القوات السعودية راح ضحيته أكثر من أربعمائة حاج ايراني إضافة الى حجاج آخرين من الدول العربية والإسلامية، في حين قالت الحكومة السعودية بشأن نظام الحصص أنه اتخذ للحد من الزحام، ولتحقيق تكافؤ الفرص بين الحجاج، وتأمين أداء مناسكهم وتوفير وسائل الراحة لهم.

ومن المدهش أن ايران التي رفضت نظام الحصص توصلت الى اتفاق مع المملكة بشأن عدد حجاجها خارج اطار النظام، في حين ان الدول التي ساندت المملكة في اتخاذ قرارها ذاك، وفي مقدمتها العراق والأردن، تحول النظام المتخذ في غير صالحها بعد ان ساءت علاقاتها مع المملكة إثر الغزو العراقي للكويت.

وكانت ايران قد أبرمت اتفاقا شاملا مع المملكة بشأن موضوع الحج ومخلفاته، وذلك في عام ١٩٩١، أي بعد سنوات ثلاث من مقاطعتها للحج. ويسمح الإتفاق لإيران بتجاوز نظام الحصص الذي وضع في الحقيقة للحد من عدد حجاجها، يدلنا على هذا التجاوز أن ايران أعلنت مؤخرا بأنها سترسل نحو ١١٥ ألف حاج هذا العام، وهو نفس رقم العام الماضي، في حين ان حصتها لا تزيد بأي حال عن ستين ألفا، إذا ما

افترضنا ان عدد سكان ايران نحو ستين مليون نسمة.

ويقول مطلعون أن الإتفاق الإيراني - السعودي بشأن موسم الحج قد حل مسألتين في غاية الأهمية، هما:

الأولى - وتتعلق بالمجزرة التي راح ضحيتها مئات من الحجاج الإيرانيين، وقد وافقت المملكة على دفع تعويضات لعوائل الضحايا بلغت عشرات الملايين من الدولارات، في حين تخلت ايران عن إصرارها بشأن اعتبار تلك التعويضات ديات القتلى ، وهو أمر رفضته المملكة لأنه يعني تحميلها مسؤولية قتل العمد أو حتى الخطأ!.

الثانية - وتتعلق بمسيرة الحجاج الإيرانيين السنوية في الأماكن المقدسة، والتي يطلق عليها: مسيرة البراءة من المشركين، وقد كانت المسيرة بحجمها الكبير وبانضمام الحجاج المسلمين من كل اصقاع العالم إليها، مسألة خطرة من وجهة نظر المسؤولين في المملكة، حيث وجد الأمراء صعوبة بالغة في السيطرة على الوضع الأمني حينما قرروا مواجهة المشاركين في المسيرة، ومن هنا جاء نظام الحصص الذي اقترحته المملكة لمواجهة الحجاج الإيرانيين، حيث تقلص عدد الحجاج من مائة وخمسين ألفا عام ١٩٨٨ الى خمسين ألفا بعد ذلك التاريخ ، تاريخ المجزرة.

ويبدو أن العدد ليس مشكلة بحد ذاته، فقد تساهلت الحكومة السعودية حينما توصلت الى حلول بشأن المسيرة نفسها، خاصة وأن المملكة تدرك بأن إيران من بين الدول القليلة التي تستطيع المشاركة في الحج بأعداد كبيرة، وبصرف حجاجها مبالغ طائلة على ذلك، وهو أمر مهم بالنسبة لتجار المملكة، الذين أبدوا امتعاضهم في سنين المقاطعة الإيرانية بسبب الخسائر التي منوا بها.

وفي الوقت الحالي لا يبدو أن هناك اعتراضات جادة على زيادة حصة ايران من الحجاج، ولربما كان الرقم الذي أعلنه المسؤولون مؤخرا (وهو ١٥٠ ألفا) ليس هو الرقم النهائي، ولربما زاد عدد الحجاج الإيرانيين خاصة وأن دولا إسلامية وعربية لا تسمح لمواطنيها بالمشاركة في الحج وفق الأعداد والنسب المتاحة لها، إما لأسباب سياسية وأمنية وهو الغالب!، أو لأسباب اقتصادية.

وبشأن المسيرة نفسها والتي ترفع خلالها شعارات معادية لإسرائيل وأميركا والدول الأخرى التي تصنّف كدول صديقة للمملكة، فقد توصلت الحكومتان الإيرانية والسعودية - فيما يبدو - الى اتفاق بأن يقيم الإيرانيون مسيرتهم مرة واحدة في مكة المكرمة، ولكن في مناطق بعيدة عن مواقع الحجاج الآخرين، وضمن ضوابط معينة، وهو تنازل أقدم عليه الطرفان لحل المعضل الكبير الناتج من تباين وجهات نظر الحكومتين.

فإيران كانت تعتبر مسيرة البراءة من المشركين تقليدا دينيا يجب أن يقام، وأن ميدان الحج سياسي يجب أن يجتمع فيه المسلمون على ثوابت في الولاء والبراء . أما المملكة فقد أعلنت مرارا ولاتزال تعلن في بداية موسم كل عام كما فعلت هذا العام وزارة الأوقاف، بأن المسيرات تعكر صفو العبادة، ولأنها تقحم السياسة في الدين، وقد حذر بيان وزراة الأوقاف الصادر في الأول من مارس الحجاج من جلب أي كتب أو منشورات أو صور أو كل ما يمكن تصنيفه سياسيا أو مذهبيا - إن كان مخالفا للمذهب الرسمي بالطبع -.

فقد دعا بيان وزارة الأوقاف السعودية الدول الاسلامية الى «منع الحجاج من حمل أية صور أو كتب أو منشورات سياسية أيا كان نوعها، أو أية أشياء محظور دخولها الى البلاد، ومنعهم من الاشتراك في أية تجمعات أو مسيرات أو هتافات سياسية وإلا تعرض المخالف الى الاجراءات والجزاءات النظامية السارية بالمملكة».

إن العائلة المالكة ضد إقحام السياسة في موسم الحج لأن ذلك يعتبر خطرا سيصيبها في المقتل، والأمراء يرون بأن الإحتجاج الذي يبدأ بأميركا وإسرائيل سينتهي الى الإحتجاج ضدها في يوم من الأيام وبأي ذريعة من الذرائع!، وعلى الاقل فإن الموضوع يهدد علاقاتها مع صديقاتها وحليفاتها الغربيات.

هذا الموقف ليس جديدا على أمراء العائلة المالكة، وقد واجهت أزمات سابقة مشابهة، إحداها في الثلاثينات الميلادية مع الحكومتين البريطانية والهولندية، حيث هددتا بمنع رعاياهما من الحج، بحجة عدم كفاءة مقاومة المملكة «للنشاطات البلشفية في الحج!» كما يقول الإنجليز. في حين أن تلك النشاطات لا تعدو أن تكون نشاطات دينية موجهة للإستعمار الهولندي في أندونيسيا، والبريطاني في فلسطين!.

وأثناء الثورة الفلسطينية الكبرى في منتصف الثلاثينات الميلادية، كما في الأربعينات، رفض الملك عبد العزيز بإصرار إقحام الحج في السياسة، وكان المفتي الحسيني قد حاول أن يستفيد من موسم الحج لتعريف المسلمين بقضية فلسطين وهي بعد تحت نير الإستعمار الإنجليزي، ولكن الملك واجهه بكلام قاس مرارا.

غير أن هذا لم يمنع الفلسطينيين والمتعاطفين معهم في الأراضي المقدسة في الحجاز وعموم الحجاج من توزيع الكثير من الكتيبات والنشرات خلال مواسم الحج، مما سبب إزعاجا لبريطانيا ولوزيرها المفوض في جدة، والذي تولى تحذير الملك من تلك النشاطات المخربة التي ستؤثر على موسم الحج القادم وعلى خزينة الملك الخاوية، إذا ما تم منع الحجاج الهنود من القدوم الى الأراضي المقدسة، بل عرض الوزير المفوض - حسب الوثائق البريطانية نفسها - على حكومته ملخصات للمنشورات والكتب التي وزعت في موسم الحج، وكذا عدد صفحاتها ومواضيعها، وأفاد بأنه قام بـ «التحقيق» مع السلطات المحلية بشأنها!.

وسبق للملك عبد العزيز أن خاطب وفدا فلسطينيا جاء لزيارته في الرياض، وقد جاء بكمية من المنشورات لتوزيعها على الشعب السعودي لشرح حجم المؤامرة على القضية الفلسطينية. فقال لهم الملك بأن الشعب السعودي يفهم القضية ولا يحتاج الى منشوراتكم!، وأمر مستشاره يوسف ياسين بأن «يسنّعها!» أي يتلفها. وبعد أشهر من الحادثة تلك رفض الملك عقد مؤتمر في مكة أثناء موسم الحج يحضره ممثلون عن الدول العربية وعن التجمعات المسلمة في كل البقاع لبحث الموضوع الفلسطيني، بل ورفض حتى مجرد المشاركة في المؤتمر حينما عقد فيما بعد في بلودان، بعد ان تشاور مع الحكومة البريطانية في هذا الموضوع!.

ومن هنا لم تأت معارضة الأمراء في المملكة لإيران بشأن تحويل موسم الحج الى منتدى سياسي من فراغ، فإذا كانوا لم يأبهوا لموضوع فلسطين حتى ضاعت، هل تراهم سيأبهون بما دون ذلك؟.

تحليل أخباري

# خلاف مجلس الامة والحكومة على تحديث الجيش الكويتي

## السفير الأميركي يطوف ديوانيات أعضاء المجلس لتمرير صفقات السلاح!

يشعر مسؤولون عسكريون اميركيون بقلق، من جراء عدم قدرة الحكومة الكويتية حتى الآن، على تمرير صفقة الأسلحة الضخمة، التي كانت الكويت قد توصلت الى اتفاق بشأنها مع الولايات المتحدة، في اطار مساعي الكويت لتحديث قواتها العسكرية للسنوات الاثنتي عشرة المقبلة.

وتشير المعلومات، الى أن الصفقة لاتزال معلقة حاليا الى أن يتم التوصل الى اتفاق بين الحكومة الكويتية ومجلس الأمة الكويتي، حول الكيفية التي سيتم بها انفاق الأموال التي رصدتها الحكومة لتمويل خطة التسلح الجديدة، التي تصل الى ٣،٥ مليار دينار كويتي أي ما يعادل ١١،٣ مليار دولار.

ويسعى أعضاء في البرلمان الكويتي، الى وقف تمويل الصفقة العسكرية ونقلت نشرة «ديفنس ويكلي» الأميركية، وهي متخصصة بشئون الدفاع عن مساعد رئيس الأركان الكويتي لشئون الأستخبارات اللواء سعود الشملان، وصفه لما يحدث بين البرلمان الكويتي والحكومة بخصوص صفقة الأسلحة الأميركية، بأنها «مشكلة، وقال «نحن في عجلة لإعادة بناء القوات المسلحة، ولكننا لانستطيع توقيع عقود».

وتتضمن تلك العقود شراء ٢٥٦ دبابة أميركية من طراز «أم ١ أيه ٢» قيمتها ٤،٥ مليار دولار، و١٢٥ عربة مدرعة لنقل الأفراد من طراز «ام ١ ـ ١٣»، اضافة الى معدات عسكرية اخرى، كما أن بريطانيا تبذل جهودا لبيع الكويت عربات عسكرية اخرى، غير أن هذه الجهود قد تتأثر اذا ما وصلت الأمور بين الحكومة والبرلمان في الكويت الى طريق مسدود ولم يتم حل المشكلة سريعا. وتقول مصادر دبلوماسية مطلعة، أن البرلمان الكويتي وضع عدة شروط خلال مفاوضات جرت خلف الستار في الأسابيع القليلة الماضية، مع الحكومة الكويتية يتوجب عليها تلبيتها اذا ما ارادت أن يصادق مجلس الأمة على خطتها لشراء تلك الأسلحة، حيث قدم المجلس، الى وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم الصباح قائمة تضم ستة ضباط كبار في الجيش الكويتي يتوجب طردهم من الجيش، نظرا لإتهامهم بالتقصير في واجبهم لمقاومة الأجتياح العراقي للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠م ، أو بتورطهم في تهم الفساد، اضافة الى ذلك فإن مجلس الأمة الكويتي يطالب الحكومة بتقديم تعهد بأنها لن تقوم بإنفاق كامل المبلغ «١١،٣ مليار دولار» فور مصادقة المجلس على خطة الحكومة.

ويقول المسؤولون العسكريون الكويتيون، أنه حتى ذلك المبلغ ليس كافيا لشراء المعدات العسكرية المطلوبة، ويؤكد اللواء الشملان على ذلك بالقول «انها لا تساوي شيئا لاثني عشر عاما» ويضيف «أنها قليلة جدا» فيما يتعلق بثلاثة أضعاف ما تحتاجه الكويت من معدات عسكرية كافية لتزويد قواتها المسلحة للسنوات الإثني عشر المقبلة.

وتقول مصادر دبلوماسية غربية، أن جزءا من القلق الذي يسود أوساط مجلس الأمة الكويتي هو الحجم الكبير للعقود العسكرية التي يمكن أن تستوعب ميزانية الاثني عشر عاما المقبلة ، اذ حصلت شركة ريثون للصناعات العسكرية الأميركية في شهر يناير «كانون ثاني» الماضي بعقد قيمته ٣٢٧ مليون دولار، لتزويد الكويت بخمس بطاريات صواريخ باتريوت و ٢١٠ صاروخا، كما أن حكومة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ابلغت الكونغرس الأميركي في ١٥ يناير بتحديث القوات العسكرية الكويتية التي تتضمن ٢٥٦ دبابة من طراز «أم ١ أيه ٢» ومعدات اخرى قيمتها ٤،٥ مليار دولار، وقد ساهم حجم الصفقة الى زيادة القلق حول تكلفة إعادة تجهيز الجيش الكويتي.

وقد صعّد مجلس الأمة الكويتي مواقفه المتعلقة بمسائل عسكرية اخرى ، حيث يصر على وجوب ان يمثل خمسة من كبار ضباط الجيش الكويتي أمامه للإدلاء بشهاداتهم حول الإنهيار السريع للجيش الكويتي أمام الهجوم العراقي في أغسطس ١٩٩٠م.

وتؤكد مصادر دبلوماسية مطلعة، أن السفير الأميركي لدى الكويت ادوارد غنيم يبذل مساعي حثيثة، لإقناع أعضاء بارزين في مجلس الأمة الكويتي بعدم التصعيد مع الحكومة الكويتية ، المصادقة على صفقة الأسلحة الأميركية ، وذلك خلال زيارات منتظمة يقوم بها الى ديوانيات أعضاء المجلس وخاصة «المعارضة».

وتقول مصادر دبلوماسية غربية، أن المناقشات التي دارت مع المجلس فيما يتعلق بصفقات الأسلحة، تظهر نمو قوة البرلمان الكويتي الجديد «الذي أنتخب في شهر أكتوبر من العام الماضي ، ومساعيه الى تأييد حقه في مراقبة ومحاسبة السياسات الحكومية ، وكانت الحكومة الكويتية قد حلت مجلس الأمة عام ١٩٨٦ بدعوى «إثارة المتاعب» لها.

وتشير تلك المصادر، الى أن مفاوضات تجري الآن بين الحكومة والمجلس للتوصل الى حل وسط ، من المرجح ان يتضمن طرد أو على الأقل نقل بعض كبار ضباط الجيش ، فيما تقول شركة جنرال ديناميكس الأميركية أنها واثقة من أن صفقة الدبابات الأميركية التي تنوي بيعها للكويت لن تتأثر ، وذكر الناطق بأسم الشركة دان غيليلاند «أننا نعلم أن كل شيء يسير حسبما جرى إعداده».

## النسق التاريخي للعلاقة بين المجتمع والدولة وتاثيره على المثقفين

# مخاض الخروج من زمن التأسيس

## توفيق الشيخ

**اتسمت الفترة بين وفاة الملك عبد العزيز ، في ١٩٥٣م حتى سيطرة فيصل على السلطة في ١٩٦٢م بانحسار في هيمنة السلطة بفعل غياب موّسس المملكة ، الذي اتسم عهده بالخشونة ، في الوقت الذي بدأت تستقبل اولى الانعكاسات الاجتماعية للتطور الاقتصادي المترتب على تدفق الدفعات الرئيسية الاولى من أموال البترول ، لقد حدث هذا في الوقت الذي كان المحيط العربي يتفاعل مع تطورات سياسية رئيسية تصب بمجملها في اتجاه تطوير عميق في بنية المجتمع العربي وعلاقاته الداخلية والخارجية ، على مختلف الصعد.**

### دائرة ضيقة

فتحت وفاة الملك عبد العزيز الباب لتغيير نوعي في طبيعة السلطة السياسية ، ولاسيما علاقتها بالمجتمع ، ترك تاثيرات ملموسة في الاساسات التي تتشكل فوقها النخبة السياسية ، فخلال نصف قرن من الزمن هي الفترة الفاصلة بين استيلائه على الرياض في يناير ١٩٠٢ ووفاته في نوفمبر ١٩٥٣ مارس الملك السلطة باعتباره شيخ القبيلة الغالبة ، او الشيوخ (شيخ المشايخ) كما كان يصفه اتباعه ، وفي هذا الاطار فقد تشكلت السلطة ضمن دائرة محدودة جدا من الاشخاص ، تمارسها باعتبارها حقا مطلقا حصلت عليه نتيجة جهود شخصية (١) تتواصل مع حق تاريخي مدعى ، ويعكس التعبير المتعارف في وصف احتلال الملك عبد العزيز للاقاليم التي تشكل اليوم المملكة العربية السعودية ، هذا المضمون ، حينما يقول اعضاء العائلة الحاكمة وواضعو التاريخ الرسمي ان الملك قد (استعاد ملك آبائه واجداده) في اشارة الى هذا الحق التاريخي.

وبالنظر الى الاصل القبلي للسلطة فقد روعي في تنظيمها وعلاقتها بالقوى الاخرى الموجودة على حاشيتها اوفي المجتمع ، ان لايتجاوزفي توزيع (حصص) الحكم الدائرة الاولى في القبيلة ، وعند التقييم فقد كان الناس يُصنفون بناء على أصولهم القبلية من حيث قوتها او علاقتها بالقبيلة الغالبة.

وقد كان من المفترض ان يؤدي استقرار السلطة الجديدة لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، الذي كان قد سبقه دمج اقاليم المملكة في ظل نظام سياسي واحد عام ١٩٣٣ ، ثم تدفق البترول وما ترتب عليه من علاقات جديدة مع العالم وتموضع جديد للمملكة في النظام الدولي ، الى تطور فلسفة الحكم فيما يتعلق بتركيبة السلطة وعلاقة النخبة الحاكمة بالشعب ، ثم وبصورة خاصة في طريقة تشكل النخبة السياسية ، لكن ولاسباب تتعلق باستمرار السيطرة الفردية لموّسس النظام الذي ينتمي فكريا واجتماعيا الى زمن ما قبل الحرب الكونية الثانية ، فان المملكة بقيت تدار بذات الطريقة التي كانت متعارفة في بدايات القرن (٢) حينما كانت الجزيرة العربية مقسمة الى امارات صغيرة ، هي في حقيقتها امارات قبائل ، وليست دولا بالمفهوم الحديث ، وكان الظهور الفعلي للحكومة لايتعدى ثلاثة مظاهر : الامير والفداوية (الحرس) والعشارين (جباة الضرائب).

في الفترة اللاحقة لنهاية الحرب الكونية الثانية بدأت الدولة تظهر فعليا في المجتمع ، بصورة اوسع مما كانت عليه في السابق ، فقد تجاوزت الآن هذه الحدود واصبح لها وجود ملموس على اصعدة مختلفة تضم بالاضافة الى تلك السابقة ، الخدمات العامة كالبلدية والتعليم والصحة إضافة الى قيامها بتأسيس جيش نظامي ذي طابع مدني.

ويرجع هذا التطور الى انضمام مجتمعات جديدة الى الدولة السعودية ذات طابع مدني لاسيما مدن الحجاز الرئيسية (٣) اضافة الى وصول عدد من الشركات الاجنبية التي جاءت اثر اكتشاف البترول ، والاتساع المضطرد في التواصل مع العالم الخارجي الأمر الذي اوجد حاجة الى توسيع مهمات الدولة ، ونطاق عملها ، ترتب عليه الحاجة الى توسيع الجهاز الاداري ، مما هيأ الفرصة لانضمام طبقة جديدة من السكان الى الإدارة الحكومية التي كانت في الماضي محصورة على الاشخاص القريبين من مركز السلطة ، وفي الحقيقة فقد جرى الفصل ولو بالتدريج بين السلطة السياسية والادارة الحكومية ، وجرى تفريغ الادارة من المضمون السياسي قبل ان يتم توسيعها لتستوعب الوافدين الجدد الى العمل الحكومي من خارج الطبقة السياسية التقليدية.

في جانب اخر أثمر الإستقرار السياسي والأمني الذي نعمت به البلاد بعد توحيدها في تحريك طموحات النخب الاجتماعية القديمة التي تم تهميشها بعد الغاء الامارات القديمة ترافق مع ظهور طبقة جديدة من المتعلمين على النظام الحديث ، هم الطلائع الاولى من خريجي المدارس التي انشئت حديثا ، أو تلك التي عادت الى العمل بعد ان أغلقت في بدايات سيطرة العائلة السعودية على المناطق المدنية في الحجاز والمنطقة الشرقية ، فضلا عن العدد القليل ـ نسبيا ـ من ابناء العوائل التي فرّت الى الخارج في منتصف العشرينات ، ثم عادت بعد استقرار الاوضاع ، وقد استثمرت فرصة وجودها في الخارج لتعليم ابنائها ، وقد وجد معظم هؤلاء المتعلمين فرصا للعمل في الدوائر الحكومية ، التي استحدثت تبعا لتطور وضع الدولة وظهورها على الصعيد المدني ، وهذا هو السبب وراء الاعتقاد السائد بين الباحثين بان الادارة الحكومية الجديدة هي الرحم الذي حمل النوايات الاولى التي تشكلت منها الطبقة الوسطى الوطنية ، والتي يشار اليها اليوم باعتبارها الطبقة العليا في المجتمع في المجالين الثقافي والاقتصادي على وجه الخصوص.

على ان أوضاع البلاد ولاسيما العلاقة بين المجتمع والسلطة ، لم تكن قد

نضجت لتقوم هذه الطبقة بدور هام في تغيير نمط الحياة في مملكة جديدة، وفي ظروف سريعة التغير، وان كان ذلك مطمحهم على اي حال.

ومن المقدر ان العديد من ابناء هذه الطبقة كانوا يسعون الى نوع من المشاركة في السلطة، يرون انهم كانوا يستحقونها، انطلاقا من فكرة ان وجود الدولة في المجتمع، وسيرورة اعمالها كان يعتمد بصورة كاملة تقريبا على جهودهم وكفاءاتهم، ولكن هذه المشاركة لم تكن ممكنة في ظل التنظيم السياسي الذي اقامه مؤسس المملكة، وهذا هو السر وراء شعور معظم الناس بان وفاة الملك عبد العزيز، قد اتاحت الفرصة المنتظرة لممارسة التعبير عن الذات والعمل لتحقيق المطامح (٤).

ويستمد هذا الشعور مبرراته من الطريقة الفردية المغلقة التي اتسم بها الحكم خلال عهد الملك المؤسس، اذ انه على الرغم من حاجته الماسة الى الاداريين الاكفاء لاسيما في المراتب العليا من الدولة، فقد احتفظ بالسلطة الفعلية لنفسه، كما حافظ على المناصب العليا حكرا على عدد قليل جدا من خواصه الذين رافقوه منذ بدايات حكمه، (حين كنا في الحجاز - يقول احد مساعدي الملك المقربين - كانت هناك اجتماعات مثيرة ومؤتمرات كثيرة بين الملك ورؤساء القبائل وعلماء الدين في المنطقة، لكن العمل الحقيقي للدولة كان يتم حين يأتي ابن سليمان - وزير المالية والمساعد المباشر للملك - وحده بسجلاته الى غرفة الملك الخاصة بعد صلاة الفجر مباشرة)(٥). وثمة امثلة تشير بوضوح الى ذلك القدر من الحرص على حفظ المناصب العليا بعيدة عن ايدي الوافدين الجدد، فالامير فيصل الذي كان يتولى رسميا منصب نائب الملك في الحجاز، كان الى ذلك وزيرا للخارجية والداخلية ورئيسا لمجلس الشورى ومسؤولا عن الاذاعة ومراقبة المطبوعات ومرجعا لادارة المعارف والصحة، ومع ان كثرة هذه الاعمال توجب الاتكال على الموظفين التنفيذيين الذين يقومون بامرها بصورة فعلية، الا ان هؤلاء قد حرموا من اي صلاحية مستقلة، واعتبروا مجرد مساعدين للمسؤول الاول، وسنرى مثل هذا الامر متكررا في الرياض حيث اعتبر الملك نفسه مسؤولا عن كل تفصيل ولو صغير من حياة البلاد.

وفي الوقت الذي اضطر لاعطاء بعض الصلاحيات للاشخاص المقربين منه، لاسيما في السنوات الاخيرة من حياته، فقد اختص بها ابناء العوائل النجدية الموالية، ويشير محمد المانع كبير مترجمي الديوان الملكي الى ان الملك قد اعتمد على النجديين القادرين، واستدعى حتى اولئك الذين كانوا يعيشون خارج البلاد لاحتلال الوظائف الجديدة، في خطوة يبدو انها تستهدف منع البيروقراطية التي ورثها عن الحكم الهاشمي من السيطرة على ادارة الدولة الجديدة فقد (دعا جلالته نجديين من كل الاقطار العربية الاكثر تقدما كمصر والهلال الخصيب، ليأتوا الى المملكة ويعملوا في الحجاز)(٦). لقد بدأ الملك في توسيع جهازه الاداري بواسطة ما اسماه غسان سلامة (التفويض الشخصي) الذي يمثل احد تطبيقات السلطة الابوية وكان هذا التفويض يتعلق بالشخص الذي اختاره الملك ممثلا وليس بالجهاز الذي يعمل فيه، فوزارة الخارجية التي كان وزيرها فيصل لم تكن سوى جهاز سكرتارية للوزير (٧) كما يعطي تشكيل الوزارات فكرة عن الرغبة المفرطة في الحفاظ على الطابع الشخصي للحكم، وابقاء السلطات محصورة في شخص الملك، فقد ترك الملك تشكيل مجلس الوزراء حتى الشهور الاخيرة من حياته حينما احتاج الى ايجاد اطار لمنع تنازع اولاده الكثيرين على السلطة، لكن هذا المجلس لم يعقد الا جلسة واحدة قبل وفاة الملك، وضم المجلس اربعة امراء بالاضافة الى وزير المالية عبد الله السليمان، لكن قبل ذلك تشكلت ثلاث وزارات تبعا لتوسع علاقات المملكة بالخارج، فقد شكلت وزارة المالية اثر حصول ارامكو على امتياز التنقيب عن البترول، واقيمت وزارة الخارجية اثر احتلال الحجاز ووزارة الدفاع اثر توقيع اتفاقية القاعدة الامريكية في الظهران، اما اول مجلس وزراء حقيقي فلم يتشكل الا في العام ١٩٥٤ اثر تولي الملك سعود العرش، الامر الذي دفع باحثين الى القول بان جهاز الدولة لم يتأسس الا بعد وفاة ابن سعود (٨).

ومع هذا التشدد في توسيع اطار السلطة فلم يكن احد من الطامحين من ابناء الطبقات الاجتماعية التقليدية او من الطبقات الجديدة قادرا على استثمار الادارة الحكومية الحديثة النشأة، كقناة للمشاركة في الحياة السياسية او الاجتماعية او الحصول على نفوذ، ولذلك مال عدد من الوجهاء والمثقفين ولاسيما في الحجاز، الى التوسل بادوات لاتنتمي الى القطاع الحكومي، كالتجارة والصحافة، باعتبارها وسيلة محتملة لصناعة النفوذ، لكن هذه المحاولات لم تنجح اطلاقا - في ذلك الوقت على الاقل - بسبب القيود التي فرضت على المطبوعات والتي حولتها الى مجرد وسيلة للدعاية الحكومية، فالملك عبد العزيز الشديد الحذر من تفتت سلطته، كان يستوعب إمكانية توسل النخبة الحجازية بالصحافة والعمل الثقافي لاستعادة دورها ونفوذها السياسي المفقود، لذلك فانه لم يتأخر في التعامل مع هذا الاحتمال حيث أصدر بعد أقل من عام واحد على اتمام سيطرته على الحجاز نظاما للمطبوعات والمطابع يتكون من أربعة أبواب تحدد مفهوم النشر ووظائف الطباعة ومسؤولية الاجهزة والافراد والتزاماتهم وواجبات النشر وشروطه (٩).

في ذلك الوقت لم تكن السلطة الجديدة قد اجازت اي مطبوعة في الحجاز، وهي لم تكن قد اجازت اي مطبوعة في اي منطقة اخرى من المناطق التي انضمت قبل هذا التاريخ الى المملكة، ماخلا الجريدة الحكومية (أم القرى) التي تعتبر امتدادا للصحيفة الرسمية لحكومة الهاشميين المطاح بها، ويظهر لنا ان اصدار هذا النظام كان يستهدف بالدرجة الاولى التعامل مع الصحافة الاجنبية لاسيما الهندية والمصرية التي سبق ان انتقدت اجراءات الحكومة في الحجاز (١٠) او مع طلبات لاصدار صحف لم تجر الموافقة عليها.

في ١٩٢٨ أي بعد عامين من صدور هذا النظام، أصدر محمد حامد الفقي جريدة الاصلاح في مكة المكرمة، وهي بذلك الصحيفة الاولى الاهلية التي تصدر منذ ان وصل الملك عبد العزيز الى السلطة في مطلع القرن العشرين، وصدرت الصحيفة الثانية (صوت الحجاز) في العام ١٩٣٢ في مكة المكرمة ايضا على يد محمد صالح نصيف وهو من اعيان الحجاز الذين مالوا الى تأييد السعوديين قبيل سقوط الحكم الهاشمي، وبعد ذلك بسبع سنين اي في ١٩٣٧ صدرت ثلاث صحف هي المنهل لعبد القدوس الانصاري والنداء الاسلامي لمصطفى اندرقيري والمدينة المنورة لعلي وعثمان حافظ.

ويبدو ان صدور هذا العدد من الصحف قد اثار قلق الملك، الذي أجرى في العام ١٩٣٩ تعديلات اساسية على نظام المطبوعات واصدره بصيغة جديدة بقيت هي السائدة طيلة عقدين من الزمن، وعلى الرغم من اننا لانملك معلومات عن الصيغة القديمة لنقارنها باختها الاحدث، الا ان من الواضح ان النظام الجديد كان اكثر صرامة وتشددا بحيث أعاق صدور اي مطبوعة جديدة خلال السنوات العشر التالية، وهو الامر الذي دعا د. هاشم عبده هاشم الذي درس تاريخ الصحافة السعودية للقول بان التفسير الوحيد لهذا التوقف هو انصراف القطاعات الاجتماعية المختلفة الى بناء نفسها على

نحو يسمح لها بمواجهة مسؤولياتها المستقبلية بصورة اكثر فاعلية ، اضافة الى انصراف الدولة لتكوين اطاراتها الخاصة وتاسيس مقوماتها في ظرف كان النشاط الاجتماعي او السياسي من خلال الاطارات الثقافية او الصحافية يثير الكثير من القلق والحذر في دولة كان همها احكام التوجيه للرأي العام المحلي (١١).

يعطي نظام المطبوعات الصادر في صفر ١٣٥٨ هـ مثالا دقيقا على المخاوف التي راودت الملك تجاه المخاطر التي يمكن ان تنجم عن ظهور طبقات جديدة او عودة الطبقات القديمة الى ميدان العمل الاجتماعي عبر القنوات الثقافية ، لذلك فان بنود هذا القانون كانت بمثابة صمام أمان لاحتواء المخاطر التي يمكن ان تترتب على وجود صحافة نشطة في البلاد ، فقد تضمن القانون بنودا تجعل خروج اي مطبوعة عن دائرة الرغبات المؤكدة للدولة شبه مستحيل ، وبالتالي فان الصحافة التي حصلت على اذن بالموالاة فقط ، كان من العسير عليها ان تلعب دورها المفترض كوسيلة لصناعة القوة السياسية او صناعة رأي عام مؤيد .

ينص نظام المطبوعات المذكور على ان اي مطبوعة محلية او اجنبية يجب ان تحصل على ترخيص رسمي قبل اصدارها ، وان تودع خمس نسخ منها في مكتب الامير فيصل الذي تتبعه الدائرة المكلفة بالرقابة ، كما تلتزم المطبوعة بالامتناع عن توجية النقد الى اي شخصية رسمية او جهاز من اجهزة الدولة او الدول الحليفة لها ، كما تمتنع عن توجيه النقد الى ممثلي الدول الاجنبية في المملكة والهيئات العامة ، وفي حال المخالفة يعاقب كاتب المقال والمسئول عن المطبوعة بالسجن والغرامة وايقاف المطبوعة عن الصدور.

ولم يشر النظام المذكور بالتفصيل الى الكتب ، لكن الملك لم يفوت الفرصة فقد اصدر في محرم ١٣٧١ اوامر اضيفت الى نظام المطبوعات تنص على معاقبة كل مواطن او مقيم في المملكة يكتب كتابا بدون ترخيص سابق ، وتشدد الغرامة اذا كان الكتاب مخالفا لسياسة الدولة او مذهبها الرسمي ، كما تضمنت المادة الثانية من هذا الامر معاقبة صاحب المطبعة التي قامت بطبع الكتاب ، اما اذا قام المواطن او المقيم بطباعة كتابه في الخارج قبل الحصول على الترخيص الحكومي فانه يتحمل العقوبات المقررة على الكاتب وصاحب المطبعة معا (١٢).

وفي ظل نظام كهذا لم يكن في وسع الكتابة او الصحافة ان تساعد الطامحين على التعبير عن ذاتهم او المشاركة في الحياة العامة ، على الرغم من ان عديدين كانوا يتطلعون الى هذه الوسيلة ، باعتبارها الجسر الاقرب لتجاوز حال الهامشية والقيام بدور فاعل في الحياة العامة ، وأثر هذا الحال على اهتمامات الصحافة ذاتها حيث غاب عنها الجانب السياسي تماما ، واقتصرت على الموضوعات الثقافية العامة والاجتماعية ذات النمط الوعظي غالبا ، وطغى الغرض الادبي التقليدي على سائر الاغراض (١٣).

وبموازاة ذلك فشلت النخبة القديمة التي حاولت استعادة نفوذها من خلال قنوات اخرى فقد انتهت جهودها الى الفشل ، على الرغم من محاولات كثيرة لاسيما تلك التي قام بها بعض المهاجرين من المنطقة الشرقية الذين استقر معظمهم في العراق ، او تلك التي قام بها اعضاء في المجلس الاهلي ومجلس الشورى الذي تشكل لفترة محدودة في مكة المكرمة .

لكل تلك الاسباب فقد شهدت الفترة اللاحقة مباشرة لوفاة الملك عبد العزيز تصاعد الشعور بإمكانية قيام النخب الاجتماعية غير الشريكة في السلطة ومن بينهم النخبة القديمة او كبار رجال الدين والمثقفون وممثلو الطبقة الوسطى غير القبلية بدور في الحياة العامة للبلاد ، الى الدرجة التي امكن لاحد الباحثين اعتبار عام وفاة الملك (نقطة انطلاق حقيقية ليس في استئناف صدور الدوريات فقط ، وانما في بداية مرحلة النمو الفكري للمملكة)(١٤).

## عهد الملك سعود

كانت الفترة بين تولي الملك سعود العرش في نوفمبر ١٩٥٣ وحتى عزله في ١٩٦٤ حافلة بالتطورات داخل المملكة وحواليها ايضا ، فقد تضاعفت مداخيل البلاد من صادرات البترول لاسيما منذ اتفاق الحكومة وشركات البترول الامريكية الاربع التي تملك ارامكو على تقاسم ارباح الصادرات البترولية ابتداء من يناير ١٩٥٠ ، وحصلت الحكومة من ارامكو على ١١٠ ملايين دولار عام ١٩٥١ وهو مايعادل ضعف ايراداتها في العام السابق ، وقد تضاعف هذا الرقم ايضا في العام التالي وتخطى عتبة المئتي مليون دولار في عام ١٩٥٤ حتى بلغ ٣٤١ مليونا في ١٩٥٥.

ومع ان زيادة المداخيل قد رافقها زيادة موازية في التبذير والانفاق غير المبرر (١٥) الا انها على اي حال عززت قدرة الحكومة علي الانفاق على المشاريع المختلفة وعلى استقطاب المزيد من المواطنين الى الدوائر الحكومية ، ان اهمية هذا الجانب تتضح من الاخذ بعين الاعتبار حقيقة ان الانفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في المملكة ، وكانت اهميته تتزايد مع تزايد ايرادات الدولة من صادرات البترول.

والحقيقة انه لايمكن الحديث عن عامل واحد باعتباره مسئولا عن التغيير الذي رافق تولي الملك سعود للعرش ، على صعيد مشاركة النخبة الاجتماعية في الحياة العامة خصوصا ، فقد كان غياب مؤسس المملكة ظرف انتقال بكل معنى الكلمة ، فاضافة الى تحسن الاحوال المعيشية:

** تأثرت البلاد برياح التغيير التي هبت على المنطقة في تلك الحقبة ، لاسيما منذ النكسة العربية في ١٩٤٨ واعلان دولة اسرائيل ، ثم تاميم البترول الايراني في ١٩٥١ ثم الثورة المصرية في منتصف العام التالي ، وارتفاع حدة الصراع ضد الوجود الاستعماري في العالم العربي ، ولاسيما تبلور الدعوة القومية التي اطلقها الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتي وجدت لها استجابة سريعة في المملكة ، تجلت بايقاف عمال شركة ارامكو شحن البترول في ميناء راس تنورة على الخليج العربي ، اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

وظهرت بين عمال شركة ارامكو الذين بلغوا نحو ٢٢ ألف عامل في ١٩٥٤ بواكير التنظيمات السياسية المعارضة ، التي لعبت دورا هاما في الحياة الاجتماعية خلال الخمسينات والستينات الميلادية ، وعبر الناس لاول مرة عن تطلعاتهم حينما استقبلوا الرئيس المصري عند زيارته لمركز اعمال الشركة في الظهران في سبتمبر ١٩٥٦ بتظاهرة لم تشهد لها البلاد مثيلا قبل ذلك التاريخ ولا بعده حتى اليوم (١٦).

** ومن الطبيعي جدا ان تحدث القوة المالية الجديدة بعض التغيير في المفاهيم المتعلقة بضمان النفوذ ، وفلسفة العلاقة بين العائلة المالكة والشعب ، فالملك عبد العزيز الذي كان لايملك من المال الا القليل اهتم بضمان ولاء القبائل القوية ، التي وفرت له على الدوام القوة العسكرية التي اخضعت المدن والمناطق الحضرية في الجزيرة العربية ، اما الملك سعود الذي كان في وسعه استرضاء سكان الحواضر و(شراء) ولائهم فلم يعلق كبير اهمية على

القبائل ووجه بدلا من ذلك جهدا كبيرا الى المدن ، والمجتمعات المدينية ، وعمل دائما على اظهار نفسه بصورة المعبر عن الطموح الى التغيير والتقدم ، هذا الطموح الذي كان قد تصاعد خلال هذه الفترة بين السكان الحضريين .

** كما ان شركة ارامكو التي اكتشفت منذ أول اضراب لعمالها في العام ١٩٤٥ انها لا تعيش في منطقة معصومة من الاضطراب ، شجعت عددا ملحوظا من الطموحين من عمالها على الخروج من الشركة للعمل كمقاولين يقدمون الخدمات والعمالة التي تحتاجها ، الامر الذي يعدهم بدخل اكبر ومكانة اجتماعية ارفع ، وهو علاوة على ذلك مساهمة في صناعة القاعدة الاجتماعية التي ستحتاجها الشركة مستقبلا في الدفاع عن مصالحها في مقابل ضغوط العمال او الحكومة ، هذا على الاقل مافهمه مايلز كوبلاند الذي عمل وقتها في مكتب المخابرات الامريكية المكلف بالشرق الاوسط (١٧).

ان نظرة متعمقة اليوم في تركيب القطاع التجاري في المملكة يوضح بجلاء ان معظم كبار التجار ورجال الاعمال في القطاع الخاص ـ باستثناء امراء العائلة المالكة ـ بدأوا طريقهم الى الثروة انطلاقا من مكاتب ارامكو او حقولها ، ومع ان هؤلاء لم يلعبوا دورا مهما في صناعة السياسة السعودية ، الا انهم كانوا الثقل المقابل لرجال الاعمال الذين ساندوا الملك سعود واعضاء حكومته في محاولاته للضغط على الشركة ، لاسيما بعد التحدي الخطير الذي واجهته عندما قرر الملك السيطرة على قطاع نقل البترول عام ١٩٥٤ (١٨). وفي الوقت الراهن فان رجال الاعمال الذين ينظر اليهم باعتبارهم مؤثرين محتملين في حال قررت الحكومة فتح ابوابها ، سيكونون على الاغلب من هذه الطبقة التي ـ حسب وصف سفير امريكي سابق ـ يجيد اعضاؤها اللغة الانجليزية ويستوعبون حقيقة ان استمرار الازدهار الاقتصادي ، يعتمد الى حد كبير على شراكة ثابتة بين الولايات المتحدة والمملكة ، محورها الاساس ضمان انتاج وتدفق البترول السعودي الى الدول الصناعية بكميات واسعار مناسبة (١٩).

وأدى تصاعد مداخيل البلاد من صادرات البترول الى تحسن مضطرد في الخدمات الحكومية ، واقيمت لاول مرة وزارة للتعليم وخصصت ميزانية كبيرة نسبيا لافتتاح المدارس الجديدة ، بلغت نحو ٤٨ر٦ مليون ريال في عام ١٩٥٣ وهي اربعة اضعاف المبلغ الذي رصد لهذا القطاع في العام السابق ، وقد افتتحت بهذا المبلغ ٢٠ مدرسة جديدة استقطبت نحو ستة الاف تلميذ جديد ، وفي السنة التالية كان عدد المدارس في انحاء البلاد قد بلغ ٤٤٦ مدرسة تضم مايقل قليلا عن ٥٠ الف تلميذ ، واستدعي لاجلها نحو الفي مدرس من الدول العربية لاسيما مصر وفلسطين.

وخلال السنوات التالية حتى تولي الملك فيصل السلطة ارتفعت ميزانية القطاع التعليمي بصورة متتالية ، كما ازداد عدد الطلبة فبلغوا في العام ١٩٦٢ نحو ١٣٩ الف طالب في المراحل المختلفة .

وشهدت هذه المرحلة ايضا بداية التعليم الثانوي الرسمي في العام ١٩٥٨ حينما افتتحت ٦ مدارس كما افتتحت كلية الاداب التي كانت نواة لجامعة الملك سعود في العاصمة الرياض باحد عشر طالبا ، ازدادوا الى نحو الف طالب في بداية الستينات يتوزعون على أربع كليات جامعية .

وعلى الرغم من القيود الكثيرة التي فرضت على القطاع التعليمي والرقابة المحكمة من جانب السلطات ، للحيلولة دون انتقال الافكار غير المرغوبة من خلاله الى المجتمع ، الا اننا نعتقد ان هذا القطاع يحتفظ بالفضل الاول في التغييرات التي حدثت في المجتمع السعودي عند بداية انطلاقه ، ويرجع ذلك الى ماسببه من انفتاح على الثقافات المختلفة ، ولما احدثه من تهميش للقيم الاجتماعية المانعة لتمتع الطبقات الاجتماعية الجديدة بالدور الذي يتناسب وخروج المجتمع من الحالة القبلية / الريفية الى الحالة المدنية ، وقد جاء هذا عبر المعلمين القادمين من مجتمعات اكثر انفتاحا على الثقافات وعبرها الى حملة هذه العلوم ، بينما اعتاد المجتمع على تمحور القيمة حول مراكز السلطة القبلية او رجال الدين المنعزلين عن تطورات الحياة من حولهم وفي العالم .

ونستطيع قراءة القلق الحكومي من التاثيرات السلبية المحتملة للتعليم على النظام الاجتماعي ، من الامر الملكي الذي اصدره سعود في ابريل ١٩٥٤ والقاضي باستدعاء السلطة القبلية او رجال الدين المنعزلين عن تطورات الحياة من حولهم وفي العالم .

ونستطيع قراءة القلق الحكومي من التاثيرات السلبية المحتملة للتعليم على النظام الاجتماعي ، من الامر الملكي الذي اصدره سعود في ابريل ١٩٥٥ والقاضي باستدعاء الطلبة السعوديين الدارسين في الخارج ، مع تهديد المخالف بالحرمان من الجنسية السعودية (٢٠) اذا لم يقدم عذرا قويا او تزكية من رجال ذوي شان ، وقيل وقتها ان هذا الامر يتعلق خاصة بالطلبة السعوديين الذين يتلقون تعليمهم الجامعي في البلاد العربية المتاثرة بالموجات المعادية للغرب او الانظمة العربية الموالية له ومن بينها النظام السعودي ذاته ، لكن من الواضح ان نص الامر الملكي لايتحدث عن طلبة في بلاد معينة بل كل الطلبة السعوديين في الخارج .

وفي المحيط القريب من المملكة كانت رياح التغير تعصف بالمجتمع العربي ، وتاثرت المملكة خصوصا بالتطورات الناشئة عن ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر وماتلاها من الغاء النظام الملكي ومن ثم المواجهة بين الجمهورية الجديدة والغرب وما ادى اليه من الاعتداء الثلاثي على بور سعيد ، والاتجاه الحاد جانب الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتحريض الشعب العربي ضد الغرب والحكومات المرتبطة به.

وقد فعلت هذه الاحداث عميقا في وجدان السعوديين ، وظهرت عشرات من المبادرات التي تدل على ان دعوات عبد الناصر لم تذهب هواء في شبك ، ففي مواقع انتاج البترول على الساحل الشرقي من المملكة استقبلت جماهير غاضبة من عمال البترول الملك سعود الذي كان قادما لافتتاح مشروعات جديدة لشركة ارامكو ، وادت المظاهرات التي بدأت في التاسع من يوليو الى شحن الجو في المنطقة وفرضت الحكومة الاحكام العرفية بصورة غير معلنة ، واصدر الملك امرا يحدد عقوبات قاسية على المتظاهرين ومن يضرب عن العمل او ينظم تجمعات او جماعات لهذا الغرض ، كما اعتقل عشرات من عمال الشركة ومؤيديهم في مدن المنطقة الاخرى (٢١) وقد ادت هذه الاحداث الى تطور التفكير السياسي عند العمال الذين عملوا منذئذ على تحويل اللجنة الخاصة بتنظيم نشاطاتهم الى نواة لتنظيم سياسي ، دعا في بيان له الى اصلاحات جذرية تطال لاول مرة النظام السياسي للبلاد وعلاقاتها الخارجية ، وقد تطورت هذه اللجنة من ثم الى ماعرف بجبهة الاصلاح التي شكلت النواة الاساسية للتيار اليساري في المملكة بمعظم تفريعاته .

وعقيب العدوان الثلاثي مباشرة قام عمال شحن البترول في ميناء راس تنورة على الخليج العربي بوقف العمل تضامنا مع مصر ، وشهد هذا العام ايضا قيام طلبة المدارس في القصيم بتشكيل جمعية طلابية بتشجيع كما يبدو من مثقفين ارادوا البقاء وراء الاضواء، كان اول مطالبها ابعاد رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عن المنطقة، وتوحيد مناهج التعليم مع المناهج السورية والمصرية ، وافتتاح مدارس ثانوية ومعاهد عليا ، وقد ادت محاولات الطلاب للتعبير عن هذه المطالب الى صدامات في شوارع بريدة مركز الاقليم مع رجال الهيئة وقوات الامن التي استقدمت لها تعزيزات من الرياض العاصمة ، وشكل قيام هذه الجمعية مايمكن اعتباره صدمة لمجتمع القصيم المعروف بشدة التحفظ ، خاصة بعد قيام رجال الامن بجلد الطلبة المتمردين علنافي شوارع المدينة(٢٢). امافي القوات المسلحة فقد ظهرت بوادر صغيرة منذ العام ١٩٥٥ ، استمرت على فترات متقطعة ولاسيما في المدارس العسكرية التي اسست لتخريج الفنيين الذين تحتاجهم قطاعات الجيش ، ونقل مثلا ان طلاب مدرسة المدفعية في الطائف غرب المملكة قد تظاهروا في فناء المدرسة بعد وصول اخبار الانقلاب العسكري الذي اطاح بالحكم الملكي في العراق وهتفوا (باقي اثنين واحد وحسين) اشارة الى الملك سعود ، كما وزع جنود معارضون منشورات معادية للحكومة ادت الى قيام الحكومة في مايو باعتقال عشرات منهم ، حيث نقل ان احدهم وهو قريب لرئيس الاركان يومذاك اللواء ابراهيم الطاسان قد توفي تحت التعذيب (٢٣). ومع ان عملا رئيسيا من جانب القوات المسلحة للتعبير عن خياراتها السياسية قد تأخر حتى النصف الثاني من الستينات وفق مايتوفر لدينا من معلومات ، الا ان السنوات الاخيرة من الخمسينات والنصف الاول من الستينات لم تخل من محاولات لاعلان المعارضة لسياسات الحكم وان كان معظمها من نوع المبادرات الفردية او المحدودة ، ويرجع ذلك في تقديرنا الى ان القوات المسلحة لم تتشكل كشريحة اجتماعية مدينية الطابع الا بعد اندلاع الحرب الاهلية في اليمن عام ١٩٦٢ حينما اتجهت الحكومة وبصورة مكثفة لتطوير الجيش ، وتحويله من مجموعات مقاتلة شبه بدوية الى قوة منظمة ومحترفة.

وعلى كل حال فقد شهدت الحقبة الممتدة بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات تطورا يمكن وصفه بالانقلابي في المجتمع السعودي كان محركه الرئيسي ازدياد مداخيل البلاد من البترول وما ترتب عليه من نشاط اقتصادي مستجد وتطور في الاحوال المعيشية والخدمات الحكومية.

لقد ادت تلك التطورات الى تنشيط سوق العمل في المدن الرئيسية ومدن انتاج البترول خاصة (٢٤) الامر الذي تسبب في هجرة واسعة من الارياف والبادية الى هذه المدن ، وتبعا تحول انماط النشاط الاقتصادي لمعظم السكان من الزراعة وما يتعلق بها الى التجارة والخدمات سواء في القطاعين العام والاهلي ، ومن المقدر ان هذه الهجرة الواسعة النطاق قد ادت الى اضعاف الروابط الاجتماعية التقليدية لاسيما القبلية وافسحت المجال لظهور زعامات اجتماعية تنتمي الى الطبقة الوسطى التي تكونت في اطار النشاطات الاقتصادية الجديدة ، وهو امر كان يمكن ان يحتسب كعنصر ضغط اضافي على الدولة ، التي اعتمدت فيما سبق على التحالفات الاستتباعية بين العائلة المالكة وزعماء القبائل الرئيسية ، لكن ولاسباب مختلفة فان هذه الشريحة سرعان ما انضوت تحت لواء العائلة المالكة التي استثمرتها بذكاء في اعادة التمركز كزعامة وحيدة للبلاد ، مستعينة بالقوة المالية التي توفرت لديها ، واتجاه الشرائح الاجتماعية الجديدة التي انضمت اليها في تهميش الزعامات القبلية والدينية وغيرها ، وابعادها عن دائرة القرار .

سنجد هذا السبب وراء معظم حالات الفشل التي منيت بها المحاولات الاصلاحية التي قامت بها النخبة الوطنية ، سواء تلك التي كانت قريبة جدا من الحكم او شريكة فيه كما في حالة الامراء الاحرار ، او تلك التي جاءت من خارج النخبة السياسية كما في حالة الحركة الوطنية ، ومن المقدر ان حداثة التشكيل الاجتماعي المديني وانعدام الانسجام بين الشرائح المختلفة التي يتشكل منها المجتمع السعودي ، اضافة الى التغيرات اليومية تقريبا التي كانت تمر بها البلاد ، كانت السبب الرئيسي وراء مايمكن وصفه بضياع النخبة الوطنية ومحيطها الاجتماعي اي الطبقة الوسطى الجديدة ، وعدم قدرتها على التعبير عن اتجاه موحد فيما يتعلق بطموحاتها ومواقفها الاجتماعية والسياسية ، وربما يكون هذا ايضا هو السبب وراء الاتجاه المتعاظم من جانب اعضاء تلك الطبقة الى الارتباط بالدولة ، باعتبارها تشكل مشروعا قائما في مقابل مشروعات مجهولة وغير متبناة بصورة مؤثرة من جانب قوى أساسية في المجتمع (٢٥).

## هوامش

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب، ص ٥٧٦
(٢) فاسلييف ، فصول من تاريخ العربية السعودية ص٣٣٢
(٣) المصدر ص٣٥٧
(٤) هاشم عبده هاشم ، الاتجاه العددي والنوعي للدوريات السعودية ص٣٠
(٥) محمد المانع ، توحيد المملكة العربية السعودية ، ص٢٦٢ ، انظر أيضا وليم كوانت ، السعودية في الثمانينات ص٩٣
(٦) محمد المانع ، ص٢٦٠
(٧) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية ، ص٥٨
(٨) المصدر ، ص٥٨ ، ٥٩
(٩) هاشم عبده هاشم ، المصدر السابق ، ص٤٨
(١٠) المصور ١٩٢٥/١٢/٤.
(١١) هاشم عبده هاشم ، ص٢٩
(١٢) فهد القحطاني ، صراع الاجنحة في العائلة السعودية ، ص٤٤٦
(١٣) هاشم ، المصدر السابق ص٤٩
(١٤) المصدر ص٣٠
(١٥) فاسلييف ، المصدر السابق ص٤٠٤
(١٦) لتفصيلات حول بدايات الحركة العمالية في ارامكو ، انظر توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ص٣٢٦
(١٧) مايلز كوبلاند ، حبال من رمل ص١٨٥
(١٨) لتفصيلات انظر توفيق الشيخ ، المصدر السابق ص٣٥٢
(١٩) وليم كوانت ، المصدر السابق ص١٥٣
(٢٠) فاسلييف ، المصدر السابق ص٤١٤
(٢١) توفيق الشيخ ، المصدر السابق ص٣٤٨
(٢٢) فاسلييف، ص ٤١٤
(٢٣) أمين المميز ، المملكة العربية السعودية كما عرفتها ص ٣٤٧ ٣٦٤
(٢٤) عبد الله السبيعي ، اكتشاف النفط واثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية ص١٣٤
(٢٥) أسامة عبد الرحمن ، المثقفون والبحث عن مسار ، ص٥٠

# نشوء المؤسسة الدينية السلفيّة

## (٢ من ٢)

أنور عبد الله

ينفرد الوهابيون، عن بقية المذاهب في العالم الاسلامي «السنّي»، بأنهم يمتلكون مؤسسة دينية قوية، نمت وتطورت حتى وصلت الى شكل «فاتيكان» يحمي ويصون مصالحهم ونفوذهم داخل السلطة والمجتمع. إنه «فاتيكان» وهابي حقيقي لا تقل سلطته ونفوذه على الاتباع، عن سطوة وقوة الفاتيكان الكاثوليكي الاوروبي في القرون الوسطى.

هذه الظاهرة الفريدة والوحيدة، ضمن مجرى تاريخ الاسلام السني، والتي يجهلها العرب والمسلمون قبل الاجانب، تستحق الوقوف عندها وشرحها لمعرفة طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في خلق وتركيز هذا الفاتيكان في هذه المنطقة دون غيرها، والابعاد الحقيقية لسلطته داخل المجتمع.

يؤكد لنا المسار التاريخي للدولة الاسلامية على عدم وجود مؤسسة دينية قوية ومنتظمة، لها هيبتها وخشيتها في نفوس الاتباع من ملوك وأمراء وأفراد وقادة ونبلاء وتجار، بحيث تمسك بيدها مصائر الامور المتعلقة بحياة الفرد والمجتمع دون الخضوع والرجوع الى مصدر أعلى منها، وتعاقب بشدة كل من يخالف تعاليمها في تفسير وتطبيق شرائع الدين على غرار هيمنة وممارسات الفاتيكان الاوروبي في القرون السالفة. نقول إن فقدان مثل هذه المؤسسة، هو إحدى خصائص السلطة الدينية ـ السياسية في التاريخ العربي والاسلامي، حيث تمركزت السلطة الدينية والدنيوية «الزمنية» بيد خليفة المسلمين، فهو المرجع الاعلى والحاكم بأمر الله، يحق له الرقابة على الجميع دون أن يكون عليه رقيب وما على الجهاز الديني الا تأكيد هذه المسألة «شرعيا» في اعلان الطاعة واصدار الفتاوى الدينية لصالح الخليفة وأسرته الحاكمة، إضافة الى ذكره والثناء عليه في خطبة الجمعة.

وإذا ما عارض الجهاز الديني التابع للسلطة الخليفة، فإن المعارضة غالبا ما تكون معارضة عرضية، تنتهي دون أن تترك أثرا عميقا نظرا لانعدام العلاقات المؤسساتية المنتظمة والقوية بين رجال الدين أنفسهم ، ولعدم استقلاليتهم عن «قصر الخلافة» أو قصر «السلطان».

وعلى هذا الاساس، أخذ رأي الخليفة والسلطان طابع «التقديس»، وكان موقفه، هو الموقف القاطع والجازم والمطاع ما برح قابضا بقوة على زمام الحكم والرقاب. ولهذا لم يسجل لنا تاريخ الدولة الأموية، العباسية، الفاطمية، التركية، الصفوية، حالة واحدة تقول بقبول أو خضوع الخليفة أو السلطان يوما الى نقد مباشر موجّه من القضاة أو الامراء، فضلا عن الرعية، بالشكل الذي رأيناه حينما تعرض الاخوان الوهابيون لإمامهم أو ملكهم «عبد العزيز»، مرات عديدة.

منحنا التاريخ العربي والإسلامي الكثير من الأمثلة التي تبرهن على طغيان الخلفاء والسلاطين، بحق القضاة وكبار العلماء، حينما يصدر منهم بادرة نقد، شأنهم في هذا شأن عامة الناس، ومن بين الأمثلة: جلد الأمام أنس بن مالك على يد الحجاج بن يوسف الثقفي، وقتل الشيخ غيلان الدمشقي وزميله صالح على يد الخليفة هشام بن عبد الملك، وجلد الإمام أبي حنيفة، وجلد وسجن الإمام أحمد بن حنبل على يد الخليفة المأمون ثم المعتصم، سجن الشيخ ابن تيمية، وغيرهم كثير.

في المقابل لم نشهد في تاريخ الدولة السعودية القديم والحديث أي نوع من العسف مثل الذي ضربنا أمثلته، تجاه أحد علماء أو قضاة الوهابيين على يد ملكهم أو إمامهم، طيلة ثمانين عاما ونيف. وبالرغم من أن رجال الدين الوهابيين أبدوا معارضتهم وانتقاداتهم الحادة عشرات المرات لسياسة الملك ابن سعود، ولكن لم تظهر ردود فعل قاسية وصارمة من جانب الملك ضدهم، وهو أمر لا يمكن تفسيره بسماحة خلق أو حلم أو «ديمقراطية» الملك، وقد رأينا قسوة لا تعرف الحدود ضد عامة الوهابيين أنفسهم «جيش الإخوان» حينما حملوا راية السلاح والمعارضة، بل لأنه يعلم قبل الجميع مالرجال الدين الكبار من دور هام في بناء «النظام الحالي» ومالهم من وزن وثقل داخل القبائل وسكان منطقة نجد، وأخيرا هناك مؤسستهم الدينية القوية، فهم يمثلون السلطة الدينية «الشرع» والملك تابع وحام له في نفس الوقت، أي لا يتمثل الشرع في شخصه، كما هو مجسد في شخصية الخليفة الأموي أو العباسي. فالشرع هنا، يتجسد في شخصية «العلماء الكبار ـ حراس الشرع الحنيف».

## كيف نشأ الفاتيكان الوهابي؟

إن وجود «فاتيكان ديني سني وهابي» في أواخر القرن العشرين مهيمن بشكل مطلق على الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية ومتحكم بمصير الانسان.. نقول أن وجود الفاتيكان الديني السني في هذه المرحلة التاريخية المتأخرة، يعد ظاهرة فريدة، تثير الاستغراب وتدفع الى التساؤل.

لماذا سمح النظام بوجود المؤسسة الدينية؟ هل بسبب ثقلها وعجزه في السيطرة عليها، أم بسبب حاجته لها؟. هل خلق العرش السعودي هذه المؤسسة الدينية، أم كانت هناك ظروف معينة فرضت نفسها عليه؟. وكيف أبقى عرش مستبد على الحكم طرفا يقاسمه سلطة القرار على المجتمع؟.

لا يمكن الاجابة على هذه التساؤلات بشكل علمي سليم، دون معرفة خصائص ومميزات منطقة نجد «آنذاك»، ودون الإحاطة بالظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي سبقت قيام العرش السعودي الحالي، والتي شكلت المقدمات الاولى والاساسية لتثبيت أركان المؤسسة الدينية وتطورها لاحقا.

فالنظام السعودي لم يسمح بوجود مؤسسة دينية سبقت نواتها وجوده، ولكن العرش الوليد كان في أمس الحاجة الى حلفاء أقوياء لهم تأثيرهم على سكان نجد، فلم يجد غير قوة العلماء كمؤدلجين للنظام والمجتمع. فسار الاثنان في تعاون وتنسيق كاملين ـ كما سنرى ـ كل طرف يفرز ذاته داخل المجتمع منذ عام ١٩٠٢م.

إن معرفة المقدمات الأولية لفكرة إنشاء المؤسسة الدينية هامة جدا، لا على صعيد مسار العرش والعلماء، بل على صعيد انفراد منطقة «نجد» بهذه الخاصية. فالزيدية في اليمن والاباضية في عمان، لم تقدرا على إنشاء «فاتيكان» خاص بها، ناهيك عن الجسم الاسلامي السني على وجه العموم.

العوامل التي أدت الى تبلور المؤسسة الدينية ثلاثة: أولها وجود جهاز ديني قبل أن توجد السلطة المركزية، وثانيا كان للنكسة وتدمير الدولة السعودية الأولى دور في إخراج المذهب الوهابي من إطار سيطرة عائلة واحدة هي آل الشيخ، وثالثا، كان للعامل الطائفي دور كبير في ترتيب البيت الديني النجدي الداخلي، وذلك بإبقاء المعركة مستمرة وللإستفادة منها في تجييش القاعدة لصالح البناء الفوقي.

### ١ ـ وجود جهاز ديني قبل السلطة المركزية

من العوامل الرئيسية، التي شجعت رجال الدين «الوهابيين» على خلق مؤسسة دينية قوية فيما بعد هو وجود جهاز ديني مستقل، سبق تكون السلطة السعودية الحديثة، جهاز كان يقوم بوظيفته ومسؤولياته الدينية، الثقافية والتعليمية في الوسط الاجتماعي آنذاك وقد تميز هذا الجهاز الديني في منطقة نجد بالخصائص التالية:

ـ الإستقلال، فغالبية عناصر الجهاز الديني «متطوعة» في عملهم الديني «لوجه الله» وتقوم بإمامة المصلين في المساجد، وبالوعظ والارشاد، وحل الخلافات بين الناس، ومتابعة الاحوال الشخصية «الزواج، الطلاق، الإرث». من هنا جاءت كلمة «مطوّع» من منطقة نجد وانتشرت فيها أكثر من أي منطقة في العالم الاسلامي.

ـ التخطيط، فالمنتمين للجهاز العلمائي النجدي يعملون بصمت ووفق تخطيط من أجل اهداف واضحة، في وقت كانت الحروب والإضطرابات القبلية تعصف بكامل الإقليم النجدي. وكان سلك رجال الدين قد ربط بين أعضائه وأتباعه من قضاة، مرشدين، طلبة علوم دينية وأئمة مساجد، وهؤلاء يشكلون أكثر الفصائل أو الشرائح الاجتماعية حنينا لسلطة مركزية قوية، خاصة وأنهم كانوا صنّاع قرار أو مشاركين كبار فيه في الدولتين السعوديتين الأولى والثانية.

ـ الخبرة، حيث تتمتع قيادة الجهاز الديني بفهم كبير وخبرة في فهم عقلية السكان المحليين «البدو والحضر على حد سواء» وإدارتهم نحو الأهداف الدينية المبتغاة، ومن ثم تشكيل قاعدة شديدة الطاعة والتأييد لتعليماتهم ومتحمسة لإطروحاتهم، خاصة وأنه لم تكن هناك سواء في نجد أو غيرها أحزاب وتجمعات منافسة لرجال الدين.

وعندما تم للامير عبد العزيز بن عبد الرحمن «الملقب بابن سعود» احتلال الرياض أوائل عام ١٩٠٢م بواسطة مغامرته الشهيرة، حتى وجد رجال الدين «ضالتهم» في شخصه، يمكنهم من توسيع رقعة نفوذهم الى خارج حدود نجد، وفرض المذهب وروّاه على تجمعات سكانية مذهبية داخل الجزيرة العربية تمّ تصنيفها على أنها عدوة. وفي الجانب الآخر وجد الملك عبد العزيز في رجال الدين خير سند له في عموم منطقة نجد، خاصة بعد أن بايعه الرئيس الديني الاعلى آنذاك الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، فقد رأى ابن سعود أنه لا يستطيع أن يوسع سلطانه السياسي بدون توسيع سلطان المشايخ الديني، أي أنه لا يمكن أن يسيطر على الجزيرة العربية بدون رسالة دينية مذهبية، وبدون غطاء شرعي لحروبه التي اكتسبت طابع الجهاد الديني ضد المسلمين في الجزيرة العربية!.

### ٢ ـ دروس مريرة من التجربة الاولى

كان لسقوط الدولة السعودية الاولى أثره النفسي العميق على سكان منطقة نجد بالذات، ودفعهم للتساؤل بذهول، عن أسباب سقوط الدولة وهي في عز قوتها «دون مقدمات»؟!

كيف يقتحم الجيش الغازي الصحاري القاحلة، ليصل الى قلب نجد ويدمر مدنها وقراها الواحدة تلو الأخرى؟. رغم أن المنطقة الداخلية للجزيرة العربية استعصت على جميع الغزاة، منذ المحاولات الاولى للملك البابلي «نبوخذ نصّر» ٥٨٥ ق.م الى ١٨١٨م.

إن السبب يكمن ـ حسب رأي أهل نجد ـ في سياسة القسوة والبطش التي ميزت سياسة الأمير سعود الكبير «١٨٠١ ـ ١٨٤١» تجاه رعاياه.

وحين أفاق الناس من هول الصدمة وحالة الذهول حدث انكفاء على الذات ونقد لها، والبحث عن جهات يحملونها سبب الهزيمة، وهنا وجهت انتقادات مريرة الى سياسة آل سعود الانفرادية، كما صبّ رجال الدين جام غضبهم على عائلة آل الشيخ فاتهموها بالآتي:

أ ـ التحكم في الشؤون الدينية والثقافية واستئثارهم بالمناصب الاستشارية لآل سعود واحتكار جميع المناصب الدينية العليا بما فيها الافتاء، رغم أن بعض «علماء نجد» لا يقلون عنهم علما واخلاصا.

ب ـ اتبع آل الشيخ منهج تشدد وتعصب تجاه الناس ورفضوا بكبرياء وغرور آراء بعض رجال الدين النجديين بضرورة التخفيف من حدّة التعصب الديني تجنبا لردود الافعال غيرالمرغوبة في أوساط العامة. وقد حمل أبناء وعوائل ضحايا المجزرة التي لحقت بخمسمائة رجل دين وهابي، على يد القائد المصري ابراهيم باشا، آل الشيخ مسؤولية هذه المجزرة.

وقد ذكر حافظ وهبة بعض انتقادات علماء الدين في نجد لآل الشيخ قائلا: «إن علماء نجد يحملون تبعة ما وقع على نجد من تخريب وتدمير على يد الحملة المصرية، على آل الشيخ، وأن آل الشيخ يدفعون هذه التهمة عنهم طبعا بالطعن على هذا الصنف من رجال الدين وهم ينسبون ما وقع عليهم من المحن الى الذنوب والتقصير في العبادة لله، الذي قد يبتلي المؤمنين بشتى المحن»(١).

ج ـ اكتفى آل سعود بنصائح وارشادات أبناء الشيخ محمد عبد الوهاب في معالجة امور المواجهة مع الحملة المصرية. ولم يكترثوا لوجهة نظر بعض القبائل، بل لم يسعوا أصلا لها، مما دفع بتلك القبائل الى الانحياز والتعاون مع الجيش المصري كقبيلة «شمر، حرب» فضلا عن أن الدولة المركزية التي أنشأها السعوديون كانت قاسية على القبائل، وسلبتها خصوصياتها وامتيازاتها، وكان الرضوخ لسيف القهر، فلما أحسّ القبليون بوجود نصير تمردوا على السلطات السعودية. وقد كان اعتماد القوة في إخضاع الآخرين دون الإعتماد على الوسائل الإقناعية سببا في حدوث تمردات حتى داخل المحيط النجدي.

بالرغم من سقوط الدولة السعودية «١٨١٨» وانسحاب الجيش المصري، الا أن الفكرة الدينية لم تجتث، بل ظلت حية في بيئتها الرئيسية في نجد، وعمد رجال الدين الى رعايتها والعناية بها والتبشير مجددا بها في فترة من أحلك الفترات حيث لم يبق في نجد آنذاك رجل دين واحد من آل الشيخ «لأن القائد المصري ابراهيم باشا اصطحبهم معه الى مصر»* وبعد عودتهم الى نجد وجدوها نبتة صلبة العود قوية.

## ٣ ـ التمييز الطائفي

استغل رجال الدين الوهابيون، الوجود التاريخي للشيعة في الجزيرة العربية، كمصدر تحريض وتشجيع لتوسيع دور مؤسستهم الدينية على حساب هذه الطائفة في مناطق الاحساء والقطيف والمدينة المنورة، كما كشف عن أبشع الممارسات الطائفية التي عرفها التاريخ العربي ـ الاسلامي، والتي تذكرنا بممارسات الفاتيكان الاوروبي في القرون الوسطى تجاه بعض الفرق الدينية التي تخالف وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية.

لقد اعتبر الوهابيون وجود الطائفة الشيعية في معقل نفوذهم «الجزيرة العربية» كنوع من التحدي الكبير للمذهب السلفي ـ الحنبلي، وتظهر نشازا داخل الجسم الوهابي وعليه يجب إن أمكن قلعه وتصفيته.

والحديث عن أشكال الاضطهاد والعسف اللذين تعرضت اليهما الطائفة الشيعية تحت الحكم السعودي ـ الوهابي، حديث طويل ذو هموم وشجون، ولكن تجدر هنا الاشارة السريعة الى بعض أشكال الاضطهاد التي لحقت بأتباعه الطائفة لمعرفة كيف أصبحت أحد العوامل المغذية للمؤسسة الدينية الوهابية.

هناك سلسلة طويلة من الاضطهاد للشيعة على أيدي الوهابيين، منذ دخول الاحساء والقطيف للمرة الثالثة عام ١٩١٣، وتتجلى قائمة الاضطهاد هذه، بتحريم مزاولة الشيعة لشعائرهم الدينية، كما لا يحق للشيعي أو الشيعية تدريس مادة الدين في جميع مراحل الدراسة الرسمية، ويمنع عنهم احتلال الوظائف الكبيرة «الوزارة، السلك الدبلوماسي، ضباط في الجيش» وشهادة الشيعي مطعون بها أمام القضاء «لعدم استكمال دينه»، وعدم الاعتراف بالفقة الجعفري، كما يمنع طبع أو نشر كتبهم في بلد «الموحدين». بقي الحقد والكراهية متأصلة في نفوس الوهابيين «رجال الدين، القيادة، قسم من جمهور المدن والقرى النجدية» منذ الفتوى الشهيرة التي صدرت عن مؤتمر الوهابيين المنعقد في يناير ١٩٢٨م. والذي حضره أكثر من ألف شخص، ونص الفتوى يقول «أما الشيعة فقد أفتينا للامام «ابن سعود» أن يلزمهم البيعة على الاسلام، ويمنعهم من اظهار شعائر دينهم الباطل، ويلزم نائبه على الاحساء أن يحضرهم عند الشيخ «ابن بشر» ويبايعوه على دين الله ورسوله، وكذلك يلتزمون بالاجماع على الصلوات الخمس في المساجد ويرتب فيهم أئمة ومؤذنون ونواب من أهل السنة. ومن أبى قبول ذلك ينفى من بلاد المسلمين» (٢).

وأدى تطبيق هذه الفتوى الى نتائج خطيرة أهمها: هجرة واسعة لأتباع هذه الطائفة الى البحرين، الكويت، العراق ـ خاصة مدينة النجف والزبير ـ وسوريا «دمشق حي الشاغور»، وإجبار المتبقين منهم على دخول الاسلام «بالمفهوم الوهابي»، وبعكسه يباح اضطهادهم وظلمهم وظل هذا العامل يغذي الممارسات الطائفية اللاحقة حتى يومنا هذا. يستثنى من كل هذا موقف «يتيم» وهو قرار الملك فيصل عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ بتعيين قاض شيعي في مناطقهم. وبعدها تمكن الوهابيون من الالتفاف على هذا القرار وبقي «مجمدا» غير معمول به بشكل طبيعي.

من المستفيد من هذا الوضع الطائفي؟.

لا أعتقد بأن الاسرة المالكة تقبل به عن قناعة واعتقاد، لا لأن «الديمقراطية» تجري في عروق الاسرة، بل بحكم طبيعتها كـ «أسرة مالكة» يهمها طاعة الفرد من أي مذهب كان. والعائلة المالكة نفسها تخالف غالبا تعاليم الدين. والقليل الذي تلتزم به يدخل في اطار الشعائر

والطقوس، لهذا فالدين بالنسبه لها «ثوب السلطة» ترقد به لأنه أحد ركائز العرش وهو لعق على ألسنة الامراء يرددونه للمظاهر خصوصا في المناسبات العامة.

يوافق العرش على استمرار الوضع الطائفي على ما هو عليه ، تحت ضغط وثقل المؤسسة الدينية وتعنت رجالها أصحاب المصلحة الحقيقية في استمرار الممارسة الطائفية لأنها مصدر «تغذية» يومية لمؤسستهم. بمعنى مصدرا يجمع شمل الاتباع لوجود أقلية تخالفهم المذهب وتعيش بينهم. أي ما يترتب عليه شق المجتمع وتغذية النعرات بين أفراده، وأخيرا لأنها تشعر بالخطر تحديدا في هذه الألفة الاجتماعية القائمة على الانتماء الى دين واحد ووطن واحد وقومية واحدة، وأن أي تهاون أو تسامح من قبلهم سيهدد الوحدة الاجتماعية بانهيار صرحهم الديني المتشدد.

## ■ العوائل الدينية في نجد

وقع مؤرخو الحركة الوهابية ـ عربا وأجانب ـ في خطأ كبير بتركيزهم فقط على دور عائلة آل الشيخ في الشؤون الدينية ، فتم تقديمها على أنها العائلة الوحيدة التي لم تبخل أو تكل عن العطاء منذ أواخر القرن الثامن عشر ، فسقطت من حسابهم مجموعة من العوائل الدينية العريقة في نجد ، ساهمت بجهود كبيرة في إرساء الدعوة السلفية أو الوهابية والسعي الدائم لتجديد شبابها ، يرجع هذا الخطأ الى عدم معرفة من أرّخ للحركة الوهابية بالمجتمع النجدي عن قرب ، الأمر الذي أدى الى إهمال الدور التاريخي الهام لهذه العوائل ، وظهر التحالف التاريخي ( آل الشيخ ـ آل سعود ) في كتاباتهم.

كان هذا التحالف موضع إتهام جمهور نجد وعوائلها الدينية إثر سقوط الدولة الوهابية الأولى عام ١٨١٨ م ، كما ذكرنا سابقا رافقه رحيل عائلة آل الشيخ عن نجد ، إذ إصطحبهم فخلت ساحة نجد ، سنوات عديدة من وجوه دينية بارزه تنتمي لهذه العائلة . شغل هذا الفراغ عوائل دينية لا تقل حماسا أو علما في شؤون الدين عن ، آل الشيخ ، عمل رجالها على إحياء الحركة الوهابية بشكل خاص والنهج السلفي عموما ، بالدعم من أتباعهم لنهج الشيخ محمد عبدالوهاب وتقريرهم لأحفاده من بعده ، إلاّأنهم ساهموا في تجديد الحركة على أساس منع إنفراد آل الشيخ بالزعامة والمناصب الدينية وهذا الأمر الذي أصبح فيما بعد قاعدة البناء الداخلي لهيكل المؤسسة الدينية في الدولة السعودية الحديثة.

أهم هذه العوائل:ـ

### أولا ـ عائلة أبن عتيق

توفي العالم الوهابي الشهير حمد بن عتيق ١٢١١م وكان أحد المساهمين الكبار في الحفاظ على الحركة السلفية بالمفهوم الوهابي في فترة من أشهر الفترات إنحسارا وتمزقا عرفتها الدعوة الوهابية على أثر الصراع الدموي الذي نشب ، أنذاك داخل البيت السعودي ـ كما أسلفنا.

شغل الشيخ سعد بن حمد بن عتيق ، مكان أبيه في القضاء ، وكان له بجانب الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف آل الشيخ ـ وغيره ـ دورا أساسيا في إحياء الدعوة السلفية الحديثة وتدعيم العرش السعودي ، وكانت شخصيته قوية وكلمته مسموعة لدى الملك الشاب وكان من بين العلماء التسعة الذين أصدروا الفتوى الدينية عام ١٩٣٢ م ، كما ساهم بجانبه أخوته الثلاثة وهم :ـ

الشيخ عبد اللطيف بن حمد بن عتيق ، ولد عام ١٢٨٢ ـ ١٣٥٠ وكان يرفض أي منصب ديني ، وحدانية توفي عام ١٩٣٠.

الشيخ عبدالله بن حمد بن عتيق ، قضى عدة سنوات من عمره ، بين قبائل عتيبه مرشدا توفي عام ١٩٢٢م.

الشيخ عبدالعزيز بن حمد بن عفيف ولد عام ١٢٧٧هـ توفي عام ١٣٥٩هـ عمل قاضيا وشارك بين ١٩١٤ ـ ١٩٢٨.

### ثانيا ـ عائلة العنقري

منحت هذه العائلة الدينية ـ النجدية ، الحركة الوهابية الحديثة شخصيتين بارزتين ، هما: الشيخ عبدالله العنقري والشيخ عبدالعزيز العنقري اللذان كانا لهما أثر كبير مشهود لهما ، وكانا بين العلماء الكبار الذين صدرت عنهم الفتاوى الدينية ما بين عام ١٩١٤ ـ ١٩٣٠م . وقد تتلمذ على أيديهما عشرات الكوادر الدينية التي تشغل اليوم مناصب هامة في الدولة والمؤسسة الدينية ، وكان الشيخ عبدالله العنقري ، محط إحترام وتقدير القبائل والملك إبن سعود ، لذا اختاره الأخير ليكون الممثل له في المفاوضات ، بين الملك والقبائل الثائرة عام ١٩٣٠م.

### ثالثا عائلة ابن بليهد

وهي عائلة دينية ـ نجدية ـ ، معروفة ، أهم رجالها الشيخ ـ سليمان بن بليهد ، المتوفي في أواخر القرن التاسع عشر وله ولدين هما الشيخ حمد بن سليمان ، أحد رجال الدين المعروفين في نجد والشيخ عبدالله بن سليمان بن بليهد، وهذا هو الذي لعب دورا فاعلا في الحركة السلفية ونصرة العرش السعودي ، ومن تبوأ أعلى منصب عام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦م . ولد هذا العالم الشهير عام ١٩٣٩ وتميز بسعة علومه الدينية وبشخصيته المؤثرة بين صفوف البدو وسكان المدن على السواء ، وتعكس رسائله الموجهة الى البدو وجيش الإخوان ، عن علو منزلته الدينية والإجتماعية لديهم ، إذ يبدأها بعد البسملة ( من الشيخ عبدالله بن سليمان الى من يراه من الإخوان ...).

### رابعا عائلة آل السليم

أنجبت عدة علماء كبار ، كان لهم مساهمات مشهودة في تعزيز

المؤسسة الدينية والنظام السياسي الحديث في داخل الجهاز الديني ، وعدم ترك الأمور بيد آل الشيخ ومن أبرز رجال الدين من آل السليم هم:-

- الشيخ عمر بن محمد بن عبدالله بن سليم «١٢٤٠هـ-١٣٢٣هـ» تولى القضاء في مدينة بريدة.

- الشيخ عمر بن محمد بن عبد الله بن سليم «١٢٩٨هـ-١٣٦٩هـ» كان من ضمن العلماء التسعة الذين أصدروا الفتوى الدينية الجماعية عام ١٩١٤م، وتميز هذا العالم بأنه قضى سبع سنوات في الصحراء عند قبائل مطير من ١٩١١م - ١٩١٨م ثم انتقل الى جنوب الجزيرة لنشر الدعوة هناك .

وقد تعرض الى محن، ولما احتل الملك عبدالعزيز الرياض، ثم القصيم، ولاه قضاء بريدة وملحقاتها في ١٣٣١هـ - ١٣٥١هـ (١٩١٤م - ١٩٣٣م).

## خامسا عائلة آل السيف

ساهمت هذه العائلة في الدفاع عن الحركة الوهابية طيلة القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين وشاركة في إحيائها وتجديد شبابها من ثغرات الضعف والتفكك التي مرت بها الدعوة الوهابية آنذاك. ومن رجالها القضاة التالية أسمائهم:-

القاضي الشهير غنيم بن سيف ، كان قاضيا على بريده.

القاضي الشهير أبراهيم بن سيف كان قاضيا على الرياض في عهد الإمام تركي ثم الإمام فيصل بن تركي.

القاضي محمد أبن أبراهيم ، حل محل أبيه في قضاء الرياض.

القاضي عبدالله بن ابراهيم بن سيف.

## سادسا عائلة آل عيسى

كان لرجال هذه العائلة ، بجانب العوائل الدينية النجدية الأخرى دور بارز في الدفاع عن الحركة الوهابية في مرحلة إنحسارها وتشتيت البيت السعودي ، طيلة الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر ، حتى أوائل القرن العشرين.

الشيخ ابراهيم بن صالح بن عيسى مؤرخ نجد وعالم بالأنساب، توفي عام ١٩٢٣م.

الشيخ عثمان بن على بن عيسى كان قاضيا لبلدان سدير توفي عام ١٨٧٦م.

الشيخ على بن عبدالله بن عيسى ، قاضي بلدان الوشم ، توفي عام ١٣٣١هـ.

الشيخ أبراهيم بن حمد بن عيسى توفي عام ١٩١٤م.

الشيخ أحمد بن أبراهيم بن عيسى «١٢٥٣هـ - ١٣٢٩هـ» ألف كتبا عديدة ، دفاعا عن دعوة محمد بن عبدالوهاب، ومهيبا بالبيت السعودي وداعيا الى التلاحم والوحدة في العمل من أجل تحقيق أمجاد الماضي - حسب تعبيره، وكان له شريف مكة في مسألة هدم القباب والأضرحة ظل قاضيا لبلدان السدير حتى عام ١٣٢٤هـ هذه أهم العوائل التي لعبت أدوارا في المراحل الأولى لبناء المؤسسة الدينية ، وواصل من بعدهم أولادهم وأحفادهم في المراحل المتأخرة يضاف اليهم العشرات من العوائل النجدية ، التي يحتل أبناؤها الآن مناصب مختلفة داخل المؤسسة الدينية ، وأجهزة الدولة ونذكر منها ما يحضرنا:

عائلة الخزيم ، التويجري ، الراجحي ، آل بنيان ، الربيعة ، القصير ، اللحيدان ، عثيمين ، الرواف ، المانع ، البسام ، سبيل ، الشبل ، القاضي ، الوهيبي ، العبيد ، الخليفي ، العكاز ، الحميد ، الباز ...الخ.

## مراحل تطور المؤسسة الدينية الوهابية

لم يصل «الفاتيكان» الوهابي الى ماهو عليه اليوم من شكل تنظيمي «هرمي» وبناء داخلي متين ومن سيطرة ونفوذ في الدولة والمجتمع في ظرف زمني قصير ، بل تطور عبر مراحل مترابطة ومتلازمة ساهمت كل مرحلة بظروفها ورجالها وجمهورها بتعميق أسس المؤسسة الدينية الناشئة ، فعلى الرغم من أن لكل مرحلة شروطها التاريخية ( الإقتصادية - الإجتماعية - السياسية ) المختلفة ، لكنها صبت مجتمعة في مجرى التطور العام-للمؤسسة الدينية-حتى بلغت الهيكل الحالي والنفوذ الواسع على الصعيدين الرسمي والشعبي في الجزيرة العربية.

إعتمدنا للتمييز بين المراحل المترابطة والمتداخلة الى إستقصاء تواريخ الأحداث وإستقراء المتغيرات الرئيسية التي عاشتها وهي طبيعة العلاقة مع العرش ، النفوذ الاجتماعي للمؤسسة الدينية ونوعية شخصياتها «علمائها» وهيكليتها ، وأخيرا الثروة البترولية والمستجدات المترتبة عليها ، فقد نأتي عليها جميعها ضمن المرحلة الواحدة وأحيانا نسلط الضوء على بعضها وحتى واحد منها فقط عندما نرجع له دون غيره خصوصية المرحلة ، لقد مر تطور المؤسسة الدينية عبر أربع مراحل .

## ■ مرحلة الجهاد ١٩٠٢ - ١٩٣١م

رافق توحيد البلاد وبناء السلطة السياسية تحت العرش السعودي وبناء رديفها السلطة الدينية ، بزعامة رجال الدعوة السلفية ، فخلال العقود الثلاثة لهذه المرحلة إقترن السيف بالدعوة ، فبتأثير رجال الدين كما ذكرنا آنفا ، كان السيف لجمهور المدن النجدية في البداية ثم جاءت النتائج المباشرة لجهود المشايخ والدعاة بين صفوف القبائل ، فتكوّن «جيش الاخوان» بهذا الإقتران بلغ كل طرف مأربه في نهاية ١٩٢٥م ، فعادت نجد والأحساء ، وعسير ثم الحجاز تحت إمرة أبن سعود وتوسعت السلطة الدينية للدعوة السلفية من جهاز صغير محصور في منطقة نجد

لى مؤسسة كبيرة تخضع لها جميع المناطق الأخرى ، أما خصائص لمرحلة التي سنأتي على ذكرها فقد ساعدت على توسيع المؤسسة وتثبيت مواقعها داخل المجتمع وفي نهاية عام ١٩٣٠م ، عادت لمؤسسة الدينية ثابتة لا تخشى مفاجئات الزمن ، وسمح لها توازن لقوى أن تنسجم مع السلطة السياسية.

## أولا: الإنسجام بين السلطتين:

إن أهم خصوصية ميزت العلاقة بين العرش ورجال الدين منذ البداية ، هو عدم إجتماع السيف والدعوة في بيت واحد ، فلم يتجسد الشرع في شخص الأمير ثم الملك عبدالعزيز ، كما هو الحال منذ صدر الإسلام الى البيت العباسي ثم تكرر في البيت الفاطمي والعثماني والإمامة الزيدية في اليمن.

في هذه المرحلة بالذات تم التوازن بين الطرفين ، العرش في آل سعود والشرع برجال عبد الرحمن آل سعود - والد عبدالعزيز - إماما حتى وفاته عام ١٩٢٨م ، ولكنها إمامة شكلية ، في حين كانت مقاليد الأمور السياسية بيد إبنه عبدالعزيز ، ثم دعا الاخير - الملقب بإبن سعود - بالإمام ، ولكن سلطته الدينية على الأتباع ضعيفة وشكلية جدا ، لا تقاس بقوة سلطته السياسية ، السبب تأصل فقهاء الدعوة الوهابية في وجدان سكان نجد ، بل كثيرا ما أظهر الملك ابن سعود نفسه « خضوعا» لهم في شؤون العبادة وتطبيق الشريعة ، الأمر الذي سمح لرجال الدين بناء مؤسستهم المستقلة على النمط الذي يرتأونه ، وهي خاصية تعززت مع مرور الزمن سنجد أبعادها في المراحل اللاحقة، تم في هذه المرحلة الإتفاق على قواعد التعامل بين الطرفين بصيغة المؤتمرات العامة خلال حروب التوحيد ، بحضور رجال الجيش العقائدي «الأخوان» ذي السيطرة العسكرية ، الخاضع لتوجيه فقهاء الدعوة الوهابية وتتلخص هذه القواعد في :

- الإتفاق على تطبيق الشرع «نصا وروحا» بحماية العرش وقيادة رجال الدين كمفسرين وموجهين روحانيين.
- الاتفاق على قيادة الوهابيين الدينية ، وبالتالي تنحي القيادات الدينية للمذاهب الاخرى. وهكذا تنازل علماء الحجاز للوهابيين ، وتم منع الشيعة من الجهر بمذهبهم.
- الإتفاق على عدم التعامل بالقوانين الوضعية وخضوع جهاز الدولة الناشيء للتعليمات الوهابية.
- إستقلالية القضاء.
- تكون شؤون التعليم والثقافة تحت الإشراف المباشر لرجال الدين ، والإتفاق على إنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كجهاز مستقل عن السلطة السياسية ، ويدار من قبل المرجع الديني الشيخ عبدالله بن عبداللطيف.

## ثانيا : شكل إستقرار القبائل

كان شكل إستقرار القبائل البدوية حالة فريدة بتاريخ البداوة ، لإرتباطه ، منذ اللحظات الأولى ، بالهدف الديني السياسي ، الذي دعيت على أساسه القبائل الى التواطن ، وما إستجابة القبائل الآبتأثير دعاة الحركة السلفية ، كما أتينا عليه مفصلا في وقت سابق. المهم أن هذا التوطين الجماعي للقبائل في الهجر ، رسخ جذور الدعوة السلفية الحديثة داخل هذه الهجر وأسهم بشكل فعال بظهور المؤسسة الدينية ، فقد إنتشرت الهجر في طول الصحراء وعرضها ، فإذا عرفنا أن أول هجرة إستقرت كن عام ١٩١١م بلغ عددها عام ١٩٢٢م ٧٢ هجرة ووصل بعد خمس سنوات «١٩٢٧ الى ١٢٢ هجرة» وفي كل هجرة يوجد على الأقل ، قاضي ، مطوع ، مرشد وإمام مسجد - وربما يوجد أعداد منهم في الهجر الكبيرة - عرفنا كيف حدث النمو الجنبي للمؤسسة الدينية وتطورها الكمي الملموس داخل تلك الهجر ، ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد أن نواة المؤسسة الدينية «القاضي ، المطوع ، المرشد ، وأمام المسجد» ليس فقط أقوى العناصر المؤثرة داخل الهجرة ، لتمثيلها سلطة الشرع فحسب بل هي أقدم نواة للدولة السعودية الناشئة أيضا ، حيث لا وجود ملموس في منطقة نجد لممثلي مؤسسات الدولة «شرطي أو موظف مدني إداريا كان أم فنيا» فهذه الأقسام والمؤسسات ولدت أثناء وبعد أنتاج البترول (٣٨-١٩٤٥).

إذن فقد أضحت تلك القبائل بمستوطناتها الجديدة ، شديدة الإلتحام بقادتها الروحيين ، وشكلت القاعدة الإجتماعية العريضة للعرش والدعوة الوهابية السلفية الحديثة على السواء ورب من يتسائل بخصوص تاريخية الرابطة القوية التي تشد القبائل برجال الدين ، فلها من العمر آنذاك أكثر من قرن من الزمن ، حيث مثلت القبائل العمود الفقري للدعوة والدولة الوهابية الأولى ١٧٤٣ - ١٨١٨م

## ثالثا: القيادة الدينية الجماعية

إن التغير النوعي في مسار المؤسسة الدينية يظهر في التركيبة الجماعية لقيادتها ، منذ عام ١٩٠٤م ، هو حدث تاريخي هام ، انتقل فيه الجهاز الديني الوهابي من حالة تقوقع داخل نجد مرتبط دوما بأجد رموز آل الشيخ - ذرية الشيخ محمد بن عبدالوهاب - بإستثناء فترة نفيهم الى مصر عام ١٨١٨م الى جهاز متماسك تدب في جسمه روح النشاط والشعور بنشوة الإنتصار من جديد ، فالقيادة الدينية الجماعية ، المكونة من تسعة علماء كبار ، حطمت لأول مرة إحتكار آل الشيخ للفتوى الدينية والمشورة السياسية مع العرش السعودي ، وهي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الوهابية والمذاهب السنية كما يطلق عليهم ، ولم تمضي بضع سنوات ، حتى أصبحت القيادة الجماعية الدينية ، العقل والرأس المدبّر والموجّه للحركة السلفية الحديثة ، بالرغم من المحاولات

اليائسة، التي بذلها الجيل الثاني من آل الشيخ لاجتثاث البذرة، كما سنرى، ويمكن إجمال النتائج الإيجابية لبروز القيادة الجماعية، بما يلي:

- إنهاء سيطرة عائلة معينة للمناصب الدينية، وبالتالي القضاء على الفردية المطلقة في إدارة وتوجيه الجهاز الديني كما ظهر - سابقا - في ممارسات آل الشيخ من جهة، وفرضت من جهة أخرى هيبة القرار المتخذ من قبل العلماء التسعة الكبار، سواء كان إسداء رأي وتوجيه أو فتوى دينية تلزم الجميع أو مشورة سياسية للملك.

- شكّلت القيادة الجماعية التي تضم شخصيات دينية معروفة تحضى بشعبية واسعة في منطقة نجد، عامل إستقطاب لجميع سكانها «حضر ورحّل» كان له تأثيره الكبيره في تعبئة العامة من الجمهور تحت لواء إبن سعود، وفرض حالة التوازن داخل الجهاز الديني ودفع مساره للأمام.

- شعر العرش من خلالها بوحدة الجهاز الديني وصعوبة إبتلاعة، أو تحجيمه، وبها حققت غرضين أساسيين، المشاركة في القرار السياسي وإدارة المجتمع.

- نجاح القيادة الدينية الجماعية من تحقيق أهدافها، خلال مرحلة الجهاد، أوجد في النهاية عرفا وتقليدا وسط التيار المحافظ «المتدينون» بتقبل هذا الشكل القيادي الجديد والتعامل معه، أخذ ينمو ويتطور مع نمو المؤسسة الدينية وتطورها.

## ■ مرحلة الإستتباب (١٩٣٢ - ١٩٥٣م)

وهي تلازم مرحلة استتباب العرش السعودي من الناحية التاريخية، تراجع خلالها صوت القبائل وسكان المدن الداخلية. واستتب العرش «لعبد العزيز» والأدارة الإجتماعية للعلماء، وكان لإكتشاف وإنتاج البترول بكميات تجارية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أثره في تقوية النظام الناشيء بشقيه. أما أهم الأحداث التي ميّزت هذه المرحلة هي:

١ - إعلان المملكة العربية السعودية، بحدودها الجغرافيه المعروفة حاليا وتتويج عبدالعزيز، ملكا عليها. وفي نفس الوقت تم تسمية الأمير سعود بن عبدالعزيز وليا للعهد كل هذا حصل عام ١٩٣٢م لإفتتاح عهد جديد بعد القضاء على حركة الإخوان، أراد الملك والعلماء وضع حدا نهائيا لصيغة الحكم السعودي وشكل السلطة في الجزيرة العربية حيث تم حصر العرش في «عبدالعزيز وأبنائه من بعده»، يتولاه الأخوة حسب أعمارهم، وأصبح العلماء مسؤولين عن تنفيذ «الوصية» يشاركهم في هذه المسؤولية كبار ممثلي العائلة السعودية. ومن هذا التاريخ لم يعد يطل «العالم الوهابي» الا «بثوب سعودي».

٢ - الإتفاق بين رجال الدين والملك ابن سعود بتقييد الوجود الأجنبي في بلد الإسلام بعد إكتشاف البترول ويتضمن:

- منع بناء كنائس وأديرة في عموم البلاد.
- منع غير المسلمين من إقامة شعائرهم الدينية في عموم البلاد.
- منع الأمريكان وغيرهم من دفن موتاهم في أرض الإسلام.
- أن يحترموا عادات وتقاليد البلد وأن يلتزموا بالإرشادات الدينية.
- إعتبار دية غير المسلم ربع دية المسلم، أصبحت الآن تساوي نصف دية المسلم.

٣ - وفاة غالبية العلماء المؤسسين للحركة السلفية الحديثة، الذين إشتركوا في وضع اللبنات الأولى للمؤسسة الدينية، نذكر منهم:

- الشيخ سعد بن عتيق، القاضي الأول في الرياض، توفي عام ١٩٣٣م.
- الشيخ سليمان بن سحمان توفي عام ١٩٣٢م.
- الشيخ عبد الله بن بليهد، توفي عام ١٩٣٩. وكذلك الشيخ عمر بن سليم «عام ١٩٢٤»، والشيخ محمد بن عبد اللطيف عام ١٩٤٥.

أتاح موت هؤلاء العلماء، المجال لرجال الصف الثاني في المؤسسة الدينية لتولي مراكز دينية حساسة. كما فسح المجال، لبعض عناصر من «آل الشيخ» أن تتحرك نحو «الهيمنة» الكاملة على المؤسسة الدينية في محاولة للقضاء على القيادة الدينية الجماعية، مستفيدة من الهدوء واستتباب الامور والرخاء النسبي بعد انتاج البترول.

٤ - تم في هذه المرحلة، توسيع جهاز هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتم فتح فروع له في الحجاز، المنطقة الشرقية، خط التابلاين، منطقة عسير.. وتوسع أيضا في الجهاز القضائي للمؤسسة الدينية وكثر أسماء المشايخ في مناصب القضاء.

٥ - هيمن رجال الدين على المجال التعليمي بكامله، حيث قاوموا دخول التعليم الحديث الذي بدأ بصعوبة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وخطى ببطء شديد نتيجة لهذه المقاومة، وفي نهاية هذه المرحلة، تم انشاء أول معهد ديني عام ١٩٥٠، خصصت مكافآت سخية لطلابه(٣)، ثم افتتاح كلية الشريعة في مدينة الرياض عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

وتنتهي هذه المرحلة، بموت الملك ابن سعود نهاية عام ١٩٥٣، المؤسس الحقيقي للعرش السعودي الحالي.

---

### الهوامش

١ - حافظ وهبة - جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٢٣٠

• أسماء الاشخاص الذين نقلهم ابراهيم باشا الى مصر من آل الشيخ هم: الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع حرمه وابنه عبد الرحمن. الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب مع حرمه وابنه عبد اللطيف الشيخ علي بن محمد بن عبد الوهاب، الشيخ ابراهيم بن محمد بن عبد الوهاب.

٢ - حافظ وهبة - المصدر السابق ص ٢٧٢.

٣ - عبد الرحمن آل الشيخ - مشاهير علماء نجد، دار اليمامة - الرياض ط١ ١٩٧٢م، ص ١٤٠.

تقرير وزارة الخارجية الاميركية لعام ١٩٩٣

# انتهاكات الحكومة السعودية لحقوق الإنسان

## (١-٢)

إعداد وترجمة أحمد عبد الله

**أصدرت وزارة الخارجية الاميركية تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٢، وتناول التقرير موضوعات مختلفة منها أوضاع السجناء السياسيين والنظام القضائي في المملكة، كما سلط الضوء على إنعدام الحريات الاساسية، كما تطرق الى التمييز الطائفي بين المواطنين الذي يعتبر أحد معالم السياسة السعودية على الصعيد الداخلي، وأيضا بحث أوضاع المرأة والعمال الاجانب.**

**ورغم أن التقرير يتضمن مواقف قد لا يتفق معها، جزئيا أو كليا، إلا أن ذلك لا يلغي أهمية عرض وجهة النظر المخالفة. وعلى أية حال فإن التقرير تضمن معلومات جديرة بالاهتمام والاثارة كونها تأتي من قبل جهة رسمية في الادارة الاميركية، بل ومضطلعة بمجال العلاقات الخارجية، كما تربطها بالحكومة السعودية علاقة فوق اعتيادية، مما يجعل مثل هذه التقارير على درجة كبيرة من الحساسية.**

## تقديم

السعودية دولة ملكية تحكمها سلالة مؤسسها، الملك عبد العزيز المعروف في الغرب بابن سعود، والذي وحدها في البدايات الاولى من القرن العشرين. ويعتبر الفصل بين الدين والدولة مفهوما غريبا بالنسبة للحكومة والمجتمع السعوديين. كما ان شرعية النظام الملكي تعتمد بدرجة كبيرة على التزامه الواعي بمباديء الشكل المحافظ والمتزمت بالاسلام.

ولا تمتلك السعودية دستورا وطنيا مكتوبا، ويعتمد النظام القانوني في البلاد على قانون ديني إسلامي، ويحترم أكثر السعوديين هذا النظام القانوني، الذي يعتقدون بأنه مقدس تماما، كما يحترمون العادات القديمة التي تدعو الى الاتفاق الجماعي في الرأي في داخل الحكومة، والتماسك الاجتماعي الداخلي، واحترام الملكية الخاصة، والنشاط الاقتصادي الخاص.

ومنذ رحيل الملك عبد العزيز، لازال الملك وولي العهد ينتخبان من بين أبنائه، الذين كان لهم في وقت ما نفوذ عظيم في مثل هذا الاختيار، لكن الاصلاحات الحكومية التي أعلنت في مارس عام ١٩٩٢م، تعطي للملك قوة واسعة في تسمية ولي العهد، كما وأنها دعت الى تشكيل مجلس استشاري معين الاعضاء «مجلس شورى». ثم إن الحكومة أعلنت عن خطط لتشكيل مجالس محلية على مستوى المناطق، وقد عين الملك رئيسا للمجلس المقرر تشكيله، الا أن الاصلاحات لم تطبق مع حلول نهاية السنة.

بالطبع فإن الاحزاب السياسية ممنوعة في السعودية، وكذا كل أنواع التعبير السياسي، ما عدا تلك التي يحبذها النظام. وأيضا ليس هناك وجود للمجالس المنتخبة.

أما الأمن الداخلي فهو من مسؤوليات رجال البوليس وقوات الحدود التابعة لوزارة الداخلية، وقد مارست قوات الامن انتهاكات ضد حقوق الانسان طيلة العام.

من جانب آخر، وحسب الوكالة الاميركية لنزع وتحديد السلاح، فإن المدفوعات العسكرية السعودية لعام ١٩٨٩ بلغت «١٤٦٩٠» مليون دولار. وليست هناك شواهد على أنه ستبذل أية محاولات من أجل تخفيض هذه المدفوعات في المستقبل القريب.

وقد حولت العائدات النفطية الهائلة في السعودية هيكل الاقتصاد الذي امتدّ لقرون واعتمد على التجارة والزراعة والرعي. فلم تعد الزراعة تشكل الا نسبة ٥ بالمائة من الناتج المحلي، ولازالت سرعة التمدن، والتطور الواسع في البنى الاقتصادية والاجتماعية التحتية، وظهور دولة الخدمات والرفاهية وطبقة التكنوقراط، وجلب الملايين من العمال الاجانب لتأدية الاعمال الحقيرة وغيرها، تشهد على هذا التحول. كما يستدل على هذا التحول أو يشهد عليه ذلك الانفاق الهائل على القروض التي قدمت للمواطنين بحيث طورت كيفية حياة كثير من السعوديين، الا أنها في الوقت نفسه أغنت أفراد العائلة المالكة ومن حولهم.

**التعذيب يشمل قلع الأظافر والصدمات الكهربائية، ومحتجز عذب فاضطر للعلاج في الخارج حيث خسر كليته، وغاني توفي نتيجة التعذيب في أحد سجون جدّة**

وبقي وضع حقوق الانسان في عام ١٩٩٢م - والى حد كبير - من دون تبديل مع استمرار انتهاك تلك الحقوق بشكل واسع. وتشتمل مشاكل حقوق الانسان الرئيسية على تعذيب وانتهاكات أخرى للسجناء، والحبس الانفرادي، والاعدام بسبب الارتداد، وتحريم أو وضع القيود المشددة على حرية التعبير والصحافة. كما تشتمل أيضا على تحريم أو وضع القيود المشددة على الاجتماعات والتجمعات السلمية، وعلى الدين وعلى حقوق المرأة، وعلى حقوق العمال، ورفض حق المواطنين في تغيير حكومتهم. أما انتهاكات المطاوعة «رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر» ورجال الدين المتعصبين الآخرين «في العادة تكون الانتهاكات كلامية، ولكنها في بعض الاوقات عملية» ضد المواطنين السعوديين والاجانب ـ رجالا ونساءا ـ فقد كانت شائعة في عام ١٩٩٢ وبعيدة عن المراقبة الحكومية.

## ■ احترام حقوق الانسان

### الفصل الاول

احترام سلامة الانسان والتي تشمل أشكالا من الحرية:

### أ ـ الحرية السياسية والقتل من غير حكم قضائي

في هذا المجال لم تكن هناك تقارير تؤكد القتل من غير حكم قضائي.

### ب ـ الاختفاء

في هذا المجال، ليست هناك اختفاءات معروفة.

### جـ ـ التعذيب والمعاملات أو العقوبات القاسية وغير الانسانية والمهينة.

وردت تقارير مؤكدة ـ في عام ١٩٩٢ ـ عن حصول حالات من التعذيب والانتهاك ضد الاشخاص «غالبيتهم من الأجانب» أثناء احتجازهم من قبل السلطات السعودية، ويشتمل الانتهاك والتعذيب على استخدام «الفلقة» أي الضرب على باطن القدمين لاحداث آلام شديدة للمحتجز. وهناك تقرير واحد مؤكد حول اللجوء الى قلع أظافر قدمي أحد السجناء أثناء وجوده في مركز اعتقال حكومي.

وفي حالة أخرى، تعرض أحد المحتجزين الى الفلقة والحرق بالسجائر. كما ضُرب محتجز آخر بشكل سيء جدا الى حد جعل من اللازم ازالة احدى كليتيه، والاعتماد على اجهزة طبية لكي يستمر في الحياة، وقد ترك المحتجز المملكة الى الخارج من أجل العلاج الطبي.

وتعرض مواطن غاني الى انتهاكات اثناء وجوده في سجن في جدة، ثم توفي فيما بعد نتيجة لعدم توفر العلاج الطبي. وهناك تقارير أخرى جديرة بالتصديق حول التعذيب عن طريق الصدمات الكهربائية.

ولقد مارس الحراس السعوديون الضرب والتعديب ضد اللاجئين في مخيمي الارطاوية ورفحا «انظر الفصل الثاني ـ د». وعلى الرغم من طرد المسؤولين السعودين للذين أرغموا بعض اللاجئين العراقيين على العودة الى داخل الاراضي العراقية في نهاية عام ١٩٩١م من وظائفهم، الا أنهم لم يعاقبوا. وبعد تلك الحادثة، أصبح القائمون على المخيمين سريعي التجاوب مع تدخلات اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، والسفارة الاميركية في الرياض، وذلك في أي أمر يخص اللاجئين. إن فشل الحكومة في معاقبة منتهكي حقوق الانسان، شكل عاملا بارزا في زيادة توتير الأجواء.

وتتحمل مؤسسات وزارة الداخلية مسؤولية أكثر حوادث التعذيب. وعلى الرغم من أن السياسة العامة للحكومة هي عدم الرد أو الاستجابة للتقارير التي تتحدث عن الانتهاكات، الا أنها ـ أي الحكومة ـ استجابت للانتقادات في بعض الحالات، ولكن بقيت زيارة المعتقلات السعودية محدودة جدا بالنسبة لمراقبين محايدين في الفترات الماضية. لكن مندوبين من اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الامم المتحدة، زاروا أماكن الاعتقال والتوقيف في عام ١٩٩٢م، وأعدوا تقارير قالوا فيها أن الحكومة السعودية قامت بتحسين أوضاع ومعاملة بعض المحتجزين في حالات خاصة، وذلك حسب تحرياتهم. وسمحت الحكومة السعودية للجنة المحامين عن حقوق الانسان بزيارة مخيمي اللاجئين العراقيين في المملكة، ولكن لم تكن هناك أية دلالة على ان تلك الزيارات غيّرت الجو السائد والمشحون بالانتهاكات.

ويطبق السعوديون وبكل صرامة العقوبات الجزائية المذكورة في القرآن، والتي تشتمل على الاعدام بقطع الرأس والرجم وبتر اليد للسرقة المتكررة. وفي ظل غياب شاهدين «أربعة في حال الزنا» تصبح الاعترافات المنتزعة بالقوة غير معتبرة.

ولأول مرة خلال سنوات عديدة، أصدرت الحكومة السعودية حكما بالاعدام ضد أحد أفراد الأقيّة الشيعية لاتهامه بالارتداد «أنظر القسم الثاني ـ جـ». وحسب المسؤولين السعوديين، فإن العقوبة لم تنفذ إلا بعد أن مُنح المتهم فرصا كثيرة لكي ينكر ما قد وجه ضده.

في عام ١٩٩٢م قطعت أعناق «٥٩» شخصا. كما اتبعت بعض الاعدامات بتعليق الاجساد على المشانق. وقد تطبق عقوبة الاعدام بواسطة الرجم أو الرمي بالرصاص ضد مرتكبي الزنا. أما بتر اليد اليمنى فهي عقوبة للسرقة المتكررة كما هو منصوص عليه في الشريعة. وتشمل عقوبة الجلد بالسياط الجرائم الأقل خطورة، كشرب الخمر وإهانة التعاليم الاسلامية.

**الحكومة السعودية فصلت بعض المسؤولين في مخيم الأرطاوية للاجئين العراقيين لأنهم أجبروا ٣٠٠ منهم على العودة للعراق رغم إراداتهم ولكنها لم تعاقبهم**

***

**مندوبون عن منظمات حقوقية بزيارات للسعودية ووجهوا نقدا للحكومة لإنتهاكاتها حقوق الإنسان، لكن تلك الزيارات لم تغير الجو المشحون بالإنتهاكات**

### د ـ عشوائية التوقيف والاحتجاز والابعاد

يمكن أ، يقع التوقيف والاحتجاز العشوائيين لأن خلفيات التوقيف والنظام الجنائي تقررها ـ في العادة ـ أهواء من يقوم بإجراء عملية التوقيف. وفي الاحوال أو الظروف العادية، يحتجز الموقوفون لمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام قبل توجيه التهم لهم رسميا. وبالرغم من القوانين التي أعدتها وزارة الداخلية في عام ١٩٨٥م لتقليص مدة الاحتجاز «قبل المحاكمة» فإن السجناء يحتجزون كثيرا لمدد طويلة قبل تجريمهم أو قبل اطلاق سراحهم.

فهناك، على سبيل المثال، أربعون مواطنون شيعيا لايزالوا محتجزين بالقرب من الرياض منذ عام ١٩٨٨، وذلك حسب أقوال مصادر خارج المملكة العربية

السعودية. إن القانون السعودي لا يوفر ترتيبات للكفالة، أو للبحث في قانونية اعتقال شخص ما، ولكن يطلق سراح السجناء في بعض الاحيان بكفالة أو تعهد صاحب العمل أو المؤسسة.

وليس هناك اجراء مقرر واتوماتيكي لاجراء الاتصال بعائلة المحتجز أو صاحب العمل، وفي الحالات التي يكون فيها المحتجز أجنبيا، تقوم السلطات السعودية في العادة ـ اذا ما طلب منها ذلك ـ بتأكيد الاحتجاز في الحال. وتسمح السفارات ـ في العادة ـ عن الموقوفين التابعين لها من خلال قنوات غير رسمية، في حين يتطلب الاخطار الرسمي بالتوقيف ـ في الغالب ـ عدة أشهر، هذا في حال تم إبلاغه.

ويمكن ان تبرز مشاكل ـ بشكل خاص ـ عندما يحتجز الاشخاص بواسطة المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية. وفي العادة، يحبس الافراد بشكل انفرادي من قبل المباحث العامة في الفترة الاولى من التحقيق، والتي قد تمتد الى اسابيع أو شهور. وقد احتجزت أربعة أشخاص ـ على الاقل ـ في زنزانات انفرادية في جدة وذلك منذ شهر فبراير من عام ١٩٩١ م للاشتباه في قيامهم بعملية إرهابية ضد الجنود الاميركيين عندما كانوا متواجدين في جدة أثناء حرب الخليج، كما أنها رفضت، أي المباحث العامة، السماح لاقاربهم بزيارتهم في السجن، وليس من المعلوم، انها سمحت بزيارة قانونيين للسجناء في سجنهم. واستمرت مجموعات حقوق الانسان في خارج السعودية بالكتابة طيلة عام ١٩٩٢ م حول حالات السجن الانفرادي طويل المدة لاشخاص وصفتهم بأنهم سجناء سياسيون.

وتزعم إحدى مجموعات حقوق الانسان في خارج السعودية بأن عددا كبيرا من أبناء الطائفة الشيعية وممن يشتبه في كونهم معارضين سياسيين، قد اعتقلوا من دون أي اخطار مسبق وسجنوا لمدة طويلة من دون أية محاكمة. وقد تعرض الموقوفون «٢٥ منهم في السجن كما يبدو» للتعذيب أو لأنواع أخرى من الانتهاكات في الاسابيع الاولى لاعتقالهم، كما ومنعوا من الاتصال بالاهل والمستشارين القانونيين. وكان رجل الدين الشيعي، السيد طاهر الشميمي، من بينهم.

بالطبع، بما أن الحكومة لم تقم بالتعليق على ما نشر ورفضت الاتصال بالسجناء، فإن التحقيق مما نشر ليس ميسرا. ولنفس السبب، فإنه يمكن التأكد من صحة عدد وأوضاع المعتقلين السياسيين. اما الابعاد، فلا تستخدمه الحكومة السعودية كشكل من اشكال العقوبة.

## هـ ـ رفض المحاكمات العلنية والعادلة

يرتكز النظام القضائي السعودي على الشريعة الاسلامية، وتنظر المحاكم الشرعية العادية في القضايا الجنائية العامة والاحوال المدنية التي تشتمل على مسائل الزواج والطلاق والمواريث. ويمثل المتهم في المحاكم السعودية، أما القاضي الذي يقرر الجريمة وعدمها اعتمادا على موازين الشريعة. واذا ما تبين له الدليل والبرهان، فإن يصدر الحكم. بالطبع، فإن المحاكمات ـ في العادة ـ مغلقة، كما انها تعقد مع غياب المحامين، بالرغم من تواجدهم للنصح والاستشارة قبل الانعقاد. ومن الممكن أن يحضر المحامون المحاكمات كمترجمين في حالة كون المتهمين لا يجيدون اللغة العربية. وبالمناسبة، فإن الاحكام القضائية ليست موحدة، اذ يمكن أن تتغير العقوبة في أية مرحلة من مراحل المراجعة وإعادة النظر.

إن الاستئناف ضد قرارات القضاة يراجع بشكل أتوماتيكي من قبل وزارة العدل، وفي الحالات الحساسة جدا، يراجع الاستئناف من قبل محاكم النقض ومجلس القضاء الاعلى للتأكد من أن اجراءات المحكمة صحيحة وأن القضاة طبقوا القواعد القانونية والعقوبات المناسبة.

كما أن الحالات التي تشتمل على عقوبات كبيرة يتوجب عرضها على الملك أيضا، ويسمح للشيعة بالرجوع الى قضائهم في المنازعات الشيعية الغير جنائية. وينص القانون على استقلالية القضاة، وفي العادة تحترم استقلاليته ـ أي القضاء ـ عمليا، بالرغم من علم القضاة «ينقل عنهم أنهم قد استجابوا لرغبة السلطات في بعض المناسبات» بقوة وتأثير أعضاء العائلة المالكة وأعوانهم. كما أن وزارة العدل هي المسؤولة عن تعيين ونقل وترفيع القضاة الذين يمكن أن يؤذوا أو يطردوا من مناصبهم عبر مجلس القضاء الاعلى فقط، وهو مجلس مكون من كبار القضاة.

وتطبق الأحكام العسكرية على العسكريين والمدنيين الحكوميين الذين يجرموا بمخالفاتهم للقوانين العسكرية، وتراجع قرارات المحاكم العسكرية من قبل وزير الدفاع والطيران المدني ومن قبل الملك.

وحسب الشريعة المطبقة في المملكة العربية السعودية، يكون عقاب الجرائم المرتكبة أقسى على المسلمين من غيرهم. فمثلا حكم على أحد مواطني نيجيريا بعقوبة الاعدام لقيامه بتهريب ٣٠ كيلو غراما من الهيروئين الى نيجيريا عبر مطار الرياض الدولي، والسبب في صدور عقوبة الاعدام ضد هذا المواطن النيجيري هو كون نيجيريا تضم أغلبية مسلمة من السكان.

وبالرغم من ادعاء مجموعات حقوق الانسان بوجود سجناء سياسيين، الا أن عددهم لم يعرف حتى نهاية العام، وذلك بسبب سياسات الحكومة السعودية التي ترفض الإفصاح عن الأرقام ولا تستجيب للنداءات المطالبة بالبحث في أحوال السجناء. كما أن المحاكمات المغلقة والسجن الانفرادي طويل المدة الذي يمارس ضد السجناء أثناء التحقيق، تعد من أسباب عدم معرفة أعداد السجناء السياسيين.

**لأول مرة خلال سنوات عديدة وافقت الحكومة السعودية على إعدام مواطن شيعي بتهمة الإرتداد عن الإسلام!**

***

**لازال المعتقلون الأربعة بتهمة مهاجمة الجنود الأميركيين في جدة يقبعون في زنزانات انفرادية منذ فبراير ١٩٩١، ولم تسمح المباحث لأهليهم بزيارتهم حتى الآن**

## و ـ التدخل العشوائي في الشؤون الخاصة والعائلية والبيتية والمراسلات

استمر رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمتعصبون الدينيون في مضايقاتهم للسعوديين والاجانب ـ على حد سواء ـ في المجالات الخاصة والعائلية والبيتية والمراسلات، بالرغم من أن حرمة الحياة العائلية والبيوت هي من المباديء الاسلامية الاساسية. ويفترض أن يحصل رجال الشرطة على إذن من أمير المنطقة وأن يبدي سببا معقولا قبل أن يفتش أي بيت خاص، الا أنه ليس ملزما باخطار صاحب البيت. وقد تضمنت إصلاحات شهر مارس ١٩٩٢ ـ التي أعلنها الملك ـ بعض الفقرات التي تدعو أو تطالب الحكومة بالمحافظة على حرمة البيوت وتجنيبها الاعمال غير القانونية. ومع ذلك، استمر المطاوعة «رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» في دخول البيوت للتفتيش عن أي تصرف غير إسلامي ولمضايقة وإيذاء كل من يرى

مخطئا. ويمكن أن تتم عملية مراقبة الخطوط الهاتفية والمراسلات البريدية عن طريق مسؤولي وزارة الداخلية أو رجال المباحث، وقد تواترت الاخبار عن توظيف أعداد كبيرة من المخبرين في الاجهزة الامنية الداخلية. ويفتح رجال الجمارك السعوديون البريد الوارد الى داخل البلاد للبحث عن الاشياء الممنوعة، بما في ذلك المواد الدينية غير الاسلامية، كما وتحتجز الجمارك المواد التي ترى فيها حالة هجومية.

إن غالبية المباديء والقيود الاجتماعية والدينية الاسلامية، والتي لها تأثير على الحياة الشخصية، هي مواد في القانون وتطبقها الحكومة، فقد لا تتمكن المرأة السعودية من الزواج من غير سعودي الا بموافقة حكومية، وهذا ما لايحصل الا قليلا جدا. وعلى الرغم من أن المرأة السعودية لا يسمح لها بالزواج من غير المسلم، الا أن الرجل السعودي يمكن أن يتزوج من نصرانية أو يهودية. وعلى الرجل السعودي الذي يريد ان يتزوج من امرأة من دولة أجنبية «غير الدول الخليجية» أن يحصل على موافقة حكومية. وفي شهر رمضان، شهر الصيام، يمنع المسلمون وغير المسلمين من الاكل والشرب والتدخين في الاماكن العامة أثناء النهار.

أما الكحول وكذا المواد التي ينظر اليها على أنها اباحية وفاحشة فهي محرمة وممنوعة حتى على الاجانب. ويفرض المطاوعة معايير مشددة على لباس المرأة والرجل. كما ويفرضون على أصحاب المحلات إغلاقها لمدة نصف ساعة وذلك أثناء أوقات الصلاة اليومية.

ويتعرض كل من السعوديين والاجانب الى المضايقات من قبل رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو من قبل المتعصبين، وقد حاول رجال الهيئة «المطاوعة» أن يفرضوا معاييرهم في السلوك الاجتماعي، التي تزداد تشددا مع مرور الايام، بدءا من اغلاق المحال التجارية ومرورا بفرض اللباس المناسب في الاماكن العامة، وانتهاءا بمراقبة وتفتيش محال تأجير أشرطة الفيديو. ويتجاوز المطاوعة حدودهم القانونية - في بعض الاحيان - فيقومون باحتجاز من يشتبه فيهم لمدة أربع وعشرين ساعة، قبل تحويلهم الى السلطات المدنية.

ويتعرض المحتجزون الى انتهاكات كلامية، وفي بعض الاحيان يتعرضون لانتهاكات جسدية من قبل المطاوعة أثناء انتزاع اعترافات منهم بارتكاب اعمال اجتماعية مشينة متوقعة.

وكثيرا ما كان يستخدم المطاوعة العصي لاهانة وضرب أولئك الذين يلاحظون عليهم أنهم يخالفون المعايير الدينية في تصرفاتهم، كما وأنهم - وفي بعض الاحيان - يقومون بضرب أو صفع الاشخاص بذريعة خرقهم ومخالفتهم للتصرف اللائق. يخالفون المعايير الدينية في تصرفاتهم، كما وأنهم - وفي بعض الاحيان - يقومون بضرب أو صفع الاشخاص بذريعة خرقهم ومخالفتهم للتصرف اللائق. ففي سبتمبر «١٩٩٢» هجم المطاوعة على اجتماع نسائي دولي في المنطقة الشرقية مكون من «٢٠٠» امرأة وقاموا باهانة من فيه من النساء كلاميا قبل أن يسمحوا لهم بمغادرة مكان الاجتماع. اللاتي حضرن الاجتماع، ومن بينهن ٢٥ الى ٣٠ امرأة أمريكية، قلن بأن المطاوعة قاموا بتفتيش المبنى، وبمصادرة كتب الطبخ والادوات المكتبية والصحف والممتلكات الاخرى.

وفي حادثة منفصلة وقعت في أغسطس، قام المطاوعة بتعطيل مراسم صلاة مسيحية كانت تقام في بيت خاص، ولقد أوضحت الحكومة السعودية بأن مثل هذه الاجتماعات هي غير قانونية، وقبض على أربعين شخصا ممن كانوا في البيت وأجبروا على التوقيع على اعتراف في أحد مراكز هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي شهر مايو اعتقل أميركي برتبة ملازم وتم شتمه من قبل أحد الشرطة ومن قبل جمع من الناس قام بتحريضهم أحد المطاوعة.

واعترضت الحكومة الاميركية لدى الحكومة السعودية على الحوادث التي وقعت وشملت أميركيين، أما الحكومة السعودية فألقت باللائمة على المتعصبين الذين يعملون خارج القنوات القانونية. بالطبع فإن السلطات الحكومية لم تقم بمنع تكرار مثل تلك الحوادث، كما أنها لم تصدر ارشادات خاصة لكي يتوقف المطاوعة عن الاستمرار في مضايقاتهم.

وبالاضافة الى مضايقات المطاوعة لغير المسلمين الذين حاولوا اقامة مراسم دينية «انظر الفصل الثاني - جـ» ارتفع عدد وخطورة الحوادث التي وقعت في عام ١٩٩٢م، وتعرضت فيها نساء سعوديات الى مضايقات المطاوعة الذين كانوا يرون عدم مطابقة ملابسهن مع المعايير المطلوبة.

## الفصل الثاني

## ■ احترام الحريات ويشمل:

### أ - حرية التعبير والصحافة

**لا يعرف عدد السجناء السياسيين لأن وزارة الداخلية المسؤولة عن معظم الإنتهاكات والتعذيب ترفض تقديم ارقام بهذا الشأن، ولم تستجب حتى الآن للنداءات الحقوقية**

إن حرية التعبير والصحافة محددة جدا، فانتقاد الاسلام والعائلة المالكة، او الحكومة أمر ليس مسموحا به، كما أن التواجد المكثف للمخبرين يجعل انتقاد الحكومة بشكل علني أمرا نادرا.

وقد وزعت أشرطة كاسيت سرية وعريضتان، وقعت من قبل أشخاص متدينين يطالبون فيها باصلاحات حكومية، عبر قنوات غير رسمية وذلك في عام ١٩٩١م، لكن العريضتين لم تنشرا في الصحافة المحلية، كما قامت هيئة كبار العلماء رسميا بالاعتراض على توزيعهما، وكذلك فعلت الصحافة المحلية. ونقل أن مسؤولي وزارة الداخلية قد استجوبوا عددا من الموقعين. وفي سبتمبر من عام ١٩٩٢م، وزعت عريضة اخرى بشكل غير رسمي فقوبلت باعتراضات من علماء الدين السعوديين ومن الصحافة. وفي ديسمبر، انتقد الملك فهد في كلمة له أمام جمع من العلماء في المدينة الذين كتبوا تلك العرائض كما انتقد استخدامهم غير الصحيح لمنابر الوعظ والارشاد، بالاضافة الى ذلك، شدد الملك على حق السعوديين في الوصول الى كبار المسؤولين لتقديم النصح بشكل مباشر.

ويمتلك القطاع الخاص الصحافة في السعودية، الا أنها - أي الصحافة - تعمل ضمن ضوابط السياسة الاعلامية لعام ١٩٨٢م ويحكمها قانون الامن الوطني لعام ١٩٨٥م، والذي يمنع نشر أي انتقاد علني للحكومة في أية وسيلة اعلامية مطبوعة أو مسموعة. إن السياسة الاعلامية السعودية تطالب الصحافة السعودية بدعم الاسلام ومقاومة الالحاد والدفاع عن المصالح العربية والمحافظة على التراث الثقافي السعودي. ويعين رؤساء تحرير الصحف السعودية بموافقة صريحة من وزارة الداخلية، كما أن الحكومة تمتلك صلاحية إقالتهم من مواقعهم.

الاعلام السعودية حول مواقف الحكومة بالنسبة لمختلف المسائل. بالاضافة الى ذلك، تمتلك الحكومة السعودية وكالة انباء تعكس وجهات النظر الرسمية وهي بدورها تزود تلك الصحف بوجهات النظر تلك. أما الاخبار المحلية التي ترتبط بالمسائل الحساسة، كالجرائم والارهاب، فإنها لا تنشر الا بعد أن يقبض على مرتكبيها ويدانوا ويعاقبوا، ويتم نشر الاخبار الاجنبية التي لا ارتباط لها بالسعودية بطريقة موضوعية.

ولقد ازداد - وبشكل دراماتيكي - الوجود الصحافي الاجنبي في السعودية خلال فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ م، الا أن ذلك التواجد كان مؤقتا، إذ أعادت الحكومة السعودية القيود السابقة مرة أخرى.. وبعد إعادة القيود مرة أخرى سمح لبعض الحصافيين الاجانب بزيارة مخيمات اللاجئين العراقيين في المملكة وقد تمتعوا بحرية نسبية أثناء تواجدهم هناك.

وتدار محطتا الاذاعة والتلفزيون السعوديتين من قبل الحكومة، كما ان ملكيتهما تعود الى الدولة، وهناك رقابة شديدة على البرامج والاغاني الاجنبية التي تعالج القضايا الدينية غير الاسلامية والقضايا السياسية، كما وتحذف المشاهد الجنسية والمشاهد التي تشتمل على الخمور ولحم الخنزير. وعلى الرغم من نشر الاخبار الاجنبية في العادة وبطريقة معقولة، الا أن هناك رقابة محكمة على أخبار القضايا التي تمس السعودية. أما وجهات النظر المتعارضة مع وجهات نظر الحكومة فإنها في الغالب لا تذاع ولا تنشر.

وفي المملكة هناك ما يقارب المائة أو المائتي ألف هوائي خاص لاستقبال البرامج التلفزيونية التي تبث عبر الاقمار الصناعية، ولكن وبالرغم من انتشار مثل تلك الهوائيات، يبقى مصيرها غامضا ومجهولا. ففي أواخر الصيف، أوقف استيراد الهوائيات وبيعها وذلك بتوصية من رجال الدين الذين عارضوا البرامج التلفزيونية التي تبثها الاقمار الصناعية، وقد نقل أن المطاوعة قاموا بتخريب هوائيات البيوت وذلك باستخدام البنادق والحجارة.

ويتم توزيع المطبوعات الاجنبية، الا أنها تتعرض للرقابة في الجوانب الاخلاقية والنقدية «التي تتعرض للسياسة السعودية»، وقد يمنع توزيع مطبوعة بالكامل في بعض الاحيان. ففي عام ١٩٩٢م، منعت اعداد من مجلتي نيوزيوك والايكونوميست لأنها كانت تحتوي على أخبار لم تكن محبذة من قبل الحكومة السعودية.

وتفرض على الحرية الاكاديمية نفس القيود التي تقيد الصحافة. فمثلا، يحرم دراسة نظرية النشوء والإرتقاء وكذلك دراسة فرويد وماركس والفلسفات الغربية، ويعتقد بعض الاساتذة أن الفصول التي تتحدث عن تلك المواضيع أو تأتي على ذكرها يمكن أن تعتبر مناهضة للنظام السعودي وبالتالي يرفع عنها تقارير الى السلطات. أما الموسيقى، فإن هناك أمرا رسميا بعدم تدريسها في المؤسسات التعليمية بما في ذلك الجامعات، ولكن هناك بعض المؤسسات الخاصة التي تقوم بتعليم الموسيقى الغربية الكلاسيكية.

وبالرغم من كل ذلك، فإن هناك تزايدا مطردا في بعض النشاطات الفنية في المدارس والجامعات وفي المجتمع بشكل عام، وقد طرحت جامعة الملك سعود دراسة الفنون العقلية ضمن مقرراتها الاكاديمية لعام ١٩٩١ - ١٩٩٢م. وهناك أيضا، بعض المعارض الفنية الخاصة.. كما سمح للفنانين التجريديين والممثلين والمصورين بالعمل. بالطبع، لازال هناك تحريم للسينما وأي نشاط موسيقي أو مسرحي جماهيري، ويقال أن أحد المطربين السعوديين قد وضع تحت الإقامة الجبرية لأنه استخدم أبيات شعرية معارضة في إحدى حفلاته التي تمت في خارج البلاد.

## ب - حرية التجمعات واللقاءات السلمية

إن المظاهرات الجماهيرية، ذات المظهر السياسي أو المعبرة عن شكوى، محظورة في السعودية، ويقوم قادة التجمعات القبلية والعائلية وذوي المصالح الاقتصادية المشتركة بنقل تصورات وآراء افراد تلك التجمعات وبطريقة غير رسمية الى كبار المسؤولين. والاحزاب السياسية محظورة «انظر الفصل الثالث» ولكن يمكن تشكيل النوادي غير السياسية والمجموعات المهنية بعد الحصول على ترخيص من السلطات. إن التشكيلات المهنية القائمة مسموح لها، ولكن من غير تشجيع لها باجراء اتصالات مع مثيلاتها المعترف بها عالميا. واللقاءات والاجتماعات العامة غير مختلطة، ويتعرض الاجانب الذين يعقدون اجتماعات مختلطة لخطر التوقيف والاعتقال والابعاد. بالطبع، يستثنى من ذلك، تلك الاجتماعات المختلطة التي تقيمها البعثات الدبلوماسية.

## جـ - حرية العقيدة

ليست هناك حرية اعتقاد في السعودية، ويعتبر الاسلام هو الدين الرسمي وعلى كل السعوديين أن يكونوا مسلمين. وهناك حديث نبوي يقضي بعدم السماح للاديان الاخرى في الجزيرة العربية، ويتم تطبيق مضمون الحديث في المملكة، في حين يعتبر الارتداد العلني عن الدين جريمة عقوبتها الموت. ففي الثالث من سبتمبر قطعت السلطات السعودية وأمام الملأ عنق المواطن السعودي، صادق مال الله، بتهمة الارتداد الذي دللت عليه بامتلاك نسخة من الانجيل ومواد دينية أخرى، وذلك حسب ما قالته مصادر خارج المملكة. كما ان هناك تقريرا غير مؤكد يقول أن محكمة سعودية حكمت بالاعدام على شيعيين سعوديين آخرين بتهمة الارتداد، وليس هناك تأكيد على ان العقوبة قد تم اجراؤها بحقهما.

**تتسلّم الصحف السعودية التوجيه من وزارة الإعلام، والرقابة على الأخبار المحلية محكمة**

والممارسات الاسلامية في السعودية يحددها - في الغالب - الفهم الوهابي للاسلام والذي هو تفسير للمذهب الحنبلي. إن الوهابية تمنع ممارسات كثيرة من بينها: زيارة القبور في مكة والمدينة من قبل الحجاج والصلوات العلنية للشيعة. ويشكل الشيعة في السعودية أقلية مذهبية يبلغ عدد أفرادها نصف مليون نسمة، وتمارس ضدهم وبشكل رسمي أشكال مختلفة من التمييز الاجتماعي والاقتصادي. فتاريخيا، حرمت الحكومة السعودية على الشيعة ممارسة شعائرهم المذهبية في محرم بشكل علني حتى في تلك المدن التي تضم اغلبية شيعية، ولكن في عام ١٩٩٢م، وكما في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١م حسب تقارير موثقة، سمحت الحكومة للشيعة بتسيير مواكب العزاء في شهر محرم بشرط عدم رفع الشعارات وعدم الضرب العلني للصدور.

وتقوم الحكومة السعودية بين فترة وأخرى بعرض مساعدات مالية للمؤسسة الدينية الشيعية، الا أنها تقابل بالرفض في الغالب، ومن النادر أن تسمح الحكومة السعودية ببناء مساجد خاصة بالشيعة الذين لا يزالون يرفضون عروضا من قبل السلطة ببناء مساجد لهم، حيث سيمنعون من تعيين رجل دين من طائفتهم فيها.

ولايسمح بممارسة الشعائر الدينية غير الاسلامية، العامة منها أو الخاصة، وقد تم التأكيد على ذلك في عام ١٩٩٢م، ويمكن أن يتعرض الاشخاص الذين يلبسون بشكل ظاهر أشياء دينية غير اسلامية الى التوقيف أو المضايقة العلنية على أيدي المطاوعة. ولاتوجد أماكن عبادة لغير المسلمين الذين يتوجب على المتواجدين منهم في السعودية، أن يمارسوا شعائرهم بشكل سري. وتثير التجمعات الكبيرة انتباه السلطات السعودية وتدعوها بالتالي الى سجن أو طرد المشاركين فيها. ولقد هاجم المطاوعة مراسم دينية مسيحية سرية في المنطقة الشرقية واستولوا على نسخ الانجيل وكل الادبيات الدينية الاخرى. كما انهم يدرسون إبعاد الشخص الذي أقيمت المراسم الدينية في بيته عن البلاد. وفي حادثة أخرى منفصلة، أبعد رجل يشتبه في قيامه باجراء مراسم صلاة مسيحية بشكل سري عن المملكة.

## د ـ حرية التنقل داخل البلاد وخارجها، وحرية الهجرة وحرية العودة الى البلاد

تمارس السلطات السعودية قيودا على سفر النساء، سعوديات وغير سعوديات، فيتوجب على من تريد السفر الحصول على اذن خطي من أقرب رجل لها قبل أن يسمح لها بالسفر بواسطة أية وسيلة عامة، في داخل البلاد والى خارجها، أما الرجال السعوديون، فيمكن أن يسافروا بحرية الى أي مكان يريدون داخل البلاد. وقد استحدث قانون في عام ١٩٩٠ م يطالب كل ذكر أعزب من السعوديين وممن هم دون سن الثامنة عشرة بأن يحصلوا على إذن قبل أن يتمكنوا من السفر بمفردهم الى خارج البلاد، ويتوجب على المسؤولين الحكوميين الحصول على اذن من الديوان الملكي قبل سفرهم، ويبدو أن هذه الخطوة هي عمل روتيني بحت.

**حصل أحد الأجانب على الجنسية السعودية بعد طول إقامة، ولكنها سحبت منه لأنه غيّر مكان عمله داخل المملكة!!**

والاجانب الذين يعيشون في السعودية، مطالبون بحمل بطاقة اثبات شخصية، كما أنه غير مسموح لهم رسميا بالسفر الى مدن أخرى غير مدن أعمالهم ولا بتغيير مكان عملهم الا بإذن من يكفلهم، ويقوم المسؤولون في نقاط التفتيش الداخلية في المملكة بتطبيق القيود على الاجانب فيسألونهم عن إجازات السفر التي يزودهم بها أرباب العمل.

ويمنع الموظفون الاجانب من السفر الى الخارج اذا لم يحصلوا على اذن بذلك من قبل أرباب العمل الذين يحتفظون بجوازات موظفيهم وعمالهم، كما وأنهم مسؤولون عن الحصول على تأشيرات السفر لهم. أما رجال السلك الدبلوماسي الاجنبي فهم مطالبون بعدم السفر الى خارج المدن الرئيسية، الا بعد الحصول على اذن بذلك، ولكن القيود في هذه الحالة، لا تطبق الا نادرا. وفي بعض الاحيان لا يسمح للاجانب الذين يعتبرون طرفا في منازعات تجارية، بالسفر الى خارج البلاد، الا بعد حل تلك المنازعات، الأمر الذي سمح لبعض السعوديين من أصحاب العمل او الذين يقومون بكفالة الاجانب، من الإستفادة من تلك الترتيبات فصاروا يمارسون ضغوطا على عمالهم وموظفيهم لكي يكسبوا في المنازعات التجارية.

وفي حالات متكررة، تمكن السعوديون من اعاقة سفر الذين تحت كفالتهم أو الذين يعملون معهم كشركاء من الاجانب، لسنوات أو احتجازهم او ابعادهم. وتطالب القوانين السعودية في حالة وقوع حوادث جنائية، باحتجاز جوازات سفر المشتبه بهم وكذا جوازات الشهود، مما يعيق سفر أولئك ـ في بعض الاحيان ـ لمدد طويلة خلاف رغبتهم. ويعتبر رفض منح تأشيرات خروج نوعا من العقوبة، وقد سحبت جوازات سفر من يشتبه في كونهم من المخربين في مناسبات عديدة. اما الشيعة الذين يتهمون بتعاطفهم مع ايران فقد منعوا من السفر الى الخارج.

ويسمح للسعوديين بالهجرة من بلادهم والحصول على جنسية بلد آخر، ولكن بشرط التخلي عن جنسيتهم السعودية، وحسب ماجاء في تقرير موثق، فإن أحد الاجانب ممن أمضوا مدة طويلة في المملكة وحصل على جنسية سعودية، قد سحبت جنسيته بعد أن غيّر مكان عمله داخل البلاد.

ويعتبر حمل الجنسية المزدوجة عملا غير قانوني في السعودية، وقد سحبت الجوازات الاميركية من السعوديين الذين ولدوا في أميركا ـ عندما كان متوجبا عليهم السفر بها ـ على أيدي رجال الهجرة والجوازات.

ولا تمتلك السعودية سياسة رسمية واضحة بالنسبة للاجئين ولا بالنسبة لاعطاء اللجوء. ولذا يعاني اللاجئون والمبعدون ـ على الرغم من كون حالة كثير منهم اضطرارية ـ وفي كثير من الاحيان من نفس مايعاني منه العمال الاجانب، الذين يتوجب عليهم الحصول على من يكفلهم، والا تعرضوا للابعاد عند النقاط الحدودية. والسلطات السعودية حساسة وتستجيب في بعض الحالات للطلبات التي تشكل عملية الابعاد والرفض فيها خطرا على سلامة المبعدين.

وقد سمح لـ ٢٢ ألفا من العراقيين ـ أغلبهم من الشيعة ـ بعد حرب الخليج بالبقاء في مخيمات بالقرب من مدينة رفحا، كما أبقي على ١٣ ألف عسكري عراقي من الذين أسروا أثناء الحرب في مخيمات بالقرب من الارطاوية. ويبدو أن هذا العدد من العراقيين ـ ٣٥ ألف نسمة ـ يخضعون، مع بعض الاستثناءات، لقوانين مخيمات اللاجئين. وعلى الرغم من أن السلطات السعودية عملت مع المنظمات الانسانية الدولية لتقديم المساعدات للعراقيين في المخيمات، الا أنها اشترطت أن تكون المباديء الاسلامية ـ لا القانون الانساني الدولي ـ هي أساس التعاون والعمل. وقد أشارت تقارير في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ الى أن السلطات السعودية أعادت حوالي ٣٠٠ لاجيء عراقي الى العراق بالقوة من مخيمي الارطاوية ورفحا. المسؤولون السعوديون، من جانبهم قالوا بأن عملية الابعاد مخالفة لسياسة الحكومة، وانهم بدأوا عملية تحقيق في الحادثة، الا ان نتيجة التحقيق الرسمي رفضت أي ابعاد بالقوة للاجئين العراقيين، وأعيد آخرون يتطلعون الى اللجوء في الاراضي السعودية الى الحدود من قبل السلطات السعودية، بالرغم من أن عمليات التهريب تجعل من الصعب التفريق بين أولئك الذين يتطلعون للحصول على اللجوء وبين الذين يمارسون عمليات تجارية غير قانونية.

من جانب ثان، تحدثت تقارير عن ان السلطات الرسمية السعودية يمكن ان تكون قد رفضت السماح لصوماليين بدخول البلاد كلاجئين، وهناك تقارير موثقة نقلت عن ان لاجئين صوماليين قد دخلوا السعودية من منطقة جيزان، وقد تم اطلاع المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة بوجود لاجئين صوماليين على احدى جزر فرَسَان، الا انها لم تتسلم طلبا بالمساعدة.

وفي السعودية، يتواجد أكثر من ربع مليون نسمة ممن تركوا بلدانهم الاصلية وغالبيتهم من الفلسطينيين واللبنانيين والاريتيريين والصوماليين والافغان، ولا يعامل أكثر هؤلاء معاملة اللاجئين، بل يقوم السعوديون كأفراد ـ بمن في ذلك الكثير من أفراد العائلة المالكة ـ بكفالة مثل أولئك الناس كفالة دائمة لكي يساعدوهم في الحصول على اجازة بالبقاء في المملكة والحصول على عمل. وقد تسلم بعض السعوديين عمولات مقابل توفير بعض الوثائق الرسمية التي تطلب الحكومة توفيرها.

# لعنة البلاشفة تلاحق العرش السعودي !

برقت عينا الخليفة هارون الرشيد قبل أكثر من الف عام ، وهو يقول لابنه المأمون «الملك عقيم .. ولو نازعتني اياه لأخذت الذي فيه عيناك» ، فالحكم والسلطة لهما شهوة واغراء ، والعرش له بريق .. لكن السلطة هي وسيلة لدى جميع الامم لتحقيق غايات اكبر واهم منها .. والصراع السياسي هو في جميع الامم صراع ادوار وتنافس مشاريع .. لكنه يختلف في بلادنا جملة وتفصيلا.

فالسلطة للتسلط ، والعرش للتربع عليه ، والتمتع ببريقه الأخاذ ، والحكم لاشباع الطموح بمظاهر الولاء ، والتنعم ببسط القوة .. فالعرش السعودي فقد اهميته منذ فقد رجاله الاقوياء ، وتحول من عرش قيادة وانماء الى عرش حكم وسيطرة ليس الا.

ويبدو ان العرش له لعنة ، فالرجال الاقوياء يصابون بانتكاسة اذا تسنموا العرش السعودي او اقتربوا منه ، والآمال تحوم حول الحمى قبل ان يصل اصحابها الى العرش فإذا وصلوا طارت الآمال وتبخرت الاحلام.

ربما تتدخل عدة عوامل «لشل» قدرة الملوك السعوديين وتحويلهم من زعماء كان يمكن ان يصبحوا قادة تاريخيين كالملك عبد العزيز، الى أسراء العرش وملوك «تمشية الحال». بيد ان هناك عاملين مهمين يجعلان الملوك صمامات ضعيفة للأمان من استلاب السلطة وسدود لاتصمد أمام الاعاصير الموجهة للعائلة المالكة.

العامل الاول : عنصر السن في توارث العرش ، خاصة عند النظر الى العدد الكبير من ابناء الملك عبد العزيز ، ووجود امراء اخوة متقاربين في السن والثقافة .. وبالتالي عنصر السن هذا من شأنه ان يجعل طبقة الحكم الاولى عبارة عن نسيج من الامراء الشيوخ في السن ، الذين يتعاقبون على العرش كلما ازدادوا طعنا في السن ، وبالتالي فإن حركتهم تتأثر قطعا بعامل السن.

فالملك الحالي «فهد» كان ملكا قبل ان يتسنم العرش اي في عهد اخيه الضعيف خالد ، لكن حركته النشطة اصيبت باضمحلال كبير عند توليه العرش واصبح التردد والسأم عنوان سياسة الملك الذي يبلغ من العمر ٧٣ عاما ، وخلفاء الملك الحالي لا يصغرونه باقل من عام او عامين كالامير عبد الله الذي يصغر الملك فهد بثلاث سنوات او الامير سلطان.

وهكذا فإن أي حاكم لا يمتد في الحكم الا بمقدار ما يقضي على فرص خلفائه القادمين ، وتصبح لعنة البلاشفة الروس تخيّم على رأس الاسرة المالكة السعودية حيث يحكم الشيوخ الطاعنون في السن عدة اعوام ليسلموا العرش بعد ذلك الى عجزة آخرين.

ووجود ملوك او طبقة ملوك طاعنة في السن، ليس أمرا معيبا فالشيوخ لهم خبرتهم ولهم حنكتهم خاصة وان اموال البترول استطاعت بنجاح ان تقضي على عوامل الزمن وان تحفظ الاجساد من التجعد والترهل ، لكن لأن الطبقة الحاكمة تنتمي الى نمط فكري واحد ونمط ثقافي متقارب وتعيش ضمن محيط حزبي ـ عائلي واحد فإن حركة التغيير لا تسير متواكبة مع حركة المجتمع. وبالتالي فالملك يصبح عقبة في وجه التغيير ، وعقبة في وجه من يحاول شق مسار للتصحيح.

ولأن الاسرة المالكة هي حزب ضخم العدد في وسط متحزب فإن بروز صراعات سواء داخل الاجنحة او بين الاجيال محتمل بل ويحدث بشكل يومي ، وبالتالي يجد الملك ان دوره الاول يتمثل في حفظ التوازن داخل الاسرة الحاكمة او منازعة طرف واضعاف طرف آخر ، وهي مهمة تحول الملك الى شيخ قبيلة بدلا من رئيس دولة بحجم المملكة المتعددة الاهواء والاتجاهات.

هناك اعتقاد يسود الداخل والخارج، وهو أن التغيير لا يمكن ان يجد طريقا مادام الملك فهد في قمة السلطة ويستشهد أصحاب هذا الرأي بوعود الملك منذ ثلاثين عاما والتي لا يجد حرجا في التملص منها كل يوم. ويستشهدون بالسأم والضجر والتردد والبطء التي تسير عليها حركة البلاد منذ وصول الملك فهد الى السلطة .. والملك فهد الذي يقول عنه الناس في الداخل والاوساط الغربية في الخارج انه عقبة في وجه التغيير هو نفسه الذي كانت الجهات الغربية تبشر به مطلع الثمانينات باعتباره الرجل القوي القادر على احداث تحول او مواكبة التحول في مسار البلاد السياسي والاقتصادي.. ولاشك ان الملك حاول الكثير من اجل مواكبة مسار المجتمع وفعل الكثير لتقييد طموح الشعب حتى لايصل الى المشاركة السياسية او منازعة الامراء .. لكن ظروف السن ـ على احسن الافتراضات ـ حالت دون الملك وطموحاته وقيدته ببرنامج عمل متواضع لا يساير التغييرات المهمة التي تشهدها البلاد.

والحال نفسه سيتكرر بالنسبة لخلفاء الملك ، فالامير عبد الله حين يصل الى العرش سيكون عمره قد ناهز السبعين «والاعمار بيد الله» لكن فرصه المهمة ستكون من نصيب الملك الحالي ، وكذلك الحال بالنسبة للامير سلطان الذي قد لا يصل الى الحكم اذا سارت الامور على حالها الراهن قبل ان يكتمل عامه الثمانون وهكذا بالنسبة لخلفائه .. وبالتالي فإن توقع حدوث تحول مهم وكبير في السعودية بفعل رجال العرش لا يعدو مجرد آمال ان لم يكن بسبب افتقار طبقة الحكم الى مصداقية التغيير والاصلاح فبسبب احاطة العرش بمجموعة من الشيوخ المقيدين بتقاليد واعراف قبلية وداخلية تحد من تحركهم وابداعهم.

العامل الثاني : ان الحكم لا يملك مشروعا سياسيا يواكب حركة الزمن والتطورات الاجتماعية، ولا يعتبر أعماله مصدرا لاثبات مشروعيته ولا يؤمن ان احدا مخوّلا للبحث عن مصاديق تلك الشرعية ، واذا فقد العرش مشروعه السياسي ، او كان ذلك المشروع متخلفا عن مسار المجتمع فسيحدث شقا هائلا بين السلطة والمجتمع يرتد فيه الحكم لعوامل الشرعية القسرية كالامر الواقع والتسلط ، وينفصل المجتمع عن النظام باعتباره لا يمثل مطامحه.

والعرش السعودي بحاجة الى تجديد والى دماء شابة ، ليس بالضرورة ان يتسنم الشباب مقاليد الحكم فالشباب ليسوا بالضرورة أصلح فقد تنقصهم الحكمة والخبرة لكن جهاز الحكم ونظام الحكم يحتاجان الى تجديد.. الى ان يصبح الملك مهما كان عمره ملكا للبلاد وليس شيخا لعشيرة وهذا لا يتم الا اذا حطمت العائلة المالكة جدار السرية، وحكمت البلاد وفق قوانين تتيح للشعب فرصة المراقبة والمحاسبة.

لهذين العاملين، يبدو ان العرش السعودي فقد بريقه واغراءه كقوة قيادة وتغيير للمجتمع في المملكة ، وهذا سيفتح المجال أمام قوى وزعامات بديلة تنشط في ظل ضعف النظام السياسي ، والملك الحالي او المستقبلي سيجد نفسه مضطرا للتجاوب مع تلك القوى او الاصطدام بها، ولعبة شد الحبل قد تسقط حسابات النظام.